

# أحكام المستجدات الفقهية في الصيام

إعداد

جابر عيد جمعان الوندرة العازمي

المشرف

الدكتور عدنان محمود العساف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الفقه وأصوله

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

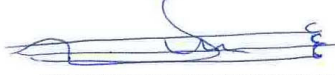
نوقشت هذه الرسالة «أحكام المستجدات الفقهية في الصيام»

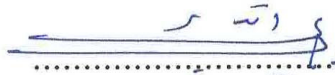
ب

## قرار لجنة المناقشة

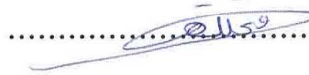
نوقشت هذه الرسالة (أحكام المستجدات الفقهية في الصيام).  
وأجيزت بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٦م.

### التوقيع

  
..... مشرفاً ورئيساً

  
..... عضواً

  
..... عضواً

  
..... عضواً

### أعضاء اللجنة

الدكتور عدنان محمود العساف  
أستاذ مساعد/ الفقه وأصوله

الدكتور زياب عبد الكريم عقل  
أستاذ مشارك/ الفقه المقارن

الدكتور سري زيد الكيلاني  
أستاذ مشارك/ الفقه المقارن

الدكتور فتح الله تفاعحة  
أستاذ مساعد/ الفقه وأصوله  
(جامعة آل البيت)

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع... التاريخ... ٧/٥/٢٠٠٦

## الإهداء

إلى والدي الكريمين، اللذين قدما الغالي والنفيس من أجل إتمام دراستي،  
فأسأل الله لهما الصحة والعافية، ودوام النعمة ....

وإلى زوجتي ورفيقة دربي وأولادي ...

وإلى كل من أحبّ لي الخير ...

وأرشدني وأعانني إليه ....

أهدي هذا الجهد المتواضع ،،،

وأسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يجعله

خالصاً

لوجهه الكريم ....

## الشكر والتقدير

(رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

أشكر الله أولاً على توفيقه وامتنانه،

وأقدم بعميق الشكر والامتنان إلى الجامعة الأردنية ممثلة برئيسها وأساتذتها الأفاضل، وإلى كلية الدراسات العليا، كما أقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كلية الشريعة، وإلى مشرفي الدكتور عدنان العساف، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع.

سائلاً الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء

## فهرس المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ي	الملخص.....
١	مقدمة.....
٩	<b>الفصل التمهيدي.....</b>
١١	<b>المبحث الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية.....</b>
١١	المطلب الأول: مفهوم المستجدات الفقهية.....
١٢	المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالمستجدات الفقهية.....
١٤	<b>المبحث الثاني: تعريف الصيام، وحكمة مشروعيته.....</b>
١٤	المطلب الأول: تعريف الصيام.....
١٥	المطلب الثاني: حُكم الصيام وفضائله.....

- المطلب الثالث: أركان الصيام وشروطه..... ١٩
- المبحث الثالث: مفهوم مستجدات الصيام الفقهية وبيان الفرق بينها وبين  
البدعة..... ٢٥
- المطلب الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية المتعلقة  
بالصيام..... ٢٥
- المطلب الثاني: التعريف بالبدع والفرق بينها وبين مستجدات الصيام  
الفقهية..... ٢٦
- الفصل الأول: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة بالوقت  
والزمان..... ٢٧
- المبحث الأول: حكم إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي..... ٢٩
- المطلب الأول: مذاهب الفقهاء في إثبات هلال رمضان بالحساب  
الفلكي..... ٢٩
- المطلب الثاني: أدلة الفريقين ومناقشتها..... ٣٣
- المطلب الثالث: الترجيح..... ٤٢
- المبحث الثاني: حكم إثبات الهلال بالأجهزة الفلكية..... ٤٣
- المطلب الأول: التعريف بالأجهزة الفلكية الحديثة..... ٤٣

- المطلب الثاني: حكم إثبات رؤية الأهلة بالمنظار والتلسكوب  
٤٤ الفلكي.....
- المبحث الثالث: حكم الإخبار بثبوت الهلال بوسائل الاتصالات  
٤٦ الحديثة.....
- المطلب الأول: التعريف بوسائل الاتصالات الحديثة.....  
٤٦
- المطلب الثاني: حكم الاعتماد على الوسائل الحديثة بالإخبار عن رؤية  
٤٧ الهلال.....
- المبحث الرابع: حكم تحديد وقتي الإمساك والإفطار بالحساب  
٥٠ الفلكي.....
- المبحث الخامس: وقت إمساك وإفطار المسافر على متن الطائرة.....  
٥٣
- الفصل الثاني: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة برخص الإفطار.....  
٥٥
- المبحث الأول: المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء المستجدات  
٥٧ الطبية...
- المطلب الأول: تعريف المرض وأنواعه.....  
٥٧
- المطلب الثاني: طرق معرفة المرض الذي يرخص بالفطر.....  
٥٩
- المطلب الثالث: تحديد المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه.....  
٦٠

- ٦٣ .....المطلب الرابع: أنواع المرض وأحكامه.....
- ٦٧ المبحث الثاني: السفر الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء استعمال وسائل  
المواصلات الحديثة...
- ٦٧ المطلب الأول: حكم الترخيص للمسافر بالإفطار يوم صوم  
واجب.....
- ٧٠ المطلب الثاني: مسافة السفر في هذا العصر تخريجاً على قول جمهور الفقهاء  
المتقدمين.....
- ٧٢ المطالب الثالث: حكم فطر المسافر في ضوء استعمال وسائل المواصلات  
الحديثة.....
- ٧٣ الفصل الثالث: أحكام مستجدات الصيام الفقهية المتعلقة  
بالمفطرات.....
- ٧٥ المبحث الأول: مفهوم المفطرات والجوف في الفقه الإسلامي والطب  
الحديث.....
- ٧٥ المطلب الأول: بيان المفطرات التي ورد فيها  
نص.....
- ٨٥ المطلب الثاني: بيان مفهوم الجوف والمراد به عند جمهور



الفقهاء.....

- ٩٠ .....المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بما يدخل الفم.....
- ٩٠ .....المطلب الأول: استخدام المواد التي لا تتجاوز الفم للصائم.....
- ٩٨ .....المطلب الثاني: حكم استخدام المواد التي تمتص بالفم للصائم.....
- ١٠١ .....المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالتنفس.....
- ١٠١ .....المطلب الأول: حكم استخدام بخاخ الربو للصائم.....
- ١٠٤ .....المطلب الثاني: الدخان وما يتعلق به.....
- ١٠٧ .....المطلب الثالث: حكم استعمال الصائم الأكسجين الصناعي والعمور.....
- ١١٠ .....المبحث الرابع: أحكام استخدام القطرات.....
- ١١٠ .....المطلب الأول: حكم استخدام قطرة الفم والأنف للصائم.....
- ١١٤ .....المطلب الثاني: حكم الاكتحال والتقطير في العين للصائم.....
- ١١٨ .....المطلب الثالث: حكم استخدام قطرة الأذن للصائم.....
- ١٢٢ .....المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالحقن ونقل الدم.....

- المطلب الأول: أحكام استعمال الحقن..... ١٢٢
- المطلب الثاني: أحكام نقل الدم من الصائم وإليه..... ١٣٣
- المبحث السادس: الأحكام المتعلقة بالتخدير والعمليات الجراحية والمناظير  
الطبية..... ١٤١
- المطلب الأول: أثر العمليات الجراحية الطبية للصائم..... ١٤١
- المطلب الثاني: أثر استخدام المناظير الطبية للصائم..... ١٤٨
- الفصل الرابع: أحكام مستجدات الصيام الفقهية الخاصة  
بالمرأة..... ١٥٦
- المبحث الأول: حكم المستحضرات الطبية والتجميلية الخارجية على صيام  
المرأة..... ١٥٨
- المبحث الثاني: حكم الفحص الداخلي للمرأة وعمليات الرحم  
الصائمة..... ١٦٠
- المبحث الثالث: حكم تناول ما يمنع الحيض أو يجلبه في  
رمضان..... ١٦٤
- الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها  
الباحث..... ١٦٥

١٦٧	.....قائمة المراجع
١٨٧	.....الملاحق

## أحكام المستجدات الفقهية في الصيام

إعداد

جابر عيد جمعان الوندرة العازمي

المشرف

الدكتور عدنان محمود العساف

### الملخص

إن دراسة المستجدات في شتى أبواب الفقه من أهم الموضوعات التي ينبغي على الباحثين الاهتمام بها ، لما فيه من فتح باب الاجتهاد لمعرفة أحكام هذه المستجدات وفق مقاصد الشريعة وقواعدها العامة. وفي هذا البحث دراسة للمستجدات في باب الصيام، وقد جعل الباحث هذه الدراسة في فصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، فبين في الفصل التمهيدي تعريف المستجدات الفقهية والألفاظ ذات الصلة بها، والتعريف بالصيام، وتوضيح مفهوم مستجدات الصيام والفرق بينها وبين بدعه، وأما الفصل الأول فجعل فيه المستجدات المتعلقة بالوقت والزمان، فبين حكم العمل بالحساب الفلكي والآلات الفلكية في إثبات الأهلة، وذكر مشروعية الاستعانة بوسائل الاتصالات الحديثة في العلم بثبوت الهلال، وجواز استخدام الحساب الفلكي لمعرفة وقتي الإمساك والإفطار، وأما الفصل الثاني فعقدته لبيان رخص المريض والمسافر في ضوء المستجدات العلمية، وخصص الفصل الثالث لدراسة المفطرات وأحكامها، فذكر مفهوم المفطرات وما يتعلق بها بشكل عام، ثم بين الأحكام المتعلقة بما يدخل الفم، وجهاز التنفس، ووضح أنواع القطرات والحقن وأحكامها، والدم وأحكام نقله، وختم هذا الفصل بأحكام الجراحة والمناظير الطبية، وأما الفصل الرابع فخصه لما استجد من أمور تتعلق بالمرأة، فبين حكم المستحضرات الطبية والتجميلية للمرأة، كما أوضح حكم الفحص الداخلي لها وحكم ما يدخل فرجها، وبعدها أورد حكم الأدوية التي تتناولها المرأة من أجل جلب الحيض أو دفعه.

ثم ختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلّل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم- عبد الله ورسوله الهادي البشير، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ورضي الله عن الصحابة الكرام، منارات الهدى ومصابيح الدجى، الذين حملوا الدعوة وبذلوا في نشرها الغالي والنفيس، ورضي الله عن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)<sup>(١)</sup>.

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)<sup>(٢)</sup>.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا)<sup>(٣)</sup>.

أما بعد:

فإنّ عبادة الله تبارك وتعالى- هي الغاية من خلق النقلين قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)<sup>(٤)</sup>، وعبادة الله تتحقق بها للعبد سعادة الدارين، وهذه العبادة لا تؤتي ثمارها إلا إذا وقعت موافقة لأمر الشارع وخالصة له. وقد فرض الله عزّ وجلّ على عباده صيام رمضان، فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

(١) سورة آل عمران، آية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، آية (١).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٧٠-٧١).

(٤) سورة البقرة، آية (٥٦).

قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ<sup>(١)</sup>، وشرع لهم أن يصوموا أياماً أخر ندباً لا إيجاباً، ورتب على الصيام من الثواب ما تتوق له النفوس المؤمنة، وقد شرع الله الصيام، وجعل له حدوداً شرعية، من تجاوزها أفسد صيامه؛ فواجبٌ على المسلم أن يعرف حدود الله التي بينها رسوله - صلى الله عليه وسلم- مما يتعلق بالعبادات عموماً وبالصيام خصوصاً.

وميز الله التشريع الإسلامي بصلاحيته لكل زمان ومكان، فلا يكاد يعرض للمسلم في حياته عارضٌ إلا وجد له علاجاً شافياً وجواباً نافعاً في شرع الله الحكيم؛ ذلك أن الشارع الحكيم قد جعل لهم في الاجتهاد والقياس مخرجاً وسبيلاً لما نزل بهم من مشكلات استجدت بعد انقطاع الوحي، ومن هذا المنطلق نجد أن التشريع الإسلامي فتح الباب أمام العلماء المجتهدين، للاجتهاد لمعرفة أحكام المستجدات وفق مقاصد الشريعة وقواعدها العامة.

ولما كان طلب العلم الشرعي من أجل ما تبذل فيه الأوقات، ومن أعظم القربات لله عزّ وجلّ؛ فقد أخذ الباحث على عاتقه البحث في أحكام المستجدات الفقهية المتعلقة بالصيام، خدمة لهذا الدين العظيم، وإثراءً للمكتبة الإسلامية، خاصة أن الصيام ركن من أركان هذا الدين الحنيف، وعبادة عظيمة من أبرز عباداته.

فاختار هذا الموضوع كرسالة علمية لاستكمال متطلبات مرحلة الماجستير.

### مشكلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة القضايا الفقهية المستجدة، المتعلقة بأحكام الصيام، والتي طرحت نفسها بقوة على ساحة النقاش الفقهي المعاصر، وذلك من خلال وضع الحلول والأحكام المناسبة لها، وفق ضوابط وقواعد الشريعة في التعامل مع فقه النوازل، والذي يقوم على دراسة جادة لجميع المعطيات، وبيان الحكم الشرعي لها، هادفاً إلى إبراز قدرة الفقه الإسلامي وفاعليته لتقديم حلول تستجيب لواقعية العصر وتحدياته المتجددة.

وأما الأسئلة التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها فهي:

- ١- ما الأسس والقواعد التي تخرج عليها أحكام مستجدات الصيام؟
- ٢- ما مستجدات الصيام المتعلقة بالوقت، وما هي أحكامها الشرعية؟ وما تأثير علم الفلك في تحديد الأحكام الشرعية في هذه الحالة؟
- ٣- ما الأسس الطبية التي تقوم عليها المسائل الفقهية المستجدة في باب الصيام؟ وما أثرها على الحكم الشرعي لهذه المستجدات؟

(١) سورة البقرة، آية (١٨٣).

٤- ما مستجدات الصيام الفقهية الخاصة بالمرأة؟ وما أحكامها الشرعية؟  
وللأسف الشديد نرى الجهل بأحكام الصيام وخصوصاً المستجدات منها قد نقشى بين  
كثير من المسلمين.

- فنرى بعضهم يأتي من الأفعال ما يبطل صومه وهو لا يدري!  
- والبعض الآخر ظن أن الصيام هو الامتناع عن الأكل والشرب والجماع فقط!  
- وفريق آخر جهل التيسيرات التي أنعم الله بها علينا وعلى الصائمين، ورفع الحرج  
عنهم، فشدد على نفسه وأنكر على من استعمل رخصة الله لعباده الصائمين!  
من هنا كان الاهتمام بتقديم أحكام المستجدات الفقهية في الصيام ميسرة مفصلة،  
وبيان الحكم فيها من الأمور الواجب الاعتناء بها.

### أهمية الدراسة ومسوغاتها:

١- إنها تبرز قدرة المنهج الفقهي الإسلامي وفاعليته لتقديم حلول تستجيب لواقع  
العصر والتطورات والمستجدات بالاعتماد على الأصول، والقواعد والضوابط الفقهية  
الثابتة.

٢- إنها تبرز كيفية التعامل مع هذه القضايا المستجدة من قبل المعاصرين بحثاً  
وتحليلاً والأسس التي اعتمدها لإصدار فتاواهم.

٣- وتكمن أهمية الموضوع في كون الدراسة تتطرق لمسائل تتعلق بركن من أركان  
الإسلام وتبين أحكامه المستجدة.

٤- تحاول الدراسة جمع آراء المعاصرين حول كل حكم واستقصاء ما قيل حوله  
وتخريج ذلك على المذاهب الفقهية بناء على أصولهم.

٥- وبعد كل هذا فالدراسة هي محاولة لتلمس وتتبع النمط المعرفي في التعامل مع فقه  
النوازل، من خلال تناول هذه الأحكام بمقتضى روح الشريعة ومقاصدها وأهدافها.

### الدراسات السابقة:

لم أجد مؤلفاً جامعاً للمسائل المستجدة في أحكام الصيام، بل إن بعض المسائل لم  
أجدها في أي مرجع فقهي إلا ما تتأثر من فتاوى معاصرة لبعض الجهات العلمية أو  
العلماء، ولم تكن دراسة فقهية مستفيضة لكل جوانب هذه المستجدات.

وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعات الدراسة:

أ - «الصيام محدثاته وحوادثه» للدكتور محمد عقلة، قسم الباحث هذا الكتاب إلى قسمين وهما محدثات الصيام وحوادثه، ولقد تكلم في القسم الأول عن البدع المتعلقة بالصيام والممارسات الخاطئة للصائمين في رمضان، وبعض المحرمات وأثرها على الصائم والحث على آداب الإسلام والالتزام بها، وبعض التصرفات الخاطئة المتعلقة بصدقة الفطر وكيفية التعامل مع العيد والاستعداد له، وأما القسم الثاني فهو حوادث الصيام المستجدة ولقد تكلم الباحث في هذا القسم عن بعض المستجدات الفقهية المتعلقة بالصائم وبين أحكامها، ولكنه لم يبين هذه الأحكام على دراسة مستفيضة بل كانت في أغلبها عبارة عن فتاوى لبعض العلماء جمعها الباحث ونسقها وقدمها للقراء بشكل بسيط غير مطول، ويذكر الخلاف في المسائل بدون توسع ولا يذكر جميع الأقوال وأدلتها.

ب - «فقه المستجدات في باب العبادات دراسة تأصيلية ومسائل تطبيقية معاصرة» للباحث دايرو يوسف صديقي الصديقي، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدمها الباحث إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الجامعة الأردنية، ولقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى قسمين الأول هو دراسة تأصيلية للمستجدات، ولقد بين فيه معنى المستجدات وطريقة تعامل العلماء والمتقدمين والمتأخرين لها، وتأصيل المسائل الأصولية وأهمية الاجتهاد والرد على من ادعى جمود الاجتهاد، الفقهي وعرف بالمجتهد وشروطه والعوامل المؤثرة على الاجتهاد وضوابط هذه الاجتهادات وكيفية التعامل معها، أما القسم الثاني فهو مسائل فقهية تطبيقية معاصرة على هذه المستجدات وبيان أحكامها الفقهية فهو في الصيام ذكر هذه المستجدات على شكل العموم، وبحث مسألة واحدة منها فقط بحثاً علمياً، وكانت هذه المسائل هي العمل بالحساب الفلكي ومشروعيته، ولم يبحث باقي المسائل المستجدة المتعلقة بالصيام بل ذكرها على شكل نقاط من غير بيان لأحكامها الفقهية.

ج - «المستجدات في وسائل الإثبات» للدكتور أيمن محمد العمر، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ولقد تكلم الباحث في هذه الرسالة عن وسائل الإثبات وأنواعها وأهميتها وبيان أحكامها وذكر المستجدات المتعلقة بوسائل الإثبات، فبدأ بالمستجدات في باب العبادات ثم ذكر بعدها المستجدات في المعاملات والجنایات، ولقد تعرض الباحث في رسالته للمستجدات المتعلقة



بالصيام وذكر منها مشروعية العمل بالحساب الفلكي، وذكر أيضاً حكم إثبات رؤية هلال رمضان بالمرصد الفلكية ولم يذكر الأمور الأخرى المتعلقة بالمستجدات في الصيام، لأن الرسالة خاصة بطرق الإثبات، فلم يتعرض للمستجدات الفقهية المتعلقة بالصائم وأحكامها وأنواعها.

### منهج البحث:

اتبع الباحث عدة مناهج للبحث العلمي، كالمنهج النقلي، والوصفي، والتحليلي، والاستقرائي.

وقد اتبع الخطوات التالية في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود

١- الرجوع إلى المصادر الأصلية في البحث ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وفي بعض المسائل المعاصرة أحرص على تأصيلها من الكتب والمصادر القديمة، مع جمع وتحليل ما ألف فيها أو كتب من المصادر الحديثة جمعاً بين الأصالة والمعاصرة.

٢- الحرص على التزام الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى قائلها وبذل الجهد في نقل قول كل قائل من كتابه ما أمكنني من ذلك.

٣- عزو الآيات القرآنية إلى سورها ذكراً اسم السورة ورقم الآية.

٤- عزو الأحاديث إلى الكتب الأصلية ذكراً الكتاب والباب والجزء والصفحة أو رقم الحديث، مع محاولة الحكم على الأحاديث إذا كانت في غير الصحيحين إن أمكن.

٥- ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث عدا المشهورين.

٦- تحليل الاجتهادات المعاصرة في الموضوع من خلال مراجعة المجامع الفقهية والمنظمات والهيئات وكتب الفتاوى والبحوث المعاصرة.

٧- بحث الجانب الطبي في المستجدات المتعلقة بأمور طبية وبيان رأي الأطباء في بعض هذه المسائل لأهميته في بيان الحكم الشرعي.

٨- وضع فهرس علمية في آخر الرسالة تسهل الاستفادة من محتواها العلمي وهي

كالتالي:

أ- فهرس المحتويات

ب- فهرس المراجع

ج- ملاحق

**خطة البحث**

مقدمة

**الفصل التمهيدي:**

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم المستجدات الفقهية

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالمستجدات الفقهية

**المبحث الثاني: تعريف الصيام، وحكمة مشروعيته**

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصيام.

المطلب الثاني: حكم الصيام وفضائله

المطلب الثالث: أركان الصيام وشروطه.

**المبحث الثالث: مفهوم مستجدات الصيام الفقهية وبيان الفرق بينها وبين البدعة**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية المتعلقة بالصيام

المطلب الثاني: التعريف بالبدع والفرق بينها وبين مستجدات الصيام الفقهية

**الفصل الأول: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة بالوقت والزمان**

وفيه خمسة مباحث:

**المبحث الأول: حكم إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي**

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مذاهب الفقهاء في إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي

المطلب الثاني: أدلة الفريقين ومناقشتها

المطلب الثالث: الترجيح

**المبحث الثاني: حكم إثبات الهلال بالأجهزة الفلكية**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالأجهزة الفلكية الحديثة

المطلب الثاني: حكم إثبات رؤية الأهلة بالمنظار والتلسكوب الفلكي

المبحث الثالث: حكم الإخبار بثبوت الهلال بوسائل الاتصالات الحديثة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بوسائل الاتصالات الحديثة

المطلب الثاني: حكم الاعتماد على الوسائل الحديثة بالإخبار عن رؤية الهلال

المبحث الرابع: حكم تحديد وقتي الإمساك والإفطار بالحساب الفلكي

المبحث الخامس: وقت إمساك وإفطار المسافر على متن الطائرة

الفصل الثاني: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة برخص الإفطار

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء المستجدات

الطبية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المرض وأنواعه

المطلب الثاني: طرق معرفة المرض الذي يرخص بالفطر

المطلب الثالث: تحديد المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه

المطلب الرابع: أنواع المرض وأحكامه

المبحث الثاني: السفر الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء استعمال وسائل

المواصلات الحديثة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم الترخيص للمسافر بالإفطار يوم صوم واجب

المطلب الثاني: مسافة السفر في هذا العصر تخريجاً على قول جمهور الفقهاء

المتقدمين

المطلب الثالث: حكم فطر المسافر في ضوء استعمال وسائل المواصلات

الحديثة

الفصل الثالث: أحكام مستجدات الصيام الفقهية المتعلقة بالمفطرات

وفيه ستة مباحث:

**المبحث الأول: مفهوم المفطرات والجوف في الفقه الإسلامي والطب الحديث**  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان المفطرات التي ورد فيها نص

المطلب الثاني: بيان مفهوم الجوف والمراد به عند جمهور الفقهاء

**المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بما يدخل الفم**  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استخدام المواد التي لا تتجاوز الفم للصائم

المطلب الثاني: حكم استخدام المواد التي تمتص بالفم للصائم

**المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالتنفس**  
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم استخدام بخاخ الربو للصائم

المطلب الثاني: الدخان وما يتعلق به

المطلب الثالث: حكم استعمال الصائم الأكسجين الصناعي والعطور

**المبحث الرابع: أحكام استخدام القطرات**  
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم استخدام قطرة الفم والأنف للصائم

المطلب الثاني: حكم الاكتحال والتقطير في العين للصائم

المطلب الثالث: حكم استخدام قطرة الأذن للصائم

**المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالحقن ونقل الدم**  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أحكام استعمال الحقن للصائم

المطلب الثاني: أحكام نقل الدم من الصائم وإليه

**المبحث السادس: المبحث السادس: الأحكام المتعلقة بالتخدير والعمليات الجراحية والمناظير**  
**الطبية**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر العمليات الجراحية الطبية للصائم

المطلب الثاني: أثر استخدام المناظير الطبية للصائم

**الفصل الرابع: أحكام مستجدات الصيام الفقهية الخاصة بالمرأة**  
وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: حكم المستحضرات الطبية والتجميلية الخارجية على صيام المرأة**  
**المبحث الثاني: حكم الفحص الداخلي للمرأة وعمليات الرحم للصائمة**  
**المبحث الثالث: حكم تناول ما يمنع الحيض أو يجلبه في رمضان**  
**الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث**

## الفصل التمهيدي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية

المبحث الثاني: تعريف الصيام، وحُكمه وحِكمه وأحكامه

المبحث الثالث: بيان ضابط مستجدات الصيام الفقهية والفرق بينها وبين

بدعه

## تمهيد

لقد استجدت في الفقه الإسلامي قضايا كثيرة -في الصيام وغيره- نتيجة التطور العلمي الهائل الذي نعيشه في هذا الزمان، وليس لها حكم ظاهر مفصل في المراجع الفقهية القديمة؛ وفي هذا الفصل بيان لمفهوم المستجدات الفقهية في الصيام وبياناً لضوابطها والفرق بينها وبين البدع المُحدثة في الصيام، وذلك في المباحث الثلاثة التالية.

## المبحث الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية

في هذا المبحث بيان لمفهوم المستجدات الفقهية والألفاظ ذات الصلة بها.  
وذلك في مطلبين:

### المطلب الأول: مفهوم المستجدات الفقهية

في هذا المطلب توضيح لمفهوم المستجدات الفقهية في اللغة والاصطلاح.

#### أولاً: المستجدات في اللغة والاصطلاح

**المستجدات في اللغة:** هي جمع مستجد؛ وهو الحادث؛ أي الجديد، وهو يقابل القديم، و«تجدد الشيء» صار جديداً، وأجدّه وجدّده واستجدّه أي صيره جديداً، و«الجديد» ما لا عهد لك به، ولذلك وصف الموت بالجديد<sup>(١)</sup>، وجدّ الشيء حدث بعد أن لم يكن، وأجدّ الشيء أي أحدثه<sup>(٢)</sup>.

**المستجدات في الاصطلاح:** هي لفظٌ عام يطلق على كل المسائل الحادثة، التي لم يكن لها وجود في السابق في أي علم أو فن كان<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: الفقه في اللغة والاصطلاح

**الفقه في اللغة:** هو العلم بالشيء والفهم فيه، وغلب هذا اللفظ على العلم بالدين، لسيادته وشرفه وفضله على سائر العلوم، والفقه في الأصل الفهم يقال: أوتي فلان فقهاً في الدين أي فهماً فيه، ويطلق الفقه أيضاً ويراد به الفطنة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣، ١٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٢) أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، م ١، المكتبة الإسلامية، تركيا، ج ١، ص ١٠٩.

(٣) الأشقر، أسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ط ١، م ١، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٢٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٠٥، الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط للفيروز أبادي، ط ٤، م ٤، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٦م، ج ٣، ص ٥١٣، الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، م ١، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٨٢.



**الفقه في الاصطلاح** هو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية»<sup>(١)</sup>؛ أي معرفة الإنسان بالأحكام الشرعية المتعلقة بأقوال وأفعال المكلفين، معرفة مستمدة من أدلتها الشرعية التفصيلية، أو هو صفة علمية للإنسان تجعله قادراً على الإخبار عن هذا النوع من الأحكام، ويسمى بذلك فقيهاً<sup>(٢)</sup>.

### **المستجدات الفقهية كونها مركباً:**

هي الوقائع التي جدت وليس لها حكم ظاهر مفصل في المراجع الفقهية القديمة، وهي بحاجة إلى بحث واجتهاد للوصول إلى حكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتعاملون معها<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

### **المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالمستجدات الفقهية**

إنّ مفهوم المستجدات موجود منذ القرون الأولى، ولم يكن غائباً عن المتقدمين من الفقهاء -رحمهم الله-، ولكنهم كانوا يطلقون عليها ألفاظاً أخرى تحمل نفس المعنى مثل:

---

(١) الزركشي، بدر الدين محمد الشافعي، (ت ٧٩٤هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحرير عبد القادر العاني، ط ٣، ٦م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٢١.

(٢) الزرقا، مصطفى أحمد، **المدخل الفقهي العام**، ط ٣، ٢م، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٦٥.

(٣) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ط ٢، ٤٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٩٨٣م، ج ١، ص ٦١.

قد وردت عدة تعريفات للمستجدات بصفته مركباً في العديد من الأبحاث والموسوعات الفقهية المعاصرة منها ما يلي:

- ١- عرفها الأشقر فقال هي: «المسائل الحادثة التي لم تقع من قبل، والتي يبحث العلماء حكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتصرفون تجاهها». الأشقر أسامة، **مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق**، ص ٢٦.
- ٢- وعرفها الدكتور قلعه جي فقال هي: «المسائل التي تغيرت موجبات - أي مسببات - الحكم عليها نتيجة التطور الطبيعي لعلاقات الإنسان». قلعه جي، محمد رواس، **منهج معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد الخامس سنة ١٩٩٢م، ص ٦٠.

النوازل<sup>(١)</sup>، والوقائع<sup>(٢)</sup>، والفتاوى<sup>(٣)</sup>، وغيرها من الألفاظ.

ومن هذه الألفاظ التي يطلقها الفقهاء المعاصرون اليوم في هذا الباب:

القضايا المعاصرة أو القضايا العصرية، والقضايا المستجدة، والفتاوى العصرية أو المعاصرة، والظواهر المعاصرة<sup>(٤)</sup>.

والملاحظ أن هذه الألفاظ متقاربة في المعنى، فهي على العموم: المسائل الحادثة التي طرأت ولم تكن ظهرت من قبل، والتي لا يجد الفقهاء لها حكماً ظاهراً في كتاب الله ولا في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم. ولا عند أسلافهم من الفقهاء، فهي بحاجة إلى بحث

---

(١) النوازل في الاصطلاح: عرفها الدكتور عبد الناصر أبو البصل بقوله: «تطلق كلمة النوازل بوجه عام على المسائل والوقائع التي تستدعي حكماً شرعياً. والنوازل بهذا المعنى تشمل جميع الحوادث التي تحتاج لفتوى تبينها، سواء أكانت هذه الحوادث متكررة أم نادرة الحوث، وسواء كانت قديمة أو مستجدة». أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل، في دراسات في قضايا طبية معاصرة، ط١، ٢م، دار النفائس، عمان، ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٦٠٢.

(٢) الفقهاء يطلقون الوقائع على النوازل، إلا أن الظاهر أنهم لا يكادون يستعملون لفظ الوقائع في العبادات، وإنما هي في المعاملات، وإطلاقهم لفظ الوقائع على المسائل المستجدة فيه تعبير على ما يعانونه من الشدة والصعوبة في البحث عن حكمها. الصديقي، ظاهر يوسف، فقه المستجدات في باب العبادات، ط ١، ١م، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٥م، ص ٣٥.

تنبيه: إن بعض الحنفية خصوا «الوقائع والنوازل» بالمسائل التي استتبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية. ومرادهم بالتأخرين كما قال ابن عابدين هم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وهلم جرا وهم كثيرون. انظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (ت ١٢٥٢هـ)، رد المختار على الدر المختار، تحقيق عبد المجيد طعمه، دار المعرفة، بيروت، ج ١، ص ٦٩.

(٣) عرفها الدكتور محمد الأشقر فقال هي: «الإفتاء هو الإخبار بحكم الله تعالى باجتهاد، عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل». ويظهر من تعريف الفتوى صلتها بالنوازل والمستجدات إذ أنها في الغالب تطلق على الجواب عن السؤال عن أمر نازل أو حادث. الأشقر، محمد سليمان، الفتيا ومناهج الإفتاء، ط ٣، ١م، دار النفائس، عمان، ١٩٩٣م، ص ١٣.

(٤) الصديقي، فقه المستجدات في باب العبادات، ص ٤٠، أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل، في دراسات في قضايا طبية معاصرة، ج ٢، ص ٦٠٣.

واجتهاد للوصول إلى حكمها الشرعي.

\*\*\*\*

## المبحث الثاني: تعريف الصيام وحكمة مشروعيته

يوضح هذا المبحث مفهوم الصيام وحُكمه، ويُبيِّن فضله وحُكمه وأركانه التي يقوم عليها والشروط التي يجب أن تتوافر فيه. وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

### المطلب الأول: تعريف الصيام

يتناول هذا المطلب إيضاح معنى الصيام عند أهل اللغة والفقهاء، وذلك بما يلي:

**أولاً: الصيام في اللغة،** من صَامَ يَصُومُ صَوْماً وصياماً، هو من ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام، وقوله -عزَّ وجل- حكاية عن مريم -عليها السلام-: (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً)<sup>(١)</sup>، قيل معناه صمتاً، ويقوي ذلك التفسير قوله تعالى حكاية عنها -عليها السلام-: (فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً)<sup>(٢)</sup>، كما قال ابن منظور<sup>(٣)</sup>. وقيل الصيام في اللغة «مطلق الإمساك ثم استعمل في الشرع في إمساك مخصوص»<sup>(٤)</sup>.

**ثانياً: الصيام في الاصطلاح،** عرفه الفقهاء -رحمهم الله- بعدة تعريفات منها ما يلي: وهو عند الحنفية: «الإمساك عن المفطرات الثلاث -الأكل والشرب والجماع- حقيقة أو حكماً في وقت مخصوص من شخص مخصوص، مع نية»<sup>(٥)</sup>. وقال المالكية إنه: «الإمساك عن شهوتي الفم والفرج أو ما يقوم مقامها، مخالفة للهوى في طاعة المولى، في جميع أجزاء النهار، بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن»<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة مريم آية (٢٦).

(٢) سورة مريم آية (٢٦).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوم)، ج٧، ص٤٤٥، الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، مادة (صام)، ج٢، ص٨٧١.

(٤) الفيومي، المصباح المنير، مادة (صوم)، ص١٣٥.

(٥) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (ت٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تخريج زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج٢، ص٤٥٢، الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود، (ت٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق محمد عدنان درويش، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٠٩.

(٦) القرافي، شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي، (ت٦٨٤هـ)، الذخيرة في فروع المالكية، تحقيق أحمد عبد الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج٢، ص٣٠٨، الحطاب، محمد بن محمد الرعيني، (ت٩٥٤هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تخريج زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية،

وأما الشافعية فقالوا هو: «إمساك مخصوص، عن شيء مخصوص، في زمن مخصوص، من شخص مخصوص»<sup>(١)</sup>.  
وبين الحنابلة أنه: «إمساك عن أشياء مخصوصة، بنية، في زمن معين من شخص مخصوص»<sup>(٢)</sup>.  
والناظر في هذه التعريفات يجدها متقاربة إلى حد كبير؛ فمعنى الصوم في الشرع هو الإمساك عن سائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

\*\*\*

### المطلب الثاني: حكم الصيام وفضائله

#### أولاً: حكم الصيام

يختلف حكم الصيام باختلاف أقسامه؛ فقد قسم فقهاء الحنفية -رحمهم الله- الصوم إلى ثلاثة أقسام:

١- **الفرض**؛ وينقسم إلى عين، ودين: أما العين فهو الذي له وقت معين، إما بتعين الله تعالى كصوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان، لأن خارج رمضان متعين للنفل شرعاً، أو بتعين العبد كالصوم المنذور به في وقت بعينه، وأما صوم الدين فهو ما ليس له

---

بيروت، ١٩٩٥م، ج٣، ص٢٧٥.

(١) النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف، (ت٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، تحقيق محمد المطيعي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ج٦، ص١٦١، الماوردي، علي بن محمد، (ت٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ج٣، ص٣٩٤.

(٢) البهوتي، منصور بن يونس، (ت١٠٥١هـ)، شرح منتهى الإرادات، تحقيق عبد الله التركي، ط١، م٧ مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٣٣٧، الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، (ت٧٧٢هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، تحقيق عبد الله بن الجبرين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م، ج٢، ص٥٤٩.

وقت معين، كصوم قضاء رمضان، وصوم الكفارات، وصوم النذر المطلق عن الوقت<sup>(١)</sup>.  
٢- الواجب؛ وهو صوم التطوع بعد الشروع فيه، وصوم قضاؤه عند الإفساد،  
وصوم الاعتكاف.

٣- التطوع؛ وهو صوم النفل خارج رمضان قبل الشروع فيه<sup>(٢)</sup>.  
وقسم جمهور الفقهاء -رحمهم الله- من المالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>  
الصوم إلى قسمين هما: الصوم الواجب وصوم التطوع.

### فقسموا الصوم الواجب إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يجب لزمان نفسه، وهو صوم شهر رمضان بعينه.  
والثاني: ما يجب لعلّة؛ كصوم الكفارات وقضاء رمضان.  
والثالث: ما يجب بإيجاب الإنسان على نفسه، وهو صيام النذر<sup>(٦)</sup>.  
وأما التطوع فهو عندهم صوم النفل مطلقاً.

---

(١) أي أن ينذر الشخص الصيام ولم يحدد له وقتاً معيناً.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٠٩، الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، (ت ٧٤٣هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، تحقيق أحمد عزو عناية، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ١٤٦.

(٣) القاضي، عبد الوهاب بن علي، (ت ٤٢٢هـ)، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق محمد حسن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٨٢، ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، ط ١، م ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٢٢.

(٤) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٠٦، الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ج ٢، ص ١٤٦.

(٥) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، (ت ٦٢٠هـ)، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٣، ص ٢٧، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٦) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٢٢.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد فرق يذكر بين ما ذهب إليه الحنفية والجمهور -رحمهم الله-، إلا أن فقهاء الحنفية فرقوا بين الفرض والواجب فجعلوا الواجب أقل مرتبة من الفرض، وأما الجمهور فلم يفرقوا بين الواجب والفرض فجعلوهما قسماً واحداً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: حكمة مشروعية الصيام

بين الله تعالى الحكمة من مشروعية الصيام، وذكر معنى جامعاً فيها؛ فقال -عز وجل-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)<sup>(٢)</sup>؛ فالمراد من حكمة تشريع الصيام هي تقوى الله -جل وعلا-

والتقوى: «أن يعمل الرجل بطاعة الله، على نور من الله، يرجو رحمة الله، وأن يترك معصية الله، على نور من الله، يخاف عذاب الله»<sup>(٣)</sup>.

وقال -سبحانه وتعالى- في آخر آية الصيام: (وَلِيُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)<sup>(٤)</sup>؛ فالصوم وسيلة إلى شكر النعم؛ إذ فيه كف النفس عن الأكل والشرب والجماع، التي هي من أجل النعم وأعلاها، والممتنع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها.

### ثالثاً: فضل الصيام

وردت نصوص كثيرة في فضل الصيام، منها:

١- قال الله تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ ...) <sup>(٥)</sup>؛ فمن فضائل الصيام أنه كفارة لبعض الذنوب أو الأخطاء التي تصدر من المسلم كالحنث في اليمين كما في هذه

(١) الهوارى، محمد عبد الرحمن، هداية الحيران بأحكام صوم رمضان، دار النهار للطباعة، مصر، ص ٢٣.

(٢) سورة البقرة آية (١٨٣).

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، (ت ٧٢٨هـ)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ترتيب عبد الرحمن القاسم،

طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف الشريفة، ١٩٩٥م، ج ١٠، ص ٤٣٣.

(٤) سورة البقرة آية (١٨٥).

(٥) سورة المائدة آية (٨٩).

الآية.

٢- قال صلى الله عليه وسلم-: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(١)</sup>؛ الصوم كفارة للذنوب التي تصدر من المسلم.

٣- قول النبي صلى الله عليه وسلم-: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة<sup>(٢)</sup> فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»<sup>(٣)</sup>.

يبين هذا الحديث أن الصوم وقاية للشباب الذين لم يستطيعوا الزواج، فعليهم أن يصوموا وجعل الصوم لهم علاجاً للشهوة، لأنه يسكن الأعضاء ويساعد على حفظ الجوارح، يعرف ذلك كل من صامت جوارحه عن المحرمات.

٤- قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «الصيام جنة<sup>(٤)</sup> من النار كجنة أحدكم من القتال»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، برقم ٣٨، ج ١، ص ٢٢.

(٢) الباءة المنزل ثم قيل لعقد التزويج بقاءة لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٥٢٩.

(٣) الوجاء: أن ترض أنثيا الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع ويبتذل في قطعه للشهوة منزلة الخصي، وأراد أن الصوم يقطع شهوة النكاح كما هي مقطوعة عند الخصي. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢١٤.

(٤) متفق عليه: البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، ط ٣، م ٦، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٧م، كتاب الصيام، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة، برقم ١٨٠٤، ج ٦، ص ٦٧٣. مسلم، مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، م ٥، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٦م، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقته نفسه إليه ووجد مؤنه، واشتغل من عجز عن المؤمن بالصوم، برقم ١٤٠٠، ج ٢، ص ١٠١٨.

(٥) الجنة بالضم ما استترت به من سلاح والجنة السترة، انظر: الرازي، محمد بن أبي بكر، (ت ٧٢١هـ)، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، م ١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٤٨.

(٦) صحيح: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، م ٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٠م، كتاب الصيام، باب الاجتناب بالصوم من النار، برقم ١٨٩١،



ففي الصوم وقاية وستر يقي الصائم ويستتره من النار، مثل ما تقي الدروع المقاتل.  
٥- ومن فضل الصيام أن الله جعل للصائمين باباً خاصاً من أبواب الجنة يدخلون منه  
قال صلى الله عليه وسلم: «إن في الجنة باباً يقال له الريان، يدخل منه الصائمون يوم  
القيامة، لا يدخل منه أحد غيرهم، يقال أين الصائمون؟ فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم،  
فإذا دخلوا أغلق، فلم يدخل منه أحد»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### المطلب الثالث: أركان الصيام وشروطه

لعبادة الصيام أركانٌ وشروطٌ يجب أن تتوافر فيها؛ حتى يتمكن العبد من أداء  
الصيام على الوجه الذي شرعه الله له. ويأتي هذا المطلب لبيان أركان الصيام وشروطه  
كما يلي:

#### أولاً: أركان<sup>(٢)</sup> الصيام

للصيام ثلاثة أركان يجب توفرها، سواءً كان صياماً واجباً أو نفلاً وهي:

الركن الأول: الصائم؛ وهو أحد أركان الصيام عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

---

ج٣، ص١٩٣، الألباني، محمد ناصر الدين، (ت١٩٩٩م-)، صحيح سنن ابن ماجه، ط١، م٤، مكتبة  
المعارف، الرياض، ١٩٩٧م، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصيام، برقم ١٣٣٦، ج٢، ص٥٧.  
(١) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب باب الريان للصائمين، برقم ١٧٩٧، ج٢،  
ص ٦٧١، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، برقم ١١٥٢، ج٢، ص ٨٠٨.  
(٢) الركن في اللغة: مفرد أركان، وأركان الشيء جوانبه التي يستند إليها ويقوم بها، انظر: ابن منظور، لسان  
العرب، مادة «ركن»، ج١٣، ص ١٨٦، وركن الشيء أيضاً جانب القوى فيه، انظر: الرازي، مختار  
الصاحح، مادة «ركن»، ج١، ص ١٠٧.  
والركن في الاصطلاح هو: «ما يتم به الشيء وهو داخل فيه»، انظر: الأنصاري، زكريا بن محمد،  
(ت٩٢٦هـ)، الحدود الأنبيقة، تحقيق مازن المبارك، ط١، م١، دار الفكر، بيروت، ج١، ص ٧١. وقيل  
الركن هو: «ما يتوقف الشيء على وجوده وكان جزءاً من حقيقته أو ماهيته. فالركوع ركن في الصلاة  
لأنه جزء منها، والإيجاب والقبول في العقد ركنان، لأنهما جزآن من حقيقته». انظر: الزحيلي، أصول  
الفقه الإسلامي، ج١، ص ١٠٠.

الركن الثاني: النية؛ وهي القصد وجزم القلب على فعل الشيء، وعزمه عليه دون التردد فيه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب المالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، إلى اعتبار النية ركناً من أركان الصيام، بينما اعتبرها الحنفية<sup>(٥)</sup>، وبعض المالكية<sup>(٦)</sup>، والحنابلة<sup>(٧)</sup> شرطاً لصحة الصوم.

### الركن الثالث: الإمساك عن المفطرات

(١) الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ج ٣، ص ١٤٩، الشربيني، معني المحتاج، ج ٢، ص ١٤٩.

(٢) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، (ت ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تخريج محمد شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ج ٢، ص ١٤٦، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٢٦.

(٣) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨، الصاوي، أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للدردير، تخريج محمد شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٤٤٩.

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٤٩، الرافعي، عبد الكريم بن محمد، (ت ٦٢٣هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ١٨٢.

(٥) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٤٧، ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، (ت ٨٦١هـ)، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، تخريج عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٣٠٧.

(٦) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٢، الخرشي، محمد بن عبد الله، (ت ١١٠١هـ)، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، تخريج زكريا عميرات، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٢٧.

(٧) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٥٤، ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد، (ت ٨٨٤هـ)،

المبدع شرح المقتع، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ١٧.

وهو أحد أركان الصيام عند جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والإمساك هو: الكف والامتناع عن المفطرات، وهو جمع مفطر، والمفطر؛ هو الأكل والشرب والجماع حقيقة<sup>(٤)</sup> أو حكماً<sup>(٥)</sup>، وتعتمد القيء في أي وقت من طلوع الفجر إلى غروب الشمس<sup>(٦)</sup>.

### ثانياً: شروط<sup>(٧)</sup> الصيام

- (١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٤٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٣٨٥.
- (٢) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٤٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨.
- (٣) الشربيني، معني المحتاج، ج ٢، ص ١٤٩، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٤٩.
- (٤) حقيقة الأكل والشرب أن يدخل الداخل عن طرق الفم، ويكون فيه صلاح للبدن من غذاء أو دواء، وحقيقة الجماع أن يكون فيه توارى الحشفة في أحد السبيلين. انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٤٣.
- (٥) الأكل والشرب حكماً أن يدخل الداخل عن طرق غير الفم ولا يكون فيه صلاح للبدن، والجماع حكماً هو الإنزال عن شهوة بالمباشرة فيما دون الفرج. انظر: الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٦٨.
- (٦) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٦٦، الشربيني، معني المحتاج، ج ٣، ص ١٤٠، ابن عثيمين، محمد بن صالح، (ت ١٤٢١ هـ)، الشرح الممتع على زاد المستنقع، تحقيق سليمان أبا الخيل، وخالد المشيقح، ط ١، ٨م، مؤسسة أسام، الرياض، ١٩٩٦م، ج ٦، ص ٣١٠.
- (٧) الشرط في اللغة: العلامة والجمع أشرط، وأشرط الساعة علاماتها. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «شرط»، ج ٧، ص ٣٢٩، الفيومي، المصباح المنير، مادة «شرط»، ج ١، ص ٣٠٩.
- والشرط في الاصطلاح هو:** «ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم لذاته»، وقيل الشرط عند أهل الأصول هو: «ما لا يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عدم، ولكنه يلزم من عدمه عدم المشروط؛ كالتطهارة بالنسبة إلى الصلاة فإن وجود الطهارة لا يلزم منه وجود الصلاة»، وقيل الشرط هو: «ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان خارجاً عن حقيقته، فالتطهارة شرط في الصلاة وهي أمر خارج عن حقيقته». وتنقسم الشروط إلى شرط للوجوب هو: ما يكون الإنسان مكلفاً به كدخول الوقت والنقاء من الحيض والبلوغ وبلوغ دعوة الأنبياء فالتكليف لا يقع دون الأشياء المذكورة مع أن المكلف لا يطالب بتحصيلها كانت في طوقه أم لا، وتقريبه للذهن أن شرط الوجوب هو ما يتوقف التكليف عليه ولم يطلب من المكلف كان في طوقه أم لا، وشرط للصحة هو: موافقة الفعل ذي الوجهين لإذن الشارع، سواء

للصيام شروط عدّة ، اختلف الفقهاء في تقسيمها فيما بينهم، وهي بالجملة:- شروط وجوب، وشروط صحة، على تفصيل عند أرباب المذاهب.

وفي ما يلي بيان لهذه الشروط.

### الشرط الأول: الإسلام

فلا يجب الصيام على الكافر، ولا يصح منه حتى لو صامه، لأن النية ركن للصوم، والنية لا تصح إلا من المسلم، فالإسلام شرط للصيام<sup>(١)</sup>.

وهو شرط وجوب وصحة عند الجمهور من الحنفية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وشرط صحة فقط عند المالكية<sup>(٥)</sup>.

### الشرط الثاني: العقل

لأن الصيام عبادة تقتقر إلى النية فكان من شروط وجوبها العقل؛ لأن المجنون والمغمي عليه لا نية لهما، وذلك لعدم تكليفهما<sup>(٦)</sup>.

---

كان اذن الشرع في عباده أو معامه ومعنى كونه موافقاً للشرع لجمعه للشروط وانتقاء الموانع. انظر: الشنقيطي، محمد الأمين، نشر الورود على مراقبي السعود، تحقيق محمد ولد سيدي، ط ٢، دار المنار، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٦٠، و الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، تحقيق سامي العربي، ط ١، دار اليقين، ١٩٩٩م، ص ٨٢، الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج ١، ص ١٠٠، الطوفي، شرح مختصر الروضة، ج ١، ص ٤٣٥.

(١) الهواري، محمد عبد الرحمن، هداية الحيران بأحكام صوم رمضان، ص ٣١.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٤٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٠٧.

(٣) لقد اعتبر بعض علماء الشافعية الإسلام شرط وجوب وصحة، واعتبره البعض الآخر شرط صحة فقط.

انظر: الغزالي، محمد بن محمد، (ت ٥٠٥هـ)، الوسيط في المذهب، تحقيق أحمد محمود، ط ١، دار السلام،

١٩٩٧م، ج ٢، ص ٥٣٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٥، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٧٦.

(٤) البهوتي، منصور بن يونس، (ت ١٠٥١هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق محمد عدنان، ط ١، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٣٧٧، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣.

(٥) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٤٩. وقد اعتبر بعض

علماء المالكية الإسلام شرط وجوب فقط. انظر: القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٦.

(٦) ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٠، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧٧.

وهو شرط وجوب عند الجمهور، من الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وشرط وجوب وصحة عند المالكية<sup>(٤)</sup>.

### الشرط الثالث: البلوغ

فلا يجب الصوم على الصبي، وإن كان عاقلاً، وذلك لضعف بنيته وقصور عقله واشتغاله باللهو واللعب فيشق عليه فهم الخطاب الشرعي وأداء الصوم، فأسقط الشارع عنه وجوب العبادات نظراً لذلك. ولا يجب عليه القضاء بعد البلوغ لما في ذلك من حرج ومشقة<sup>(٥)</sup>.

وهو شرط وجوب عند الحنفية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٨)</sup>، وشرط وجوب وصحة عند المالكية<sup>(٩)</sup>.

### الشرط الرابع: القدرة

فلا يجب الصوم على الشيخ الذي يجهد الصيام، ولا على الحامل والمرضع فإذا خافتا على ولديهما أفطرتا، ولا على المريض إذا خاف زيادة المرض، أو تأخر برئه بسبب الصوم، ولا على المسافر سفيراً مسافة قصر الصلاة<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٣٤، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٤.

(٢) لقد اعتبر بعض علماء الشافعية العقل شرط وجوب وصحة، واعتبره البعض الآخر شرط صحة فقط.

انظر: الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٣٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٥، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٧٦.

(٣) ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٠، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٩، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٠.

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٣٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٢.

(٦) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٤٧، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٧) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٥، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٤.

(٨) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله، (ت ٦٢٠هـ)، الكافي في فقه الإمام أحمد، تحقيق محمد حسن، ط ١، دار

الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٤٥٠، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٩) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٩، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٠.

(١٠) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٩٢، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٥٦.

وهي شرط وجوب عند الجمهور، من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

### الشرط الخامس: الطهارة من الحيض والنفاس

أي لتحقق أداء الصوم؛ لأن الحيض والنفاس منافيان للصوم لعموم الأدلة في هذا بخلاف الجنابة حيث إنها لا تمنع الصوم<sup>(٥)</sup>.

وهي شرط صحة عند الحنفية<sup>(٦)</sup>، والحنابلة<sup>(٧)</sup>، وشرط وجوب وصحة عند المالكية<sup>(٨)</sup>، والشافعية<sup>(٩)</sup>.

### الشرط السادس: الزمن القابل للصوم

يشترط في صحة الصوم أن لا يكون في الأيام المنهي عن صيامها<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) العيني، محمد بن أحمد بن موسي، (ت ٨٥٥هـ)، البناية شرح الهداية، تحقيق أيمن شعبان، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ٤، ص ٧٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٢) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٥٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨.

(٣) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ٢٠٧، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٤.

(٤) ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٠، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٠.

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٩٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٨.

(٦) العيني، البناية، ج ٤، ص ٣٣، الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، تحقيق زهير الجعيد، دار الأرقم، بيروت، ج ١، ص ١٦٦.

(٧) ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٠، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٨) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٨، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٢٩.

(٩) لقد اعتبر بعض علماء الشافعية الطهارة من الحيض والنفاس والنقاء شرط وجوب وصحة، واعتبره البعض الآخر شرط صحة فقط. انظر: الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٣٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٥، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٧٦.

(١٠) والأيام المنهي عن صيامها:

عند الحنفية هي: أيام التشريق والعيدين. انظر: ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٨٧،

وهو شرط صحة عند الجمهور من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

وبعد أن تم تبیین أركان الصيام وشروطه عند المذاهب الأربعة، يتضح أنهم متفقون بشكل عام، ووقع الخلاف فيما بينهم على بعض تقسيماتها، ويمكن بعد ذلك القول بأن أركان الصيام وشروطه التي يجب توافرها في كل أنواع الصيام هي: كما بينها الجمهور: الصائم، والنية، والإمساک عن المفطرات، والإسلام، والعقل، والبلوغ، والقدرة، والطهارة من الحيض والنفاس، والزمن القابل للصوم.

\*\*\*\*

---

العيني، البناية، ج ٤، ١١٣.

وعند المالكية ثمانية وهي: يوما العيدين وأيام التشريق ويوم الشك ويوم الجمعة والسبت، أن يخص أحدهما بصيام. انظر: القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨.

وهي عند الشافعية: يومي العيدين، وأيام التشريق، فلا يصح صوم المتمتع في أيام التشريق، وصوم يوم الشك إن لم يكن له سبب، فهو منهي عنه. انظر: الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ٢١٠.

وقال الحنابلة: صيام يومي العيدين يحرم ولا يصح سواء فرضاً كان أم نفلًا، وكذا أيام التشريق.

انظر: البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٤١٧.

(١) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٨٧، العيني، البناية، ج ٤، ١١٣.

(٢) القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٢٨.

(٣) الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٣٣، الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٤) البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٤١٧.

## المبحث الثالث: مفهوم مستجدات الصيام الفقهية وبيان الفرق بينها وبين البدعة

يتناول هذا المبحث تعريف المستجدات الفقهية للصيام وبيان مفهوم البدعة وأقسامها والفرق بينها وبين المستجدات الفقهية.

### المطلب الأول: التعريف بالمستجدات الفقهية المتعلقة بالصيام

المقصود بالمستجدات الفقهية في الصيام هو: المسائل الحادثة في عبادة الصيام في العصر الحديث والتي لم تقع من قبل، أو التي تغيرت صورتها عما كانت عليه في السابق، وتحتاج إلى بحث واجتهاد في ما يتعلق بحكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتعاملون معها.

وبناءً على ذلك نستطيع أن نتعرف على المستجدات الفقهية في الصيام وأقسامها وأنواعها إذا توافر فيها أحد العناصر الآتية<sup>(١)</sup>.

- ١- ظهور المسألة حديثاً، وعدم وجودها في التراث الفقهي السابق<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وجود تغيرات في صورة المسألة عن ما كانت عليه في السابق نتيجة للتطور العلمي<sup>(٣)</sup>.
- ٣- اشتراك أكثر من صورة من الصور القديمة في المسألة، بحيث يصبح لها صورة جديدة مختلفة عن السابق<sup>(٤)</sup>.

وباستقراء المستجدات الفقهية في الصيام خلص الباحث إلى أنها ترجع من حيث الموضوع إلى ما يلي:

- أولاً: مستجدات متعلقة بالوقت والزمان.
- ثانياً: مستجدات متعلقة برخص الإفطار.
- ثالثاً: مستجدات متعلقة بالمفطرات.

---

(١) انظر: شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط٢، دار النفائس، عمان، ١٤١٨هـ، ص ١٢.

(٢) مثاله: المناظير الفلكية، والساعات الإلكترونية، والوسائل الطبية الحديثة.

(٣) مثاله: الحساب الفلكي، وسائل المواصلات الحديثة، ووسائل الاتصالات.

(٤) مثاله: الحقن، وغسيل الكلى، والمناظير.



رابعاً: مستجدات خاصة بالمرأة.  
وسياتي بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بكل موضوع من هذه الموضوعات في  
الفصول القادمة بإذن الله.

\*\*\*

## المطلب الثاني: التعريف بالبدع والفرق بينها وبين مستجدات الصيام الفقهية

### أولاً: تعريف البدعة

**البدعة في اللغة؛** بكسر الباء: الأمر الذي يكون أولاً، وأبدع الشيء اخترعه لا على  
مثال سابق وأحدثه<sup>(١)</sup>.

**البدعة في الاصطلاح:** هي «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد  
بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»<sup>(٢)</sup>.

**أنواع البدعة؛** تنتوع البدعة في ذاتها إلى حقيقية وإضافية، وهذه الأنواع عائدة إلى  
النظر إلى البدعة، وعلاقتها بالدليل الشرعي.

**فالحقيقية؛** ليس لها أي دليل شرعي تستند إليه، ولا حتى شبه دليل؛ كتحريم ما  
أحلّه الله، واختراع عبادة ما أنزل الله بها من سلطان.

**أما الإضافية؛** فلها نوع من التعلق بالدليل الشرعي، فقد تلتصق به وتتداخل معه  
في غالب أحواله؛ كأن يكون أصل العبادة مشروعاً إلا أنها تخرج عن طبيعتها التي  
شرعها الله بزيادة أو نقصان، كتخصيص أيام معينة بعبادات خاصة كالصدقة أو الصلاة أو  
الذكر<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: الفرق بين مستجدات الصيام الفقهية وبين بدعه

بيناً أن المراد بمستجدات الصيام هو: المسائل الحادثة في عبادة الصيام في العصر

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة «بدع»، ج ٨، ص ٦، الرازي، مختار الصحاح، مادة «بدع»، ج ١، ص ١٨.

(٢) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت ٧٩٠هـ)، الاعتصام، المكتبة التجارية، مصر، ج ١، ص ٣٧.

(٣) الغامدي، سعيد بن ناصر، حقيقة البدعة وأحكامها، ط ٢، م ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٧، عطية، عزت على، البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٢٧٢.

الحديث والتي لم تقع من قبل، أو التي تغيرت صورتها عن ما كانت عليه في السابق. وليس المراد بحثه هنا من مستجدات الصيام ما يُحدث ويبتدع من عبادات لا أصل لها في الشرع، أو الإفراط بالزيادة- في بعض العبادات، أو التقريط بالنقص- في عبادات أخرى أثناء الصيام، بل المراد بحثه هنا بعض الأمور التي ظهرت نتيجة التقدم العلمي وتطور الحياة، والتي تحتاج إلى بحث واجتهاد في ما يتعلق بحكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتعاملون معها؛ وهذه الأمور ليست من البدع المذمومة في الشرع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*\*

## الفصل الأول: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة بالوقت والزمان

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حكم إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي

المبحث الثاني: حكم إثبات الهلال بالأجهزة الفلكية

المبحث الثالث: حكم الإخبار بثبوت الهلال بوسائل الاتصالات

الحديثة

المبحث الرابع: حكم تحديد وقتي الإمساك والإفطار بالحساب الفلكي

---

(١) الصديقي، فقه المستجدات في باب العبادات، ص ٥٧.

المبحث الخامس: وقت إمساك وإفطار المسافر على متن الطائرة

## تمهيد

هذا الفصل معقود لبيان أحكام صور من مستجدات الصيام المتعلقة بالوقت والزمان، وهي وليدة التطور التكنولوجي في مجال الفلك والاتصالات والمواصلات؛ ففي مجال الفلك تطور علم الحساب الفلكي وأجهزة الرؤية والحساب، وكثر اعتماد الناس عليها، مما يُثير لدى الفقهاء والباحثين خلافاً حول مشروعية الاعتماد عليها في إثبات هلال رمضان أو تحديد وقتي الإمساك والإفطار. وأما الاتصالات، فقد ظهرت أنواع منها لم تكن معهودة لأسلافنا مما يطرح على سبيل المثال- حكم الاعتماد على بعضها في الإخبار بثبوت هلال رمضان. وفي مجال المواصلات ظهرت وسائل نقل جديدة مثل الطائرات التي تنقل الركاب بين الدول والقارات مما يثير إشكالية حول وقت إمساك وإفطار المسافرين على متنها.

وفي المباحث الخمسة التالية يحاول الباحث دراسة هذه المستجدات.

## المبحث الأول: حكم إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي

إنّ مسألة إثبات الأهلة بالحساب الفلكي هي من المسائل التي كثر حولها الخلاف بين الباحثين قديماً وحديثاً. والخلاف فيها مبني على أمرين: الأول: فهم الأدلة الواردة فيها وكيفية توجيهها، والثاني: مدى دقة الحساب الفلكي ومشروعية الاعتماد عليه. إلا أن هذه المسألة مع قدمها، يمكن اعتبارها مستجدة بالنظر إلى ما يشهده علم الفلك من التطور الهائل في هذا العصر، مما يضيف على المسألة بعداً جديداً؛ بل إنه لا يكاد يقترب شهر رمضان حتى يثار الخلاف حولها. وفي هذا المبحث ذكر للأقوال في المسألة وتحريراً لمحل النزاع فيها، ومناقشة الأدلة من أجل التوصل إلى الراجح منها؛ وذلك في المطالب الثلاثة الآتية:

### المطلب الأول: مذاهب الفقهاء في إثبات هلال رمضان بالحساب الفلكي

اختلفت أقوال الفقهاء في حكم العمل بالحساب الفلكي لإثبات هلال رمضان بين مانع له ومجيز وقائل بالتفصيل، على النحو الآتي:

أولاً: المانعون: ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يثبت دخول الشهر بالحساب الفلكي مطلقاً؛ وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، وجمهور الشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار ابن تيمية<sup>(٥)</sup>. وإليه ذهب بعض المعاصرين منهم الشيخ محمد بن

---

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٢٠، العيني، البناية، ج ٤، ص ١٧، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٦٠، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣١٨.

(٢) القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٤، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨١، ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٢٤، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٢٨٩.

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٠٧، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٨، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٥٣، الرفاعي، العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ١٧٨.

(٤) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٢١، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ١٣١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٥) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، ج ٢٥، ص ١٣١.

إبراهيم<sup>(١)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد بن صالح العثيمين<sup>(٣)</sup>، والشيخ بكر أبو زيد<sup>(٤)</sup>؛ وبه أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٥)</sup>، ومجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٦)</sup>، ولجنة الفتوى في المملكة الأردنية الهاشمية<sup>(٧)</sup>.

**ثانياً: المجيزون؛** رأى بعض العلماء أنه يجوز العمل بالحساب الفلكي والاعتماد

- (1) ابن إبراهيم، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ج ٤، ص ١٥١.  
وهو محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، فقيه حنبلي، ولد بالرياض سنة ١٣١١هـ، وترأس عدة مناصب منها، مفتى المملكة العربية السعودية، ورئيس القضاة والشئون الإسلامية، ورئيس رابطة العالم الإسلامي منذ إنشائها، وله عدد من المصنفات منها، تحكيم القوانين، والجواب المستقيم، والعديد من الفتاوى تم طبعها بثلاثة عشر مجلداً، وتوفي سنة ١٣٨٩هـ، انظر: ترجمته الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٣، م ٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٥، ص ٣٠٦.
- (2) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ١٠٩.  
وهو عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن آل باز، فقيه حنبلي غير مقلد، ولد بالرياض سنة ١٣٣٠هـ، تقلد العديد من المناصب منها، مفتى عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة، ومن مصنفاته الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، ونقد القومية، وله الكثير من الفتاوى جمعت وطبع منها ٢٦ مجاداً ولم تكتمل، توفي بالطائف سنة ١٤٢٠هـ، وصلي عليه بمكة ودفن فيها، انظر: الترجمة العلوانة، أحمد، ذيل الأعلام، ط ١، دار المنارة، جدة، ٢٠٠٢م، ج ٢، ص ١٠٧.
- (3) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن عثيمين، صفحة ٣٦.  
وهو محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين التميمي، ولد بالقصيم سنة ١٣٤٧هـ، المدرس في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع القصيم وتم ترشيحه عضواً في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، وله العديد من المصنفات والشروح منها، الشرح الممتع على زاد المستقنع، والقول المفيد على كتاب التوحيد، وشرح العقيدة الواسطية، توفي ١٤٢١هـ، انظر: الترجمة الزهراني، ناصر بن مسفر، ابن عثيمين الإمام الزاهد، ص ٢٧.
- (4) أبو زيد، بكر بن عبد الله، فقه النوازل، ط ١، م ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٢م، ج ٢، ص ١٨٩.  
وهو بكر بن عبد الله أبو زيد عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.
- (5) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، ج ١٠، ص ١٠٤.
- (6) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٣، الجزء ٢، ١٩٨٧م، ص ١٠٨٥.
- (7) الفتوى التي وردت في البند ٧ من محضر جلسة الإفتاء (١٩٨٧/٩) بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٠٧ هـ.

عليه في إثبات هلال رمضان؛ نقله عن بعض المتقدمين ابن دقيق العيد<sup>(١)</sup> وكذا النووي في «المجموع»<sup>(٢)</sup>.

وبه قال بعض المعاصرين، منهم: الشيخ المطيعي<sup>(٣)</sup>، والشيخ طنطاوي جوهرى<sup>(٤)</sup>، والشيخ أحمد شاكر<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد رشيد رضا<sup>(٦)</sup>، والدكتور مصطفى الزرقا<sup>(٧)</sup>،

---

(1) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق محمد الأزهرى، ط ١، م ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ١، الجزء ٢، ص ١٦١.

وابن دقيق هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري أبو الفتح تقي الدين الشهير بالإمام بن دقيق العيد، فقيه محقق في مذهبي مالك والشافعي، ولد بمصر سنة ٦٢٥هـ، وتعلم بدمشق والإسكندرية، ثم انتقل إلى القاهرة، وله العديد من المصنفات منها، إحكام الأحكام، والإمام بأحاديث الأحكام، توفي سنة ٧٠٢هـ. انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٩، ص ٢٠٧، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٨٣.

(2) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٨٨.

(3) المطيعي، محمد، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، تحقيق حسن أحمد، ط ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٨٣.

(4) طنطاوي، رسالة الهلال، ص ٤٧.

(5) شاكر، أوائل الشهور العربية هل يجوز إثباتها بالحساب الفلكي، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٤٠٧هـ، ص ١٥.

(6) رضا، إثبات شهر رمضان وبحث العمل فيه وفي غيره بالحساب، مجلة المنار، العدد ٢٨، الجزء ١، ص ٦٨.

وهو الشيخ محمد رشيد بن علي رضا بن خليفة القلموني، صاحب مجلة المنار، ولد سنة ١٢٨٢هـ، في القلمون (من أعمال طرابلس الشام)، أحد رجال الإصلاح الإسلامي، عالم بالحديث والأدب والتفسير، لازم الشيخ محمد عبده في مصر وتلمذ على يديه، من أشهر آثاره العلمية مجلة المنار، وتفسير القرآن الكريم، توفي بمصر سنة ١٣٥٤هـ، انظر: ترجمة الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١٢٦.

(7) مكى، مجد أحمد، فتاوى مصطفى الزرقا، ط ٢، دار القلم، دمشق، ٢٠٠١م، ص ١٥٧، والزرقا، حول اعتماد الحساب الفلكي لتحديد بداية الشهور القمرية هل يجوز شرعاً أو لا يجوز، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، بجدة، الدورة الثانية، العدد الثاني، ج ٢، ص ٩٢٧.

وهو مصطفى أحمد بن محمد بن السيد بن عبد القادر الزرقا، فقيه مجدد أشغل بالفقه الحنفي، عالم بالأدب والشعر، ولد في حلب سنة ١٣٢٥هـ، وتعلم فيها، وعمل بالمحاماة والتدريس وتولى وزارتي العدل والأوقاف في سوريا، ثم أنقطع عن السياسة، ودرس بالجامعة الأردنية، وأصبح عضواً في مجمعي الفقه الإسلامي بجدة ومكة، له مصنفات كثيرة منها، المدخل الفقهي، والفقه الإسلامي ومدارسه، وتوفي

والدكتور شرف القضاة<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: القائلون بالتفصيل؛ ذهب بعض العلماء إلى:**

- أ- جواز العمل بالحساب حال الغيم دون الصحو، وهو قول ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>، ومن المعاصرين الشيخ أحمد الغماري<sup>(٣)</sup>، والدكتور محمد عبد اللطيف الفرפור<sup>(٤)</sup>.
- ب- واختار آخرون جواز العمل بالحساب للحاسب دون غيره<sup>(٥)</sup>.

ج- وعمل به بعضهم في النفي دون الإثبات؛ فقالوا: إذا دلّ الحساب على عدم إمكانية الرؤية لم يجز الأخذ بقول من يشهد برؤية الهلال لتقديم الحساب في ذلك على الرؤية، أما إذا كانت الرؤية ممكنة فلكياً فنقبل شهادة من يخبر برؤية الهلال. وأصحاب هذا القول هم تقي الدين السبكي<sup>(٦)</sup>، ومن المعاصرين الشيخ عبد الله بن منيع<sup>(٧)</sup>، والشيخ يوسف

---

بالرياض سنة ١٤٢٠هـ، انظر: ترجمة العلونة، ذيل الأعلام، ج ٢، ص ١٩٠.

- (1) القضاة، شرف، ثبوت الشهر القمري، مجلة دراسات، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م، ص ٤٥٢. وهو استاذ مشارك في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
- (2) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ج ١، الجزء ٢، ص ١٦١.
- (3) الغماري، توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، ط ١، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩م، ص ٥٢.

وهو أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد الغماري الأزهرى المغربى، شافعى المذهب، ولد بطنجة سنة ١٣٢٠هـ، واستقر بالقاهرة وله مصنفات منها، مطالع البدور فى جوامع أخبار البرور، وإقامة الدليل، توفي بالقاهرة ١٣٨٠هـ، انظر: ترجمة الزركلى، الأعلام، ج ٦، ص ٥٠.

- (4) الفرפור، محمد عبد اللطيف، رسالة بلغة المطالع فى بيان الحساب والمطالع، مجلة مجمع الفقه الإسلامى، بجدة، الدورة الثانية، العدد الثانى، ج ٢، ص ٩٠٣.

(5) النووى، المجموع، ج ٦، ص ١٨٨، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٢٩٠.

- (6) السبكى، العلم المنشور فى إثبات الشهور، ص ٣٧. طبعت ضمن أربع رسائل تحت إشراف حسن إسبر، ط ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.

وهو على بن عبد الكافى بن على بن تمام السبكى الأنصارى الشافعى، ولد سنة ٦٨٣هـ، فى سبك (من أعمال المنوفية بمصر)، وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام، وولى قضاء الشام، وله العديد من المصنفات منها، مختصر طبقات الفقهاء، والمسائل الحلبية، توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ، انظر: ترجمة الزركلى،



القرضاوي<sup>(٢)</sup>، وهو ما أخذت به وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت<sup>(٣)</sup>، ومؤتمر توحيد أوائل الشهور القمرية المنعقد بالكويت<sup>(٤)</sup>.

### بيان سبب الخلاف

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى أربعة أمور هي:  
الأمر الأول: الإجمال الذي في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غمّ عليكم فاقدروا له»<sup>(٥)</sup>؛ فاختلّفوا في المراد بالتقدير فقيل إكمال العدة ثلاثين يوماً، وقيل المراد تقدير منازل القمر والعمل بالحساب<sup>(٦)</sup>.  
الأمر الثاني: الخلاف في السبب الشرعي لوجوب الصوم، هل هو رؤية الهلال أم العلم بدخول الشهر فقط.  
الأمر الثالث: الخلاف في حصول اليقين بالحساب الفلكي؛ فذهب البعض إلى القول بأن الحساب قطعي يفيد اليقين، وذهب آخرون إلى أنه ظني.

---

الأعلام، ج ٤، ص ٣٠٢.

- (1) المنيع، عبد الله بن سليمان، **مجموع فتاوى وبحوث**، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٢٦٩.
- هو عبد الله بن سليمان بن المنيع، رئيس محكمة التمييز بمكة المكرمة وعضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية وعضو لجنة تقويم أم القرى.
- (2) القرضاوي، **فقه الصيام**، ص ٤.
- (3) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، **مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية**، ج ٣، ص ٦٧.
- (4) عقد مؤتمر توحيد أوائل الشهور القمرية في دولة الكويت المنبثق من مؤتمر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧٣م.
- (5) متفق عليه: أخرجه: البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، برقم ١٨٠٧، ج ٢، ص ٦٧٤، مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، برقم ١٠٨٠، ج ٢، ص ٧٥٩.
- (6) ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج ١، ص ٤٢٤.

الأمر الرابع: نظرة بعض الفقهاء المتقدمين للحساب الفلكي على اعتبار أنه نوع من التنجيم المبني على الكهانة والحدس والرجم بالغيب، وهو منهي عنه شرعاً.

\*\*\*

## المطلب الثاني: الأدلة ومناقشتها

### أولاً: أدلة المانعين ومناقشتها

استدل المانعون بأدلة من المنقول والمعقول

الأدلة من المنقول:

#### ١- استدلالهم بالقرآن الكريم

قول الله تعالى: ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... )<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة منه أن شهود الشهر إما بمعنى الحضور وعدم السفر، أو مشاهدته والعلم بوجوده، ويتحقق العلم بوجود الشهر بأحد أمرين، إما برؤية الهلال، أو إكمال العدة ثلاثين، لأن الأصل بقاء الشهر وإكماله، ولا يترك هذا الأصل إلا بيقين وهو الرؤية أو إكمال العدة ثلاثين<sup>(٢)</sup>.

ويعترض عليه بأن الحساب الفلكي الدال على بداية الشهر القمري في الوقت الحالي أصبح حقيقة علمية لا يدخلها الخطأ، وهو مفيد العلم الموجب للعمل به<sup>(٣)</sup>.

#### ٢- أدلتهم من السنة الشريفة

أ- حديث أبي هريرة رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال:

(1) سورة البقرة آية: (١٨٥).

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٢٠، ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٣، ص ٢٧٦، ابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ١١٨، البيهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧١.

(3) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٢٩، والزرقا، حول اعتماد الحساب الفلكي، مجلة الفقه الإسلامي، العدد ٢، ج ٢، ص ٩٣٤، القضاة، ثبوت الشهر القمري، مجلة دراسات، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م، ص ٤٤٩.

«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غيبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم- أناط الصيام والإفطار برؤية**

هلال رمضان أو إكمال عدة شعبان، ولا يقوم الحساب مقام الرؤية المأمور بها هنا<sup>(٢)</sup>.

**ويعترض عليه** بما جاء في روايات أخرى من قوله -عليه الصلاة والسلام- «فإن

غم عليكم فاقدروا له»؛ أي بحساب المنازل<sup>(٣)</sup>.

ب- حديث ابن عمر رضي الله عنهما- عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه قال:

«إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين

ومرة ثلاثين»<sup>(٤)</sup>.

**وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم- وصف الأمة بالأمية وعدم**

الحساب، والمراد بالحساب هنا الحساب الفلكي؛ فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع

الحرص في معاناة الحساب<sup>(٥)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن هذا إنما كان حكم الأمة الإسلامية في ذلك الوقت، واليوم فإن

---

(1) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم

الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، برقم ١٨١٠، ج ٢، ص ٦٧٤، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام،

باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة

الشهر ثلاثين يوماً، برقم ١٠٨١، ج ٢، ص ٧٦٢..

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣١٨، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٤، ابن رشد، بداية

المجتهد، ج ١، ص ٤٢٤، المرادوي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٠٧، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٩،

البهوتي، كشاف الفتاوى، ج ٢، ص ٣٧١.

(3) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٩، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٧.

(4) متفق عليه: أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

لا نكتب ولا نحسب، برقم ١٨١٤، ج ٢، ص ٦٧٥، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب

صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين

يوماً، برقم ١٠٨١، ج ٢، ص ٧٦١.

(5) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، ص ١٤، دار

الفيحاء، دمشق، ١٩٩٧م، ج ٤، ص ١٦٣.

الكتابة والحساب من الأمور المتيسرة على أكثر الناس<sup>(١)</sup>.

ج- حديث أبي هريرة والحسن رضي الله عنهما- عن النبي صلى الله عليه وسلم- قال: «من أتى كاهناً أو عرفاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الاستدلال منه أن الشارع لم يجز الاعتبار بقول المنجمين والكهان وأهل العدد؛ لأنهم يثبتون ذلك من طريق يخالفون فيه صحته ولا يسلم لهم ثبوته، ومن قال يرجع إلى قولهم فقد خالف الشرع لهذا الحديث<sup>(٣)</sup>.

ويُعرض عليه أن هذه الشبهة ناشئة في القديم- بسبب أن كثيراً من الذين كانوا يعملون بالحساب كانوا أيضاً يعملون بالتنجيم والكهانة، أما في وقتنا الحاضر فلم يعد علم الفلك من الشعوذة والكهانة، بل أصبح قائماً على أسس علمية، وتجارب محسوسة، وحسابات وتحليلات دقيقة للظواهر الكونية<sup>(٤)</sup>.

---

(1) الصديقي، طاهر يوسف، فقه المستجدات في باب العبادات، ط ١، م، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠٥م، ص ٢٥٨.

(2) صحيح: أخرجه: الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط ١، م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م، كتاب الإيمان، برقم ١٥، ج ١، ص ٤٩، وقال صحيح على شرط الشيخين، وواقفه الذهبي في التلخيص، وأحمد، أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، برقم ٩٥٣٢، ج ٢، ص ٤٢٩، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث حسن، رجاله ثقات رجال الصحيح.

(3) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٦٠، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (ت ١٢٥٢هـ)، تنبيه الغافل والسنان على أحكام هلال رمضان، ص ٩٦، طبعت ضمن أربع رسائل تحت إشراف حسن إسبر، ط ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨١.

(4) الزرقا، حول اعتماد الحساب الفلكي لتحديد بداية الشهور القمري، مجلة الفقه الإسلامي، العدد ٢، الجزء ٢، ص ٩٣٥، أبو رخية، إثبات الأهلة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ٤٠٤، انظر: البحث الذي قدمه فريق علماء جامعة الملك عبد العزيز إلى مجمع الفقه الإسلامي في، مجلة الفقه الإسلامي، العدد ٣، الجزء ٢، ص ٨٨٢.

### ٣- الإجماع

نقل بعض أهل العلم الإجماع على عدم جواز العمل بالحساب لإثبات الشهور القمرية<sup>(١)</sup>. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد أجمع المسلمون على عدم جواز العمل بالحساب لإثبات الشهور العربية، ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث، إلا ما ورد عن بعض المتأخرين من المتفهمة الحادئين بعد المائة الثالثة»<sup>(٢)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن هذا الإجماع في غير مورد النزاع؛ فلم يعد الحساب الفلكي اليوم ذاك العلم الذي عرفه المتقدمون، المبني على الظن والتخمين، بل أصبح علماً له قواعده العلمية وأصوله المبنية على الدراسات والمتابعة لظواهر الكون.

### ٤- الأدلة من المعقول

أ- إن تعليق إثبات الشهر القمري بالرؤية أو إكمال العدد ثلاثين يوماً يتفق مع مقاصد الشريعة السمحة؛ لأن رؤية الهلال أمرٌ عام يتيسر لأكثر الناس من العامة والخاصة، بخلاف ما لو عُلق الحكم بالحساب فإنه يحصل به الحرج وهذا يتنافى مع مقاصد الشريعة<sup>(٣)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن الحساب متيسر اليوم، بل ربما كان أيسر من الرؤية<sup>(٤)</sup>.

ب- قيام دليل مادي على ظنية الحساب وأنه أمر تقديري اجتهادي يدخله الخطأ، وذلك في النتائج الحسابية والتقاويم التي ينشرها الفلكيون في الصحف وغيرها والاختلاف

---

(1) انظر: العيني، البناية، ج ٤، ص ١٧، والباجي، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، ط ١، دار الكتاب

العربي، بصر، ١٣٣١هـ، ج ٢، ص ٣٨.

(2) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٥، ص ١٣٢.

(3) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٥، ص ١٣٦، ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد

العزیز بن باز، ج ١٥، ص ١١٢.

(4) الزرقاء، حول اعتماد الحساب الفلكي لتحديد بداية الشهور القمري، مجلة الفقه الإسلامي، العدد ٢، الجزء

٢، ص ٩٣١.

الواقع فيما بينها<sup>(١)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن سبب الاختلاف في بعض التقاويم يرجع لسببين مهمين:

**أولهما:** أن بعض هذه التقاويم لا يصدر من متخصصين، ولا عن المراكز الفلكية العلمية، وإنما يصدر عن بعض المقومين الذين تعلموا ذلك بشكل فردي من كتب وجداول قديمة مضت عليها السنون، ولم يبنوا تقويمهم على أسس علم الفلك الحديث المبني على أصول علمية وتجارب دقيقة<sup>(٢)</sup>.

**والثاني:** أن بعض هذا الاختلاف ليس اختلافاً في تحديد وقت ولادة الهلال ودقته وإنما هو اختلاف في الاصطلاح؛ فبعض علماء الفلك من المسلمين -ومنهم الدكتور صالح العجيري- وغير المسلمين أخذوا بتوقيت «جرينتش» واتفقوا على الأخذ باصطلاح مقتضاه: «إن وُلد الهلال قبل الثانية عشرة بتوقيت جرينتش فالليلة أول يوم من الشهر، وإن وُلد بعد الثانية عشرة فالليلة آخر يوم من الشهر»، واعتمد البعض الآخر -ومنهم لجنة تقويم أم القرى- اصطلاحاً مقتضاه: «الأخذ بغروب الشمس في مكة المكرمة، فإن كان غروبها قبل ولادة الهلال فتعتبر هذه الليلة ليلة آخر يوم من الشهر، وإن كان غروبها بعد ولادة الهلال فتعتبر هذه الليلة أول يوم من الشهر»<sup>(٣)</sup>.

فلهذا نجد هذا الاختلاف في بعض التقاويم لأنها لا تصدر عن جهات واحدة متفقة في اصطلاحاتها وطرقها العلمية.

**ثانياً: أدلة المجيزين ومناقشتها**

استدل المجيزون بأدلة من المنقول والمعقول.

الأدلة من المنقول

**١ - الاستدلال بالقرآن الكريم**

قال الله تعالى: ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى

(1) أبو زيد، فقه النوازل، ج ٢، ص ٢١٦.

(2) شرف القضاة، ثبوت الشهر القمري، مجلة دراسات، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م، ص ٤٥٠.

(3) المنيع، مجموع فتاوى وبحوث، ص ٢٦٥.

وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ... (١).

**وجه الدلالة منه** أن قوله تعالى: (شَهِدَ) في الآية بمعنى علم؛ فيكون المراد بالآية: من علم منكم بوجود شهر رمضان بأي طريقة من طرق العلم، سواء بالرؤية، أو إكمال العدة ثلاثين، أو بحساب فلكي دل على وجوده وإمكان رؤيته بلا عسر لولا المانع، وجب عليه الصوم (٢).

**ويعترض عليه** أن شهود الشهر بمعنى الحضور وعدم السفر، أو مشاهدته والعلم بوجوده، ويتحقق العلم بوجود الشهر بأحد أمرين، إما برؤية الهلال، أو إكمال العدة ثلاثين (٣).

## ٢- الأدلة من السنة الشريفة

أ- حديث ابن عمر رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فإن غمَّ عليكم فاقدروا له» (٤).

وجه الدلالة منه: قالوا قوله - عليه الصلاة والسلام - «فاقدروا له» يراد به حساب المنازل؛ ففيه دلالة على جواز العمل بالحساب (٥).

**ويعترض عليه** بأن الحديث مجمل تُفسره رواية مسلم: «فاقدروا له ثلاثين» (٦)، فهذا

(1) سورة البقرة آية: (١٨٥).

(2) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلّة، ص ١٨٢، الغماري، توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، ص ٢٩، ابن دقيق العيد، إكمال الأحكام، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص ١٦١.

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٢٠، ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٣، ص ٢٧٦، ابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ١١٨، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٧١.

(4) سبق تخريجه: ص (٣٣).

(5) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٩، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٧، شاکر، أوائل الشهور العربية، ص ١٥، الغماري، توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، ص ٤٧.

(6) وهو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فضرب بيده فقال: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» ثم عقد إبهامه في الثالثة «فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمي عليكم فاقدروا له ثلاثين»، أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، برقم ١٠٨٠،

قول أكثر المحققين<sup>(١)</sup>. والأصل أن المجمل يحمل على المفسر<sup>(٢)</sup>.

ب- حديث ابن عمر رضي الله عنهما- عن النبي صلى الله عليه وسلم -أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»؛ يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة منه** هو أن الأمر باعتماد الرؤية وحدها جاء معللاً بكون الأمة أمية لا تكتب ولا تحسب؛ فإذا خرجت الأمة عن أميتها وصارت تكتب وتحسب، وأمكن الناس عامتهم وخاصتهم أن يصلوا إلى اليقين والقطع في حساب أول الشهر، جاز لهم الاعتماد عليه؛ لأن العلة تدور مع الحكم وجوداً وعدمياً<sup>(٤)</sup>.

**ونوقش** بأن هذا الحديث محض خبر من النبي صلى الله عليه وسلم- لأتمته أنها لا تحتاج في أمر إثبات الهلال إلى الكتابة ولا الحساب، ويؤكد ذلك أنه أخبرنا بأننا إن لم نر الهلال أو غمّ علينا أكملنا العدة ثلاثين<sup>(٥)</sup>.

الأدلة من المعقول

#### ١- الاستدلال بالقياس

أ - القياس على أوقات الصلاة، فإنه يعمل بالحساب فيها، فالمؤذن يؤذن بناء على

ج٢، ص٧٥٩.

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت٩١١هـ)، شرح السيوطي لسنن النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط٣، م٥، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م، ج٤، ص٤٤٠، والسندي، نور الدين محمد بن عبد الهادي، (ت١١٣٨هـ)، حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي، ج٤، ص٤٤٠، وابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص١١٨، والبايجي، المنتقى شرح موطأ مالك، ج٢، ص٣٨، والنووي، محي الدين، (ت٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم، تحقيق خليل مأمون، ط٥، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٨م، ج٧، ص١٨٩، وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٤، ص١٥٦.

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٤٢٤. الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص٣٢٨.

(٣) سبق تخريجه: ص (٣٥).

(٤) شاكر، أوائل الشهور العربية، ص ١٣، محمد رشيد رضا، إثبات شهر رمضان، مجلة المنار، العدد ٢٨، الجزء ١، ص ٧١، الزرقا، حول اعتماد الحساب الفلكي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة الثانية، العدد الثاني، ج٢، ص ٩٢٨.

(٥) أبو زيد، فقه النوازل، ج٢، ص ٢١١، أبو رخية، إثبات الأهلة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ٤٠٦.



التقويم الموجود عنده، ومستند هذا التقويم أمور حسابية<sup>(١)</sup>.

**ويعترض عليه** بقادح فساد الاعتبار<sup>(٢)</sup>؛ ففي هذه المسألة وردت نصوص توجب إثبات دخول الشهر وخروجه بالرؤية، أو إكمال العدة ثلاثين يوماً، فلا يصح القياس فيها<sup>(٣)</sup>. وهو مع ذلك قياسٌ مع الفارق؛ لأن الشارع الحكيم أنط وجوب الصلاة بوجود العلامة الدالة على وقتها، فعلم أن دخول الوقت سبب للصلاة، فمن علم بأي طريق دخول الوقت سواء بالعلامات أو بالحساب لازمه الصلاة، بخلاف رؤية الهلال وظهوره للحس أو إكمال العدة، فجعله الشارع سبباً لوجوب الصيام<sup>(٤)</sup>.

٢- القياس على المحبوس، لأن الاتفاق قام على أن المحبوس إذا علم بالحساب بإكمال العدة أو بالاجتهاد بالأمارات الظاهرة أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم، فدل على أن حقيقة الرؤية ليست بمشروطة في وجوب الصوم<sup>(٥)</sup>.

**ويعترض عليه** بفساد الاعتبار لوجود نص في المسألة. وهو -أيضاً- قياسٌ مع الفارق؛ إذ المحبوس معذور شرعاً لعدم استطاعته الإثبات بالرؤية، فوجب عليه أن يجتهد في دخول الشهر بالأمارات قدر استطاعته<sup>(٦)</sup>.

## ٢- استدلالهم بالمعقول

أ- إن الفقهاء وغيرهم يرجعون في كلّ الحوادث إلى أهل الخبرة، ويأخذون بقولهم لاختصاصهم؛ فلا مانع أن يؤخذ بقول أهل الخبرة بالحساب العالمين به<sup>(٧)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن الهلال إما أن يُرى فيثبت به دخول شهر الصيام، وإما أن لا

(1) السبكي، العلم المنشور في إثبات الشهور، ص ٢١، محمد رشيد رضا، إثبات شهر رمضان، مجلة المنار، العدد ٢٨، ج ١، ص ٧٣.

(2) وهو مصادمة القياس لنص أو إجماع. انظر: الشنقيطي، مذكر أصول الفقه، ص ٤٨٩، الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٦٤٥.

(3) أبو زيد، فقه النوازل، ج ٢، ص ٢١١، العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص ١٤٦.

(4) القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي، (ت ٦٨٤هـ)، كتاب الفروق، تحقيق محمد سراج وعلي محمد، ط ١، م ٤، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٦٢٤، الفرق الثاني والمائة، أبو زيد، فقه النوازل، ج ٢، ص ٢١٤، العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص ١٤٦.

(5) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، ج ١، الجزء الثاني، ص ١٦١، أبو زيد، فقه النوازل، ج ٢، ص ٢١١.

(6) أبو زيد، فقه النوازل، ج ٢، ص ٢١٤.

(7) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، ص ١٨١.

يُرى فنكمل العدة ويكون اليوم التالي هو المتمم للشهر، وهذا ليس بالأمر المشكل حتى يحتاج منا إلى سؤال أهل الخبرة<sup>(١)</sup>.

ب- أن الحساب الفلكي الدال على بداية الشهر القمري في الوقت الحالي أصبح قطعياً، وأن هذا العلم قد كان في السابق ظنياً، بل كان دون ذلك<sup>(٢)</sup>.

ج- أن العمل بالحساب فيه توحيد للأمة الإسلامية، ورفع الخلاف عن المسلمين ونحن مطالبون بهذا شرعاً<sup>(٣)</sup>.

ويعترض عليه بأن هذه الدعوى في غير محل النزاع، لأن حقيقة الاختلاف ليس سببها الاعتماد على الرؤية وترك العمل بالحساب، وإنما سببها مسألة اختلاف المطالع<sup>(٤)</sup>.

#### أدلة القائلين بالتفصيل ومناقشتها

استدل من قال بجواز العمل بالحساب حال الغيم دون الصحو، بالأدلة التي استدل بها الفريقان؛ وحملوا أدلة المجيزين على مطلق الجواز، وأدلة المانعين بأنها تقيّد الجواز في حالة الإغمام وكون الرؤية متعذرة.

فاستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى ترو الهلال ولا تقطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له»<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة منه: قالوا - كما قال المجيزون - إن معنى «فاقدروا له» أي بحساب المنازل، ولكن جعلوا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن غم عليكم» مقيداً له؛ فلا يجوز العمل بالحساب إلا عند الغيم<sup>(٦)</sup>.

(1) العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص ١٥٨.

(2) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٢٩، والزرقاء، حول اعتماد الحساب الفلكي، مجلة الفقه الإسلامي، جدة، العدد ٢، الجزء ٢، ص ٩٣٤.

(3) المرجعين السابقين.

(4) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، ج ١٥، ص ٧٤، العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص ١٥٤.

(5) سبق تخريجه: ص (٣٣).

(6) الغماري، توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، ص ٥٢.

ويعترض عليه بأن الحديث مجمل تُفسره رواية مسلم: «فاقدروا له ثلاثين»<sup>(١)</sup>، فهذا قول أكثر المحققين<sup>(٢)</sup>. والأصل أن المجمل يحمل على المفسر<sup>(٣)</sup>.  
واستدل من قال بالعمل بالحساب في النفي دون الإثبات - أي أن العمل بالحساب القطعي بالنفي مقدم على الشهادة بالرؤية - بالأدلة التي استدلت بها المانعون، وحملوا أدلة المجيزين بأنها مقيدة في حالة عدم الأخذ بالشهادة ممن يدعي رؤيته للهِلال حال دلالة الحساب على عدم ولادة الهلال أصلاً، إذ هي شهادة لم تنفك عن الوهم أو الكذب، فكيف يُرى الهلال وهو لم يولد بعد؟<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

### المطلب الثالث: الترجيح

يترجح للباحث القول بالأخذ بالحساب الفلكي في النفي دون الإثبات بشرط أن يكون الحساب من جهات معتمدة، متخصصة بعلم الفلك، وعلى أن لا يُعارض الحساب الفلكي الرؤية المتواترة، وهذا يكاد يكون مستحيلاً؛ وذلك لما يلي:  
١- إن هذا القول يعالج مشكلة الشهادة برؤية الهلال قبل ولادته أصلاً؛ لأن الشهادة بالرؤية من آحاد الناس، يطرأ عليها الوهم أو الكذب، بينما الحساب في عصرنا قطعي له قواعده وأصوله الثابتة والدقيقة، فيقدم القطعي على الظني إذا تعارضاً.  
٢- فأهل الدراية والنظر والاختصاص بعلم الفلك لا يختلفون في مسألة ولادة

---

(١) وهو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فضرب بيده فقال: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» ثم عقد إبهامه في الثالثة «فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمي عليكم فاقدروا له ثلاثين»، أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، برقم ١٠٨٠، ج ٢، ص ٧٥٩.

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت ٩١١هـ)، شرح السيوطي لسنن النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط ٣، م ٥، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م، ج ٤، ص ٤٤٠، والسندي، نور الدين محمد بن عبد الهادي، (ت ١١٣٨هـ)، حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي، ج ٤، ص ٤٤٠، وابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ١١٨، والباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، ج ٢، ص ٣٨، والنووي، محي الدين، (ت ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم، تحقيق خليل مأمون، ط ٥، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٧، ص ١٨٩، وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٦.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٢٤. الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص ٣٢٨.

(٤) السبكي، العلم المنشور في إثبات الشهور، ص ٣٨، المنيع، مجموع فتاوى وبحوث، ص ٢٦٥، القضاة، ثبوت الشهر القمري، مجلة دراسات، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م، ص ٤٥١.

الهلال، حتى أنهم يحددون وقت ولادة الهلال بالدقيقة والثانية، بل بأجزاء من الثانية لما وصلوا إليه من الدقة في هذا العلم<sup>(١)</sup>. ومما يؤكد هذه الدقة أيضاً أن الحسابات الفلكية لا تخطئ في حساب الكسوف والخسوف، فالعلماء يحددون أوقاتها بدرجة عالية جداً من الدقة، ويحددون الأماكن التي يرى فيها، وكم سيستمر، وهل سيكون جزئياً أو كلياً، رغم أنها أصعب بعشرات المرات من حساب بداية الشهر القمري بشهادتهم<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*\*

---

(1) القضاة، ثبوت الشهر القمري، مجلة دراسات، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م، ص ٤٥٠.  
(2) انظر: المرجع السابق، ووهيب الناصر، حقيقة الخلاف بين الرؤية البصرية والحساب الفلكي، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٩١٠١، ٢٩/١٠/٢٠٠٣م.

## المبحث الثاني: حكم إثبات الهلال بالأجهزة الفلكية الحديثة

في هذا المبحث بيان لحكم إثبات دخول شهر رمضان عن طريق رؤية الهلال بالأجهزة الفلكية الحديثة؛ فهل يجوز الاعتماد عليها كوسيلة لإثبات الرؤية في دخول هلال رمضان وخروجه، حيث إننا لا نجد ذكر هذه الوسائل عند الفقهاء المتقدمين، بل نجدهم تكلموا عن ترائي الهلال من على سطح جبل مرتفع وفوق المنارة<sup>(١)</sup>؛ فهذه الآلات البصرية لم تظهر إلا متأخراً، فأول مراقب استعمل في التاريخ هو الذي استعمله غاليليو سنة ١٦٠٩م<sup>(٢)</sup>. وسنعرّف في هذا المبحث ببعض هذه الأجهزة، ثم نبين حكم الاعتماد عليها في هذه المسألة، وذلك في مطلبين.

### المطلب الأول: التعريف بالأجهزة الفلكية الحديثة

#### المنظار اليدوي

ويسمى أيضاً الدربيل، وهو يستخدم كوسيلة لتكبير الأجسام الصغيرة، وتبلغ درجة تكبيره من (٧-١٠) أضعاف، ويمتاز المنظار بإمكانية حمله بسهولة والتنقل به لصغر حجمه<sup>(٣)</sup>.

#### التلسكوب البصري [Telescope]

وهو عبارة عن جهاز تكبير بصري له قدرة عالية لرؤية وتكبير ورصد الأجرام السماوية البعيدة. ويسمى أيضاً بالمنظار، وتطلق العرب عليه اسم مقراب، يطلق على

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤١١.

(٢) عبد الرحيم، بدر، رصد السماء تمهيد لمعرفة الكواكب السماوية والتطلع إليها، ط ١، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٢م، ص ١١٩.

(٣) يتكون المنظار من قطعتين متماثلتين، متصلتين بمفصل ينحني بينهما بحيث يبعد المسافة بين العدستين العينيتين ويقربها لكي تتلاءما مع عيني المشاهد.

ويجري ضبط البؤرة ببرغي واقع على المفصل، إذا حركته يحرك العدستين العينيتين معاً، وهناك أنواع يكون ضبط البؤرة بتحريك العين نفسها. انظر: جامعة القدس، منشورات جامعة القدس المفتوحة، علم الفلك، ط ١، عمان، ١٩٩٦م، ص ٤٨، عبد الرحيم، رصد السماء، ص ١٠٦.

المقرب لفظ مقرب<sup>(١)</sup>.

## أنواع التلسكوب البصري

### ١- التلسكوب الكاسر [Refractor telescope]

واستخدم أول مرة سنة ١٦٠٩م، ويعمل على إيقاع الضوء القادم من السماء على عدسة محدبة، وينكسر الضوء حين مروره فيها ليجمع في بؤرة، ثم تكبر الصورة عن طريق عدسة أخرى<sup>(٢)</sup>، ويعاب عليه عدم وضوح الصورة خاصة في الحواف<sup>(٣)</sup>.

### ٢- التلسكوب العاكس [Reflector Telescope]

واستخدم أول مرة سنة ١٦٦٨م، حيث وجد العالم نيوتن أن أفضل طريقة للقضاء على الزيغان اللوني، هي تبديل العدسات المحدبة في المقراب الكاسر بمرآة مقعرة، حيث تقوم المرآة المقعرة بعكس الضوء الساقط عليها من الأجسام المرصودة، وتجمعه في بؤرة المرآة المحدبة تماماً، أي أن تعمل المرآة عمل العدسة المحدبة<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

---

(١) مجاهد، عماد، الموسوعة الفلكية الحديثة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٨٤،

وعبد الرحيم، رصد السماء، ص ١٠٦.

(٢) ويتكون من أنبوب طويل، وعدسة محدبة تسمى الشيئية، ومهمتها استقبال الضوء القادم من الجسم المرصود، وجمعه في بؤرة العدسة، حيث تتشكل صورة للجسم المرصود، ثم توضع عدسة محدبة صغيرة في الطرف الآخر للأنبوب، وخلف الصورة المتكونة، وتسمى هذه العدسة العينية، وتقوم العدسة العينية بتكبير الصورة المتكونة. انظر: الطائي، محمد باسل، علم الفلك والتقويم، ط١، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٢٦٦، عبد الرحيم، رصد السماء، ص ١١٩، مجاهد، الموسوعة الفلكية الحديثة، ص ٨٤.

(٣) لأن العدسات المحدبة لا تستطيع جمع أطراف الضوء السبعة التي يتشكل منها الضوء المرئي في بؤرة واحدة، مما يسبب عدم وضوح الصورة خاصة في الحواف، وسميت هذه الظاهرة بالزيغ اللوني، لصعوبة القدرة على صناعة عدسة محدبة كبيرة، حيث يميل جسم العدسة الكبيرة عندما يتوجه المقراب نحو السماء، مما يؤثر على وضوح الصورة، وأيضاً من عيوبه ارتفاع ثمن هذا النوع من العدسات. انظر: عبد الرحيم، رصد السماء، ص ١٢١، مجاهد، الموسوعة الفلكية الحديثة، ص ٨٦.

(٤) مجاهد، الموسوعة الفلكية الحديثة، ص ٨٦، الطائي، علم الفلك والتقويم، ص ٢٧٤، عبد الرحيم، رصد السماء، ص ١٢٢.

## المطلب الثاني: حكم إثبات رؤية الأهلة بالمنظار والتلسكوب الفلكي

تعرفنا على هذه الأجهزة، وعرفنا أن مشاهدة الأجسام بواسطة هذه الآلات إنما تتم حقيقةً بالعين المجردة، والمرئي بواسطتها هو عينُ الهلال، ووظيفتها -هي فقط- مساعدة البصر على رؤية الأشياء البعيدة أو الصغيرة بتقريبها وتكبيرها؛ فهي كاستعمال النظارة الطبية للقراءة.

وعليه، فإن دخول شهر رمضان وخروجه يثبت شرعاً برؤية الهلال بالأجهزة الفلكية الحديثة، وأن رؤية الهلال بهذه الأجهزة تُعدّ رؤية حقيقية معتبرة يتعين العمل بها وإن لم يُر الهلال بالعين المجردة؛ لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم- «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا لا تصوموا»<sup>(١)</sup>، فإنه يدل على أن من ثبتت رؤية الهلال لديه بأي وسيلة كانت فإنه يجب عليه العمل بمقتضى هذه الرؤية<sup>(٢)</sup>. وقد كان الناس قديماً يصعدون على الجبال، أو المنارات لترائي الهلال<sup>(٣)</sup>.

وهو ما أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup>، وما أفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد المطيعي<sup>(٦)</sup>، والشيخ

---

(١) متفق عليه: أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كله واسعا وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقال لا تقدموا رمضان، برقم ١٨٠١، ج ٢، ص ٦٧٢، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، برقم ١٠٨٠، ج ٢، ص ٧٦٠.

(٢) الحارثي، محمد بن مرعي، ١٤١٥هـ، أحكام الرؤية البصرية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ٢٥٨، سعيد، أحمد بن ناصر، دراسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة، ط ١، مكتبة سالم، مكة المكرمة، ٢٠٠١م، ص ١٦، العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص ١٧١.

(٣) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤١١.

(٤) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٩٥.

(٥) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٧٠.

(٦) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، ص ٢٠٤.

محمد العثيمين<sup>(١)</sup>، والدكتور عبد الكريم زيدان<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*\*

---

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لمحمد العثيمين، ص ٣٧-٥٩.

(٢) زيدان، عبد الكريم، بحوث فقهية معاصرة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٦.



### المبحث الثالث: حكم الإخبار بثبوت الهلال بوسائل الاتصالات الحديثة

أمر الله سبحانه وتعالى- المسلمين بصيام شهر رمضان وجعل رؤية الهلال أو إكمال عدة شعبان علامةً لثبوت هذا الشهر. ولقد جوز العلماء العمل بالخبر - عن الثقة- بثبوت الهلال؛ واعتبروا من ذلك النيران وسماع صوت المدافع وضرب الطبول وإيقاد القناديل بالمنارة المخبرة بثبوت رؤية الهلال؛ فقد جعلت هذه الوسائل في زمنهم- علامات على دخول الشهر وخروجه<sup>(١)</sup>.

وفي عصرنا هذا ظهرت وسائل جديدة للاتصالات؛ مثل التلفاز، والراديو، والهاتف والفاكس، والإنترنت، وغيرها. فهل يصح الاعتماد عليها في الإخبار عن رؤية الهلال والعمل بهذا الإخبار؟ هذا هو موضوع هذا المبحث. وسيتم التعريف بهذه الوسائل المستجدة في المطلب الأول، ثم بيان حكمها في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول: التعريف بوسائل الاتصالات الحديثة

تنقسم هذه الوسائل إلى قسمين:

**أولاً: الوسائل الرسمية؛** كالإذاعات الرسمية التابعة للدول والحكومات، التي تخبر بثبوت الهلال دخولاً أو خروجاً، بوسائل الاتصالات الحديثة مثل التلفاز والراديو والهاتف والإنترنت وغيرها. وهذه الرسمية الوسائل منسوبة إلى الدولة، ولا يحتمل صدور الكذب منها، ولا يحدث في الغالب أن يخلق أحد خبراً ينشره أو يغيره بالأخبار الرسمية، لا سيما وقد جرت العادة من المسؤولين عنها أن يتحروا الدقة التامة في نقل الأخبار<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: الوسائل غير الرسمية؛** وهي التي لا تصدر عن جهات حكومية، بل يستخدمها الناس فيما بينهم كالهاتف والفاكس والإنترنت وغيرها من الأجهزة الشخصية، وليست هي إلا آلة إخبار وإعلام بين الناس.

\*\*\*

(١) ابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص٤٠٨، الحطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص٢٨٨، الرملي، نهاية

المحتاج، ج٣، ص١٥٠، الشريبي، مغني المحتاج، ج٢، ص١٤١.

(٢) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، ص١٦٢، الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء، ج١٠، ص٩٠، القاضي محمد الحاجي، الجواب المحرر الشافي في ثبوت الهلال، ص٢.

## المطلب الثاني: حكم الاعتماد على الوسائل الحديثة بالإخبار عن رؤية الهلال

لمعرفة حكم هذه المسألة يجب أن نفرق أولاً بين القسمين ونبين حكم كل واحدٍ منهما على حدة.

أولاً: ما يكون صادراً من الجهات الرسمية بالدولة.

أوجب الله - سبحانه وتعالى - على المسلمين صيام الشهر برؤية الهلال أو إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً، وكذلك إفطار الشهر برؤية الهلال أو إكمال عدة رمضان، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته»<sup>(١)</sup>، وقوله: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»<sup>(٢)</sup>، ولا ريب أن حكومة الدولة إذا ثبت لديها دخول الشهر أو خروجه أعلنت ذلك للناس بالوسائل المعاصرة كالإذاعة وغيرها، وعندئذ يتوجب على كل من بلغه بالخبر من الرعية التابعة أن يعتمد الخبر، فيصوم بذلك أو يفطر تبعاً لإمامه وإخوانه المسلمين، لما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصوم يوم تصومون والفطر يوم تقطرون والأضحى يوم تضحون»<sup>(٣)</sup>، ولا شك أن الإعلام بواسطة الوسائل الرسمية من أبرز الإمارات الظاهرة التي تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل بها. ولقد نص غير واحدٍ من الفقهاء المتقدمين على تحقق العلم بثبوت الهلال برؤية النيران وسماع صوت المدافع وضرب الطبول وإيقاد القناديل بالمنارة وصحة العمل بهذا العلم، لكونها قد جعلت علامة على دخول الشهر وخروجه في زمنهم<sup>(٤)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص (٣٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء الصوم يوم تصومون والفطر يوم تقطرون والأضحى يوم تضحون، برقم ٦٩٧، ج ٣، ص ٨٠، وقال هذا حديث حسن غريب، والدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الصيام، برقم ٣٥، ج ٢، ص ١٦٤، وصححه الألباني، إرواء الغليل، وإسناده حسن رجاله كلهم ثقات معروفون، ج ٤، ص ١٣، والألباني، صحيح الجامع الصغير، ج ١، ص ٧٣٢.

(٤) وهذه بعض نصوص العلماء المتقدمين:

**الحنفية:** قال ابن عابدين: «الظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر، لأنه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به، واحتمال

ثانياً: ما يكون صادراً من غير الجهات الرسمية بالدولة.

إن الخبر عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وغيرها مما يستخدمه الناس فيما بينهم يحتاج إلى مزيد من التفصيل وله عدة حالات هي<sup>(١)</sup>:

١- أن تتعدد مصادر ذلك الخبر بدخول الشهر أو خروجه، ويبلغ المخبرون عدد التواتر؛ وعلى ذلك يكون الإخبار بهذه الوسائل متواتراً فيفيد القطع وعلم اليقين ويجب العمل به.

٢- أن يكون خبراً مستفيضاً ومشهوراً، فيفيدُ غلبة الظن التي تُقربُ من اليقين، بأن تعددت مصادره لكن لم تبلغ عدد التواتر، وغلبة الظن حجة توجب العمل بها.

٣- أن يكون خبر أحاد لم يبلغ عدد التواتر، ولا الشهرة، فإن وجدت معه قرائن تمنع من احتمال الكذب عمل بقوله، وإن لم توجد قرائن ينظر فإن كان المخبر عدلاً أفاد خبره غلبة الظن ووجب العمل بخبره، وإن كان المخبر غير عدل ولكنه مستور الحال ولم يعلم عليه الفسق، ووجب العمل بخبره أيضاً، لأن خبره موجب لغلبة الظن وهي حجة توجب العمل بها، وإن كان المخبر فاسقاً، ووجب التحري والتثبت من خبره، فإن غلب على ظن السامع صدق خبره بعد التحري والتثبت، ووجب العمل بتحريه واجتهاده؛ وذلك أن خبره وحده لم يكن دليلاً كافياً شرعاً يوجب غلبة الظن، فوجب التثبت والتحري لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)<sup>(٢)</sup>.

---

كون ذلك لغير رمضان بعيد، وإذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك إلا لثبوت رمضان». ابن عابدين،

رد المختار، ج ٣، ص ٤٠٨. =

**المالكية:** قال الحطاب: «إذا كان يعلم أن المحل الذي فيه النار يعلم به أهل ذلك البلد ويعلم أنهم لا يمكنون من جعل النار فيه إلا إذا ثبت الهلال عند القاضي أو برؤية مستفيضة، فالظاهر أنه ليس من باب نقل الواحد، وهذا كما جرت العادة بأنه لا توقد القناديل في رؤوس المنائر إلا بعد ثبوت الهلال فمن كان بعيداً أو جاء بليل ورأى ذلك، فالظاهر أن هذا يلزمه الصوم بلا خلاف فتأمله والله أعلم». الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٢٨٨.

**الشافعية:** قال الرملي: «العلامات المعتادة لدخول شوال من إيقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك، فمن حصل له به الاعتقاد الجازم ووجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملاً بالاعتقاد الجازم فيهما». الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٥٠، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٤١.

(١) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، ص ١٦٢.

(٢) سورة الحجرات: آية (٦).

وبعد هذا البيان في أقسام وسائل الاتصالات الحديثة وحالاتها يتبين جواز الاعتماد عليها بالإخبار بثبوت هلال رمضان وشوال على التفصيل السابق، والقول بالجواز هو ما أفنت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>، وما أفنى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٢)</sup>، والشيخ المطيعي<sup>(٣)</sup>، والشيخ المراكشي<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

---

(١) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة والبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٩٠.  
(٢) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٨٨.  
(٣) المطيعي، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلّة، ص ١٥١.  
(٤) المراكشي، الحاج محمد بن عبد الوهاب، العذب الزلال في مباحث رؤية الهلال، ص ١٦٦.

## المبحث الرابع: حكم تحديد وقتي الإمساك والإفطار بالحساب الفلكي

أمر الشارع الحكيم بالإمساك والإفطار في وقت محدد. والأصل في ذلك قوله تعالى: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>، وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «إذا أقبل الليل من هاهنا -وأشار إلى المشرق-، وأدبر النهار من هاهنا -وأشار إلى المغرب-، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»<sup>(٢)</sup>؛ فالأكل والشرب وسائر المفطرات مباحة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر حتى إذا تبين الفجر الثاني الصادق<sup>(٣)</sup> وجب الإمساك عن المفطرات إلى غروب الشمس.

هذا، ولقد تنوعت الوسائل والأدوات التي استخدمها المسلمون منذ القدم لمعرفة وقتي الإمساك والإفطار<sup>(٤)</sup>. وفي هذا العصر -وبتطور علم الفلك- عمد علماء المسلمين إلى

(١) سورة البقرة: آية (١٨٧).

(٢) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب متى يحل فطر الصائم وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس، برقم ١٨٥٣، ج ٢، ص ٦٩١، مسلم، صحيح مسلم، برقم ١١٠٠، ج ٢، ص ٧٧٢.

(٣) وهو أول ظهور ضوء الشمس غير المباشر ويمتد من جهة المشرق، ثم يزداد نوره حتى يعم الأفق، ونقول الفجر الصادق تمييزاً له عن الفجر الكاذب الذي يسبقه، وهو ضوء مستطيل دقيق على جانبيه ظلمة ولا يزداد نوره، وإنما يزول. انظر: الطائي، علم الفلك والتقويم، ص ٢٤٤، الخصاونة، تطبيقات علم الفلك في الشريعة الإسلامية، ص ١٢٣.

(٤) مثل نصب العود في الأرض؛ وهي وسيلة تتم بها معرفة وقت صلاتي الظهر والعصر وفق الزيادة في الظل الساقط من العود على الأرض. انظر: الحطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٨٥، النووي، المجموع، ج ٢، ص ٢٤، ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ١٠. وبعض أنواع الأدوات الفلكية القديمة؛ مثل: ١- المزولة الشمسية: وهي آلة هندسية يعرف بها الوقت نهاراً، تتألف من شاخص وقاعدة، مقسمة إلى دوائر وأرباع وخطوط تعين الأوقات، ويتخذ الشاخص أشكالاً عديدة، مثل العصا وخيط بين سطحين وثقب يمر منه شعاع الشمس، ٢- ذات السميت: وهي عبارة عن نصف حلقة دائرية يتصل بها سطح من سطوح اسطوانة الأضلاع قطرها يساوي قطر الحلق يعرف بها زاوية ارتفاع الشمس عند ذلك الوقت، ٣- وذات الربع أو الربعة: وهي آلة على شكل دائرة مدرجة بمقياس للدرجات مرسوم على طرف قوسها كما يرسم أرقام تدل على الوقت أثناء النهار، ويرسم على الجزء الوسطي من الربعية خطوط تدل على حركة الشمس والقمر، ٤- الإسطرلاب: وهي آلة ابتكروها البابليون لمعرفة ارتفاع الأجرام السماوية وعروض الكواكب، وقام اليونان بتطويرها وسموها «الإسطرلاب» ومعناه مرآة

دراسة الظواهر الفلكية، وتحديد مواقيت الصلوات<sup>(١)</sup>، فظهرت التقاويم الفلكية وتمت برمجتها وحوسبتها، وَضُمَّت في بعض أنواع الساعات والأجهزة الالكترونية. والمسألة المستجدة -فقهياً- هنا هي: ما حكم العمل بهذه «التقاويم» في تحديد وقتي الإمساك والإفطار؟

هذا، ولم أقف على خلاف في جواز الاعتماد على هذه «التقاويم» لتحديد وقتي الإمساك والإفطار من حيث الأصل والمبدأ. وهذا الوفاق يرجع إلى أمور، منها:  
أولاً: إن الله -تعالى- جعل ظهور الفجر سبباً للإمساك وغروب الشمس سبباً للفطر، قال تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)<sup>(٢)</sup>. وقد جاء بيان هذه الآية على لسان النبي -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: «إذا أقبل الليل من هاهنا -وأشار إلى المشرق- وأدبر النهار من هاهنا -وأشار إلى المغرب- وغربت الشمس فقد أفطر الصائم»<sup>(٣)</sup>؛ فمتى علم السبب بأي طريقة كانت لزم حكمه؛ فجاز اعتبار الحساب المفيد للقطع في أوقات الإمساك والإفطار<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: إن في استعمال الحساب الفلكي عناية بمقاصد الشريعة في رفع الحرج الذي يلحق المسلمين في مراقبة العلامات الكونية لمعرفة وقتي الإمساك والإفطار، خصوصاً في المدن حيث العمران وكثرة الأضواء التي تمنع من رؤية هذه العلامات<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: إن أقل ما يقال في هذه «التقاويم» أنها تفيد غلبة الظن بحصول هذه العلامات،

---

النجوم، وقد اهتم الفلكيون المسلمون بالإسطرلاب وطوره وأضافوا إليه أجزاء عديدة حتى أصبح جهازاً معقداً ودقيقاً، ويحتاج إلى خبرة واسعة للتمكن من استعماله. انظر: الطائي، علم الفلك والتقاويم، ص ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١.

(١) خانجي، جلال الدين، نحو وعي في علم الفلك الشرعي، طبعة إدارة مساجد محافظة الجهاد في الكويت، ٢٠٠٣م، ص ٦٢، بيلاني، حسن، مواقيت الصلاة دراسة جيوديزية، الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك، عمان، ص ٣.

(٢) سورة البقرة: آية (١٨٧).

(٣) سبق تخريجه، ص (٥٠).

(٤) القرافي، الفروق، ج ٢، ص ٦٢٤، الفرق الثاني بعد المائة.

(٥) خانجي، جلال الدين، نحو وعي في علم الفلك الشرعي، ص ٦٢، الطائي، علم الفلك والتقاويم، ص ٢٦٦.

فالعَمَلُ بها هو من قبيل العمل بالإمارات الظاهرة التي تفيد غلبة الظن؛ وغلبة الظن حُجة موجبة للعمل. ويشهد لذلك -أيضاً- أن المسلمين اتخذوا منذ زمن قديم ألواناً من هذه الآلات والأدوات واعتمدها في تحديد أوقات العبادات<sup>(١)</sup>.

رابعاً: إن القائمين على هذه التقاويم في الغالب- هم من ثقات خبراء المسلمين، وأصبح الكثير منها يصدر عن جهات رسمية، يشرف عليها مجموعة من الخبراء في الحساب والفلك؛ فهذا عمل بمقتضى أقوال الخبراء<sup>(٢)</sup>، وهو جائز لقوله -تعالى-: (فاسألوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

---

(١) الخطاب، مواهب الجليل، ج١، ص٣٨٥، الدردير، الشرح الصغير، ج١، ص٨٥، النووي، المجموع،

ج٢، ص٢٤، ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، ج٢، ص١٠، البهوتي، كشف القناع، ج١، ص٢٥٩، خانجي، جلال الدين، نحو وعي في علم الفلك الشرعي، ص٦٣.

(٢) العمر، المستجدات في وسائل الإثبات، ص٩١.

(٣) سورة النحل: آية (٤٣).

## المبحث الخامس: الوقت الذي يفطر ويمسك فيه المسافر على متن الطائرة

استجدت في الوقت الحاضر بعض وسائل نقل لم تكن موجودة في السابق؛ كالتائرات التي يصعب فيها على المسافرين معرفة وقت الإمساك والإفطار؛ فحري بنا، والحالة هذه، معرفة وقتي الإمساك والإفطار حتى يحافظ المسافر على صحة عبادته. وفي هذا المبحث محاولة لبيان ذلك.

الأصل في تحديد وقتي الإمساك والإفطار هو قوله تعالى:- (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)<sup>(١)</sup>، وقول النبي صلى الله عليه وسلم:- «إذا أقبل الليل من هاهنا -وأشار إلى المشرق- وأدبر النهار من هاهنا -وأشار إلى المغرب- وغربت الشمس، فقد أفر الصائم»<sup>(٢)</sup>.

هذا، ولكل صائم حكم المكان الذي هو فيه، إذا كان يتميز فيه النهار والليل خلال أربع وعشرين ساعة، سواء كان على سطح الأرض أم كان على طائرة في الجو؛ وهو ما أفتت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٤)</sup>، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup>، وهو ما أفتى به الشيخ محمد العثيمين<sup>(٤)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٥)</sup>.

### أحوال السفر بالطائرة

**الحالة الأولى:** أن تغرب عليه الشمس قبل إقلاع الطائرة ويفطر ثم يرى الشمس بعد

إقلاعها

---

(١) سورة البقرة: آية (١٨٧).

(٢) سبق تخريجه، ص (٥٠).

(٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ج ١٠، ص ١١٣.

(٣) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٩٤.

(٤) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لمحمد بن العثيمين، ص ٣٣١.

(٥) الزحيلي، وهبة، فتاوى معاصرة، تحرير محمد وهبي، ط ١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٦٠.



ففي هذه الحالة صيامه صحيح حتى لو أقلعت الطائرة به متجهة إلى المغرب ورأى الشمس بعدها باقية، فلا يلزمه الإمساك ولا القضاء، لأنه أفطر بمقتضى الدليل الشرعي وهو غروب الشمس لقوله -تعالى-: (ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)<sup>(١)</sup>، ولأن وقت الإفطار له حكم المكان الذي هو عليه فمتى غاب قرص الشمس أفطر.

#### الحالة الثانية: أن تقلع الطائرة قبل غروب الشمس

ففي هذه الحالة يلزمه الإمساك مادام يرى الشمس حتى تغرب، حتى ولو مر بسماء بلد أهلها قد أفطروا وهو في سمائها يرى الشمس، وجب عليه الإمساك لقوله تعالى: (ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)<sup>(٢)</sup>، وهو نص ظاهر بوجود إتمام الصيام حتى غروب الشمس.

الحالة الثالثة: إذا كان هناك غيم في الجو ولم يستطع رؤية الشمس، فعليه أن يبني على غلبة الظن؛ كعرفة وقت الإفطار بالبلد التي هو فوقها والعمل به؛ وذلك باعتماد الحساب و«التقاويم» الفلكية كما مرّ في المبحث السابق<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*\*

(١) سورة البقرة: آية (١٨٧).

(٢) سورة البقرة: آية (١٨٧).

(٣) انظر: صفحة (٥٠).

## **الفصل الثاني: أحكام مستجدات الصيام المتعلقة برخص الإفطار**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء المستجدات  
الطبية.

**المبحث الثاني:** السفر الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء استعمال وسائل  
المواصلات الحديثة.

## تمهيد

تمتاز الشريعة الإسلامية بأنها مبنية على اليسر والتخفيف ورفع الحرج؛ فلم يكلف الله عباده ما لا يطيقون، بل جعل من شروط التكليف الاستطاعة، وشرع لعباده الرخص عند وجود الحرج عليهم؛ ومن الأصول الدالة على ذلك قول الله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} <sup>(١)</sup>، وقوله -عز وجل-: {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِيُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} <sup>(٢)</sup>، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لمعاذ بن جبل وابي موسى -رضي الله عنهما-، عندما بعثهما إلى اليمن: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا» <sup>(٣)</sup>.

ومن معاني الرخصة في لسان العرب:- الإذن في الأمر بعد النهي عنه، وهي ضد التشديد <sup>(٤)</sup>، والرخصة في الاصطلاح: «ما شرع لعذر شاق، استثناءً من أصلي كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه» <sup>(٥)</sup>. وفي هذا الفصل بيان أحكام بعض المستجدات المتعلقة برخص الإفطار، وذلك في مبحثين:

<sup>(١)</sup> سورة الحج: آية (٧٨).

<sup>(٢)</sup> سورة البقرة: آية (١٨٥).

<sup>(٣)</sup> متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث ابي موسى ومعاذ بن جبل -رضي الله عنهما- إلى اليمن قبل حجة الوداع، برقم ٤٠٨٨، ج ٤، ص ١٥٧٩، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، برقم ١٧٣٣، ج ٣، ص ١٣٥٩.

<sup>(٤)</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠، الفيروز بادى، محمد بن يعقوب، (ت ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، م ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٨٠٠.

<sup>(٥)</sup> الشاطبي، ابراهيم بن موسى، (ت ٧٩٠ هـ)، الموافقات، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن عفان للنشر، السعودية، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٦٦)، وعرفت كذلك: «عبارة عما وسَّع للمكلف في فعله لعذر عجز عنه مع قيام السبب المحرم». انظر: الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، (ت ٥٠٥ هـ)، المستصفي، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافي، ك ١، م ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ، ج ١، ص ٧٨. وعرفت أيضاً: «الحكم الشرعي الذي غيّر من صعوبة إلى سهولة لذعر اقتضى ذلك مع قيام سبب الحكم الأصلي». انظر: الشنقيطي، مذكرة في أصول، ص ٩٣.

## المبحث الأول

### تحديد المرض الذي يرخص للصائم فيه الفطر في ضوء الطب الحديث

المرض من أكثر الأسباب التي تلجئ الإنسان للأخذ برخصة الإفطار في رمضان، لما يسببه المرض من إضعاف للجسد، وقد ظهرت في هذا العصر بعض الأمراض التي لم تكن موجودة فيما سبق وتتنوع أعراضها، فاحتيج لبيان حكم الترخص بالإفطار في يوم صومٍ واجب بسبب هذه الأمراض؛ وهذا ما سيتناوله هذا المبحث في المطالب الأربعة الآتية.

### المطلب الأول: تعريف المرض وأقسامه:

يتناول هذا المطلب التعريف بالمرض وبيان أقسامه، وذلك كما يلي:

#### أولاً: تعريف المرض:

المرض في اللغة: هو «ما يخرج به الإنسان عن حد الصحة، في أي شيء كانت منه العلة»<sup>(١)</sup>.

**والمرض في الاصطلاح:** عرف بعدة تعريفات، منها: «الضعف في القوى الذي يترتب عليه خلل في الأفعال»<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنه «سوء الصحة بعد اعتدالها»<sup>(٣)</sup>، أو هو: الخروج عن أنشطته الجدية والعقلية والنفسية بصورة طبيعية»<sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً: أقسام المرض:

ينقسم المرض بحسب إمكانية البرء منه وعدمه إلى قسمين: مرض لا يؤجى برؤه، ومرض يرجى برؤه.

**القسم الأول: مرض لا يرجى برؤه؛** وهو المزمّن الدائم مثل كبر السن؛ فالإنسان إذا شاخ وهرم شق عليه الصوم، إذ تتغير طبيعة جسمه، وتميل إلى الضعف المزمّن، والكبر

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٩٤٤.

(٢) المناوي، التوفيق على مهمات التعاريف، ص ٦٤٩.

(٣) قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٣٩١.

(٤) كنعان، أحمد محمد، الموسوعة الطبية الفقهية، ط ١، م ١، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٨٤٥.

لا يرجى برؤه؛ لأن الرجوع إلى الشباب متعذر، وكذلك من ابتلي بمرض مزمن<sup>(١)</sup>؛ كالسرطان المنتشر في الجسم، والإيدز وغيرهما؛ فإنه لا يرجى في الغالب- البرء منهما.

**القسم الثاني:** مرض يرجى برؤه؛ وهو المرض غير الدائم، يكون لزمان محدود؛ لأن علته غير مزمنة<sup>(٢)</sup>، ومن يصدق عليه وصف المرض الذي يرجى برؤه في الطب الحديث مراتب وهي:

**المرتبة الأولى:** المريض الذي يقدر على الصوم بجهد ومشقة ويضره الصوم؛ كالمريض المصاب بقرحة الاثني عشر الحادة؛ فقد ضرر إذا ما صام؛ لأنه يحتاج لوجبات منظمة لتساعد القرحة على الالتئام، وكذا مرضى الإسهال الحاد أو المزمن، أو أي مرض يشبب القيء الشديد، فهؤلاء عليهم ألا يصوموا لوجود خطورة جفاف الجسم والتي غالباً ما تصحب هذه الأمراض إذا لم يتم إعطاء الكمية المطلوبة من السوائل، وبعض أمراض القلب غير المستقرة، كالمصاب بالذبحة الصدرية غير المستقرة<sup>(٣)</sup>.

ويلحق بهذا النوع من المرض الحوامل المصابات بسكر الحمل، إذ قد يتعرض الجنين أيضاً بجانب الأم إلى الانخفاض الحاد في سكر الدم أثناء النهار، مما قد يؤدي إلى إصابات دماغية خطيرة قد تسبب في وفاة<sup>(٤)</sup>.

**المرتبة الثانية:** المريض الذي يقدر على الصوم بجهد ولا يضره الصوم؛ كالمصاب بمرض القرحة اليسييرة، وبعض حالات مرضى السكر الذين يحتاجون للحبوب، وبعض

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٥٠١، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٣٠٠، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٧٣، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٢) عباس، فضل حسن، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، دار الفرقان للنشر، الأردن، ١٩٨٨م، ص ٧٢.

(٣) باشا، الدكتور حسان شمسي، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر رمضان، مكتبة الوادي، جدة، ١٤١٥هـ، ص ٣٠، موريش، الدكتور حسم جرير، الصوم في الإسلام النواحي الطبية، شبكة المعلومات العالمية، [www.islamset.com/arabic/fasting/index.html](http://www.islamset.com/arabic/fasting/index.html)، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٥، موقع، [www.islamset.com/arabic](http://www.islamset.com/arabic).

(٤) صقر، الدكتور محمد محمد، الصيام والأمراض المزمنة، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العهد ٢٤٤، السنة ٢١، ٢٠٠٣م، ص ٦٨، مشعل، الدكتور علي أحمد، مرض السكري والصيام، بحث طبعة المستشفى الإسلامي، الأردن، ١٩٩٣م، ص ٣١.

أمراض القلب المستقرة، كاعتلال عضلة القلب والصمامات والمصاب بالذبحة الصدرية المستقرة<sup>(١)</sup>.

**المرتبة الثالثة:** المريض الذي لا تأثر للصيام عليه؛ كالمصاب بالصداع اليسير، ووجع الإصبع، وألام الظهر، والكسور<sup>(٢)</sup>.

**المرتبة الرابعة:** المريض الذي يكون الصوم عوناً على شفائه؛ كالمرضى المصابين بالالتهابات الهضمية المزمنة، وفي طبيعتها: الالتهاب المعدي المزمن، وعسر الهضم، وتلبك الأمعاء، كما أن المصابين بمرض تشنج القولون، ومرض ارتفاع ضغط الدم، وزيادة نسبة الدهون بالدم، كثيراً ما يستفيدون من الصوم، وكذلك مرضى السرك الذين يعانون من الوزن الزائد ويعاللون بالحمية أو بالحبوب الخافضة للسكر؛ فالصوم يمنح هؤلاء راحة قد تتجاوز الشهر، وتكون ذات أثر كبير في شفائهم<sup>(٣)</sup>.  
وفي المطالب القادمة تفصيل لأحكام هذه الأحوال.

\* \* \*

### **المطلب الثاني: طرق معرفة المرض الذي يرخص بالفطر**

يستطيع المريض أن يعرف إن كان مرضه من الأنواع التي يجوز الترخص بالفطر فيها في شهر رمضان بعدة طرق، وهي:  
**أولاً:** إخبار الطبيب له أن الصوم يضره، سواء كان الضرر بزيادة في المرض، أو

---

(١) باشا، الدليل الطبي والفقه للمريض في شهر رمضان، ص ١ و ٤، صقر، الصيام والأمراض المزمنة، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العدد، ٢٤٤، السنة ٢١، ٢٠٠٣م، ص ٦٨، إدريس، عبدالفتاح محمود، الرخص المتعلقة بالمرض في الفقه الإسلامي، ك٢، ١٩٩٥م، ص ٣٣٢.

(٢) عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ط ١، ص ٦٤، باشا، الدليل الطبي والفقه للمريض في شهر رمضان، ص ٦١.

(٣) الظابط، الدكتور حسين حسن، الصيام والصحة، المجلة الطبية السعودية، الرياض، العدد ٤٧، السنة التاسعة، ١٤٠٥هـ، ص ٦٧، مشعل، مرض السكري والصيام، ص ٣١، باشا، الدكتور حسان شمسي، رمضان بين الأطباء والشعراء، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت). انظر:

http:// khayma.com/chamsipasha/ramadanadab.htm بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠٠٥، موقع،

بتأخر في الشفاء<sup>(١)</sup>.

ويشترط بعض الفقهاء أن يتوفر في الطبيب عدة أمور حتى يؤخذ قوله وهي:  
أن يكون مسلماً ثقة في دينه، عالماً غير ظاهر الفسق، فإن كان الطبيب غير مسلم،  
أو مسلماً لكنه غير عدل، فلا يقبل قوله إلا عند الحاجة؛ كأن لا يوجد سواه، أو أن لا يتمكن  
المريض من سؤال غيره، أو أن يكون هذا الطبيب من أهل هذا التخصص ويشهد بعلمه  
بهذا النوع من المرض وخبرته فيه<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الاجتهاد من المريض بأن الصوم يضره، ويعرف بالأمور التي تفيد غلبة  
الظن<sup>(٣)</sup>، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل بها<sup>(٤)</sup>.

أ- التجربة: بأن يكون حاول الصوم، فشق عليه ووجد بذلك حرجاً، أو أن يكون  
جرب هذا النوع من المرض في السابق، ووجد فيه مشقة وحرجاً عند الصوم، وكذلك  
تجربة غيره، ممن يوثق بقولهم ويكون حال مرضه مثل حال مرض من أخبره عن  
تجربته<sup>(٥)</sup>.

ب- الأمارات الظاهرة: بأن يكون قد اشتهر أن هذا النوع من المرض يضره إذا  
صام، أو يلحق به أذى شديداً أو حرجاً<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج٢، ص ١٨٩، الحطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص ١٨٤، الدسوقي،  
حاشية الدسوقي، ج١، ص ١٧٠.

(٢) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج٢، ص ١٨٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج١، ص ١٧٠، القاسم، فتاوى  
ورسائل محمد بن إبراهيم، ج٤، ص ١٨٣، القرضاوي، فقه الصيام، ص ٥٦، عبدالمقصود، فتاوى رمضان،  
ط١، م٢، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ج١، ص ٢٩٣.

(٣) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٢، ص ٤٩٢، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج٢، ص ١٨٩، الحطاب، مواهب  
الجليل، ج٣، ص ١٨٤، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج١، ص ١٧٠، ابن قدامة، الكافي، ج١، ص ٤٥١.

(٤) ابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص ٤٠٨.

(٥) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص ٣٥٦، الدسوقي، حاشية الديوقي، ج١، ص ١٧٠، الرملي،  
نهاية المحتاج، ج٣، ص ١٨٥، القرضاوي، فقه الصيام، ص ٥٦.

(٦) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص ٣٥٦، الرملي، نهاية لمحتاج، ج٣، ص ١٨٥.

### المطلب الثالث: تحديد المرض الذي يرخص للصائم الفطر فيه:

المرض المرخص للفطر هو الذي معه الصوم؛ لقوله تعالى: { لَا يُكْفَرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا... }<sup>(١)</sup>، وقوله -عز وجل-: { مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ... }<sup>(٢)</sup>؛ فالتكاليف الشرعية منوطة بالقدرة والاستطاعة<sup>(٣)</sup>؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٤)</sup>، وهذا الحديث من قواعد الإسلام المهمة، ومن جوامع الكلم التي أعطاها النبي صلى الله عليه وسلم، ويدخل فيها ما لا يحصى من الأحكام، فالأوامر ربما تشق على الإنسان، فيأتي على قدر استطاعته<sup>(٥)</sup>.

ولقد اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في ضابط المرض الذي يبيح الترخص بالفطر على قولين:

**القول الأول:** المرض الذي يرخص للصائم الفطر هو الذي يشق معه الصوم، أو يزداد مع الصيام أو يؤخر برؤه الصيام، وهذا مذهب العلماء -رحمهم الله-، من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية<sup>(٨)</sup>، والحنابلة<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة البقرة: آية (٢٨٦).

(٢) سورة الحج: آية (٧٨).

(٣) إدريس، الرخص المتعلقة بالمرض، ص ٣٢٨، عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٧٢، النملة، عبدالكريم بن علي، الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ص ١٠٨.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم- وقول الله تعالى: { واجعلنا للمتقين إماماً }، برقم ٦٨٥٨، ج ٦، ص ٢٦٥٨، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب توقيره صلى الله عليه وسلم- وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليف، وما لا يقع ونحو ذلك، برقم ١٣٣٧، ج ٤، ص ١٨٣٠.

(٥) النووي، شرح صحيح مسلم، ج ٩، ص ١٠٢.

(٦) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٩٢، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٣، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٧) القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٨، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٥٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٧٠.

(٨) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ٢١٧، النووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣٤، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٥.

(٩) الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٦١٢، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٩، ابن



**القول الثاني:** يباح الفطر بكل مرض وإن كان يسيراً لا يشق معه الصوم، روي هذا عن محمد بن سيرين من التابعين<sup>(١)</sup>، واختاره القرطبي<sup>(٢)</sup>، وبه أخذ الظاهرية<sup>(٣)</sup>.  
الأدلة ومناقشتها:

**أولاً:** استدل الجمهور بقوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}.

وجه الاستدلال بالآية: قالوا: إن مطلق المرض ليس ضابطاً للترخص بالفطر؛ لأن الرخصة بالفطر إنما هي لوجود المشقة والخرج في الصوم، فرخص الله الفطر للتيسير والتخفيف على عباده المرضى الذين يلحقهم ضرر ومشقة إذا صاموا<sup>(٤)</sup>.

**ثانياً:** استدل أصحاب الذمهب الثاني بقوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}<sup>(٥)</sup>.

وجه الاستدلال بالآية قالوا: إن هذه الآية عامة تبيح الفطر للمريض مطلقاً، ولو كان مرضه يسيراً لا يشق معه الصوم، إعمالاً لهذا العموم<sup>(٦)</sup>.

ويعترض عليه بأن الآية مخصوصة، لكون مطلق المرض لا يعد سبباً للرخصة، لأن الرخصة في المرض تكون عند وجود المشقة والخرج على الصائم، لوجود بعض الأمراض التي يمكن أن تخفف بالصوم، ويكون الصوم على المريض أسهل من الأكل

---

مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٣.

(١) هو أبو بكر محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك، من فقهاء البصرة، سمع من أبي هريرة، وابن عمر، وابن الزبير، وعمران بن حصين، توفي ١١٠ هـ، انظر ترجمته: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج ١، ص ٩٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٢٧٦، ابن رشد، ابو الوليد محمد بن أحمد، (ت ٥٢٠هـ)، المقدمات الممهدة، تحقيق محمد حجي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٤٧.

(٣) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٨٥.

(٤) الزيلعي، تبیین، ج ٢، ص ١٨٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٧٠، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٢، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٥) سورة البقرة، آية (١٨٤).

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٢٧٦، ابن رشد، المقدمات الممهدة، ج ١، ص ٢٤٧.

والشرب<sup>(١)</sup>.

واستدلوا -أيضاً- بالقياس: قالوا: متى حصل للإنسان حال يستحق بها اسم المرض جاز له الفطر، قياساً على السفر في العلة، وحتى إذا لم تدع إلى الفطر ضرورة<sup>(٢)</sup>.  
واعترض عليه أنه قياس مع الفرق؛ لأن السفر -الطويل- مظنة المشقة، ولما كانت مشقة السفر غير منضبطة، جعل الشارع المظنة -وهي مسافة السفر- مقام العلة وهي السفر، وأما المرض فلا ضابط له، إنما اعتبر الضرر هو الضابط<sup>(٣)</sup>.  
والراجح هو قول الجمهور: لأن الرخصة إنما شرعت للتخفيف والتيسير ورفع الحرج مما يلحقه من أداء التكاليف الشرعية<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

#### المطلب الرابع: أقسام المرض وأحكامه.

القول الفصل في حكم المريض هو للطبيب غالباً، فيجب على المريض أن يتشاور مع طبيبة لمعرفة مدى تأثير الصيام على حالته الصحية واستطاعته له.

#### القسم الأول: المرض الذي لا يرجى برؤه.

إذا مرض الإنسان بمرض دائم لا يرجى برؤه، وقرر الأطباء عجزه عن الصيام، أو كان الصيام يشق عليه مشقة تجلب له ضرراً، أصبح حكمه كحكم الكبير الهرم الذي لا يستطيع الصوم، فيجوز له الفطر في رمضان، ولا قضاء عليه.

وجواز الفطر للمريض الذي لا يرجى برؤه، هو ما اتفق عليه الفقهاء -رحمهم الله- من الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٦، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٧.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبدالرحمن المقدسي، (٦٨٢ هـ)، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٣، ص ١٧، السلامي، محمد المختار، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، العدد ١٠، ج ٢، ص ١٥، ١٩٩٧م، إدريس، الرخص المتعلقة بالمرض، ص ٣٣٢.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٦، إدريس، الرخص المتعلقة بالمرض، ص ٣٣٢، السلامي،

محمد المختار، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، العدد ١٠، ١٩٩٧م، ج ٢، ص ١٥.

(٥) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٩٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٥٠١، ابن الهمام، شرح

ولكنهم اختلفوا -رحمهم الله- في وجوب الكفارة -وهي أن يطعم عن كل يوم مسكيناً- على الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه على قولين:

**القول الأول:** وجوب كفارة الإطعام على الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه، وهو مذهب جمهور الفقهاء -رحمهم الله- من الحنفية<sup>(٤)</sup>، وجمهور الشافعية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>.  
**القول الثاني:** عدم وجوب الكفارة وهو مذهب المالكية<sup>(٧)</sup>، وبعض الشافعية<sup>(٨)</sup>، والظاهرية<sup>(٩)</sup> -يرحمهم الله-.

استدل الجمهور:

بقول الله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ} <sup>(١٠)</sup>.

**وجه الدلالة منه** أن ابن عباس -رضي الله عنه- فسر هذه الآية<sup>(١)</sup> بأنها نزلت رخصة

---

فتح القدير، ج ٢، ص ٣٦٠، الموصولي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٤.  
(١) القرافي، الذخير، ج ٢، ص ٣١٨، القاضي عبدالوهاب، المعونة، ج ١، ص ٣٠٠، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٥٧.  
(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٤، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٧٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٩، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٣٦.  
(٣) الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٦٠٣، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٨، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٠، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ١٣.  
(٤) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٩٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٥٠١، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٧١، العيني، البناية، ج ٤، ص ٨٣.  
(٥) الكوهجي، عبدالله بن الشيخ حسن، زاد المحتاج بشرح المنهاج، تحقيق عبدالله الأسناري، ط ٢، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٥٢٦، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٩٣، الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ٢١٧، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٣٦.  
(٦) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٧٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٦٠٣، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٣، الماوردي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٦٣.  
(٧) القاضي عبدالزهاب، المعونة، ج ١، ص ٣٠٠، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٢٩، ابن عبدالبر، الاستنكار، ج ٣، ص ٣٦٠.  
(٨) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٦٩، يحيى بن شرف الدين، (٦٧٦هـ)، روضة الطالبين، تحقيق عادل عبدالوجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ٢٣٨.  
(٩) ابن حزم، علي بن أحمد الظاهري، (ت ٤٥٦ هـ)، المحلى شرح المجلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج ٥، ص ١٨٧.  
(١٠) سورة البقرة: آية (١٨٤).

للشيخ والعجزة والمريض الذي لا يرجى برؤه<sup>(٢)</sup>.

### واستدل أصحاب القول الثاني:

بقول الله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ} (٣).

وجه الدلالة منه أن الله تعالى أوجب الفدية على الطيق للصوم، أما الشيخ الهرم والمريض الذي لا يرجى برؤه فغير مطيقين للصوم فلا تلزمهم الفدية<sup>(٤)</sup>.

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من وجوب كفارة الإطعام على الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه؛ لأن «لا» مضمرة في قوله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ} ومعناها وعلى الذين لا يطيقونه، وهذا اللمعنى وارد عند العرب قال الله تعالى: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا} (٥)، أي: لا تضلوا<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

### القسم الثاني: المرض الذي يرجى برؤه

من يصدق عليه وصف المرض يرجى برؤه في الطب الحديث مراتب كما بينا سابقاً- ولكل مرتبة منها حكم خاص كما يلي:

#### أولاً: المرض الذي يجهد الصائم ويضره.

هذا النوع من المرض يجوز فيه الفطر بسبب الضرر المتوقع؛ فيباح له الفطر إذا كان الصوم بسبب له ضرراً، وقد يجب عليه الفطر إذا توقع فساد عضو أو هلاك غيره؛ لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس البشرية، وصونها قال الله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (٧)، وعليه -والحالة هذه- القضاء متى استطاع

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: {أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...}، ج ٤، ص ١٦٣٨.

(٢) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت ٧٧٤هـ)، تفسير ابن كثير، ٤م، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ، ج ١، ص ٢١٦، القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٢٨٧.

(٣) سورة البقرة: آية (١٨٤).

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٨٧.

(٥) سورة النساء، آية (١٧٦).

(٦) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٥١.

(٧) سورة النساء: آية (٢٩).

الصيام، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> - رحمهم الله-

### ثانياً: المرض الذي يجهد الصائم أو يشق عليه، ولا يضره.

هذا النوع من المرض يجوز لهم الفطر مطلقاً، ويستحب له الفطر أخذاً يرخسه الله تعالى؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»<sup>(٥)</sup>، وعليه القضاء متى استطاع الصيام من غير جهدٍ وضرر، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء، من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية<sup>(٨)</sup>، والحنابلة<sup>(٩)</sup>.

ثالثاً: المرض الذي لا تأثير للصيام عليه أو الذي يكون الصوم أعون على شفائه.

هذا النوع من المرض يجب فيه الصوم ويحرم عليه الإفطار؛ لأن المرض الذي يرخص للصائم الفطر هو الذي يؤثر على الصائم؛ إما بزيادة العلة والمرض، وإما بزيادة المشقة مع الصوم، أو يريد الصيام في مرضه، أو يؤخر برؤه كما تقدم-، ولأن الرخصة إنما شرعت للتخفيف والتيسير ورفع الحرج مما يلحقه من أداء التكاليف الشرعية<sup>(١٠)</sup>. وهذا مذهب جمهور العلماء - رحمهم الله- من الحنفية<sup>(١١)</sup>، والمالكية<sup>(١٢)</sup>.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٥، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٢) الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٨٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٧٠.

(٣) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٢.

(٤) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٩، ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبدالرحمن

المقدسي، (٦٨٢هـ)، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٣، ص ١٧.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد، مسند الإمام أحمد، عن عبدالله بن عمر الخطاب رضي الله عنهما، برقم

٥٨٦٦، ج ٢، ص ١٠٨، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح، وصححه ابن حبان، محمد بن حبان،

(ت ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، برقم

٢٧٤٢، ج ٦، ص ٤٥١، وصححه الألباني، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير،

المكتب الإسلامي، ط ٣، عمان، ١٤٠٨ هـ، برقم ١٨٨٦، ج ١، ص ١٧٤.

(٦) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٦٣، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٤.

(٧) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٧٠، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٨.

(٨) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٢، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ٢١٧.

(٩) الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٦١٢، المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٥٧.

(١٠) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٦، إدريس، الرخص المتعلقة بالمرض، ص ٣٣٢، السلامي،

محمد المختار، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جده، العدد ١٠، ج ٢، ص ١٧، ١٩٩٧م.

(١١) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٣، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٥٦.

(١٢) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٥٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٧٠.

والشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup> - والله أعلم.

\* \* \*

## المبحث الثاني: السفر الذي يرخص للصائم الفطر فيه في ضوء استعمال وسائل المواصلات الحديثة

أصبح السفر والتنقل جزءاً من حياة كثير من الناس في القوت الحاضر، فقل من يستطيع الاستغناء عنه، وللإنسان من وراء السفر حاجات وأغراض مختلفة. فلماذا اهتمت الشريعة الإسلامية بالسفر، وجعلت له أحكاماً مخصوصة، تقوم على الرفق والتخفيف، وجعلت هذه الأحكام متنوعة، فمنها ما يتعلق بالطهارة، ومنها ما يتعلق بالصلاة وكذلك الزكاة والصيام وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وقد استجدت بعض وسائل النقل الحديثة التي يستخدمها المسافرون في الوقت الحاضر، فاحتيج لبيان حكم الترخيص بها أيام الصيام، وهذا ما تبينه المطالب التالية.

### المطلب الأول: حكم الترخيص للمسافر بالإفطار يوم صوم واجب.

قال الله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} <sup>(٤)</sup>؛ فرخص للمسافر بالفطر على أن يقضي ما فاتته بعد ذلك، ولا ريب في أن الشارع الحكيم علق هذه الرخصة على مطلق السفر ولم يذكر لذلك حداً، غير أن جمهور الفقهاء -رحمهم الله- قالوا: إن سبب الترخيص بالسفر هو المشقة؛ ولما كانت المشقة أمراً يعسر ضبطه، أقيم السفر مقام المشقة لكونه مظنة لها<sup>(٥)</sup>.

ثم اختلف الفقهاء في ضابط السفر الذي يبيح الترخيص بالإفطار على قولين:

**القول الأول:** إن السفر الذي يبيح رخصة الإفطار هو الذي يجوز فيه قصر الصلاة، وهذا مذهب جمهور الفقهاء<sup>(٦)</sup> من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>،

(١) النووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣٤، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٥.

(٢) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٤٩، ابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ١٣.

(٣) القرضاوي، فقه الصيام، ص ١٤٤، قنديل، محمد عبداللطيف، المشكاة في أحكام قصر وجمع الصلاة، دار المعرفة الأزهرية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٤٣، الأشقر، عمر سليمان، الصوم في ضوء الكتاب والسنة، ط ٢، دار السلفية، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٢٤.

(٤) سورة البقرة: آية (١٨٤).

(٥) القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣١٨، ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ١٧، المطيري، فيحان بن شالي، الصوم والإفطار لأصحاب الأعداء، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠ هـ، ص ٤٦.

(٦) على خلاف بينهم في تحديد مسافة قصر الصلاة؛ فالحنفية قالوا: هيس مسير ثلاثة أيامس بلياليها، وقال الجمهور: هي ما يقدر بمسير يومين وبأنها ثمانية وأربعون ميلاً.

والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> - رحمهم الله-

**القول الثاني:** جواز الترخص بمطلق السفر من غير تحديد مسافة معينة، بشرط أن يُعد بالعرف سفرًا، وهو قول ابن حزم<sup>(٥)</sup>، وابن تيمية<sup>(٦)</sup>، وابن القيم<sup>(٧)</sup>.

أدلة الجمهور ومناقشتها:

١- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم»<sup>(٨)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن هذا الحديث يقيد التقدير بهذه المسافة إذ لو لم يكن كذلك لما كان لتخصيص اليومين معنى<sup>(٩)</sup>.

واعترض عليه باعتراضين:

**الاعتراض الأول:** أن هذا الحديث ليس فيه أن السفر لا يطلق إلا على مسيرة يومين، وإنما فيه عدم جواز سفر المرأة بغير محرم هذا السفر الخاص.

**الاعتراض الثاني:** أن هذا الحديث معارض لحديث ابن عباس رضي الله عنهما - أنه سمع النبي -صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم»<sup>(١٠)</sup>، فهذه الرواية عامة وليس فيها قيد وتحديد لمسيرة معينة للسفر، فهي تعم كل ما يطلق عليه سفر<sup>(١١)</sup>.

(١) العيني، البناية، ج ٣، ص ٩، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٢٢٧.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٥٧٠، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٦٠، النووي، المجموع، ج ٤، ص ١٤٩.

(٤) البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٢٦، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٠٣.

(٥) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٦٩.

(٦) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ١٩، ص ٢٤٣.

(٧) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (ت ٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب

الأرناؤوط، وعبدالقادر الأرناؤوط، ط ١٤، ص ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٥٥.

(٨) متفق عليه: أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب مسجد بيت المقدس، برقم

١١٣٩، ج ١، ص ٤٠٠، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، برقم

٨٢٧، ج ٢، ص ٩٧٥.

(٩) النووي، المجموع، ج ٤، ص ١٤٩.

(١٠) متفق عليه: أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش

فخرجت امرأته حاجة، برقم ٢٨٤٤، ص ١٠٩٤، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم

إلى حج وغيره، برقم ١٣٤١، ج ٢، ص ٩٧٨.

(١١) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٧١.

٢- ما روي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم- أنهما كانا «يقصران ويفطران في أربعة برد وهي ستة عشر فرسخاً»<sup>(١)</sup>.

٣- ما روي عن عطاء أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهم أتقصر إلى عرفة؟ فقال: «لا، ولكن إلى عسفان، وإلى جدة، وإلى الطائف»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن هذه الآثار دالة على تحديد المسافة المبيحة للقصر، فالذي أطلق عليه اسم السفر ما كانت فيه هذه المسافة<sup>(٣)</sup>.

ويعترض عليه باعتراضين:

**الاعتراض الأول:** أنه نقل عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما استدل به الجمهور، فتارة ينقل عنهما أن مسافة القصر مائة ميل، وتارة أربع برد، وتارة ثلاثة أميال، وأخرى بتحديد مسافة يوم تام، وآثار أخرى كثيرة استوفاهما ابن حزم -رحمه الله- في المحلى<sup>(٤)</sup>.

**الاعتراض الثاني:** لو سلمنا بدلالة الآثار لا نسلم بالحصر المذكور؛ لأن في ذلك معارضة لآثار أخرى منقولة عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم-، ومعلوم أنه إذا حصل التعارض بين أقوالهم لم يكن المصير إلى بعضها أولى من البعض الآخر<sup>(٥)</sup>.

**أدلة أصحاب القول الثاني:**

١- قوله تعالى: {وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا} <sup>(١)</sup>.

٢- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما- قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم- في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وفي الخوف

(١) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ف كم يقصر الصلاة، ج ١، ص ٣٦٨.

(٢) صحيح موقوف: أخرجه: البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر، م ١٠، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م، كتاب الصلاة، باب السفر الذي لاي تقصر في مثله الصلاة، برقم ٥١٨٢، ج ٣، ص ١٣٧، وقال ابن حجر: إسناده صحيح، انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (٨٥٢هـ)، تلخيص الحبير، تحقيق السيد عبدالله المدني، ١٩٦٤م، ج ٢، ص ٦٤.

(٣) عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٧٥، المطيري، الصوم والإفطار لأصحاب الأعدار، ص ٤٧.

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٦٩.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٤٨، المطيري، الصوم والإفطار لأصحاب الأعدار، ص ٤٦.

(٦) سورة النساء، آية (١٠١).



ركعة»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن القصر مختص بكل ما يسمى ضرباً، والضرب يطلق على مطلق السفر، ولم يحدد الله سفرًا دون سفر<sup>(٢)</sup>.

٢- إن السفر لم يرد في حده نص صريح صحيح من الشارع، فإذا كان كذلك فكل اسم ليس فيه حد في اللغة، ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى العرف، فما كان في عرف الناس سفرًا- فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم<sup>(٣)</sup>.

٣- إن الروايات عن الصحابة والتابعين كثيرة جداً تنتقل عنهم قصرهم من مسافات مختلفة كثيرين، والذي يجمعها هو القول بعدم وجود حد للسفر إلا العرف، ولقد استطرده في ذكر هذه الروايات ابن حزم وابن تيمية -رحمهم الله-<sup>(٤)</sup>.

والراجح هو القول الثاني؛ لأنه لم يأت في مسافة السفر الذي تقصر فيه الصلاة دليل صحيح صريح، فوجب الرجوع إلى العرف وما يسميه الناس سفرًا سواء قصيراً أو طويلاً، والأدلة التي استدلت بها الجمهور عامة، فيكون العرف محدداً لها.

\* \* \*

### المطلب الثاني: مقدار مسافة السفر عند جمهور الفقهاء في الوقت المعاصر.

مقدار المسافة المرخصة للفطر عند الجمهور في الوقت المعاصر.  
بحث العلماء المعاصرون مقدار المسافة التي حددها الجمهور بأنها ثمانية وأربعون ميلاً، والميل (١,٨٦٦ كم تقريباً)<sup>(٥)</sup>، وهي ستة عشر فرسخاً، والفرسخ (٥,٥٩٩ كم

(١) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب المسافرين وقصرها، برقم ٦٨٧، ج ١، ص ٤٧٩.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٣٤، الصلاحين، عبدالمجيد الصلاحين، فقه العبادات، ط ١، دار المستقبل، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٧.

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٤١.

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٦٩، ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٤، ص ٤١.

(٥) الميل: هو مقدار من المسافة يقدر بثلاث فرسخ، وهو يقدر أيضاً بأربع آلاف ذراع.

ومقدار الميل في المقادير المعاصرة = الذراع (٤٦,٦٥٦ سم) × ٤٠٠٠ = ١,٨٦٦ كم تقريباً.

والذراع (٤٨ سم) = الذراع (٤٨ سم) × ٣٥٠٠ = ١,٦٨٠ كم.

انظر: قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣١١، ٤٢٠، الجازي، حسن محمد، ٢٠٠٤م، المقادير الشرعية وأثرها في أحكام العبادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص ٥٠، الكردي، محمد نجم الدين، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، مطبعة السعادة، ١٩٨٤م، ص ٣٠٠.

تقريباً<sup>(١)</sup>، وأنها أربعة برد، والبريدُ (٢٢,٣٩٥ كم تقريباً)<sup>(٢)</sup>، والبريد اثنا عشر ميلاً، وهذه المصطلحات قد تكون غريبة على كثير من الناس في الوقت الحاضر، ذلك أن المقاييس في أيامنا غير مقاييس الأمس التي استعملها أسلافنا، فالمقاييس عندنا اليوم الكيلومتر، والميل الإنجليزي<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ما تقدم تكون مسافة السفر التي ترخص الفطر في وقتنا المعاصر عند جمهور الفقهاء -رحمهم الله- أربع برد:

والبريدُ = ٢٢,٣٩٥ كم إذا تكون مسافة القصر = ٢٢,٣٩٥ × ٤ = ٨٩,٥٨٠ كيلومتر<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث: حكم فطر المسافر في ضوء استعمال وسائل المواصلات الحديثة.

ذهب جمهور الفقهاء -رحمهم الله- إلى أن السفر المعتبر الذي يبيح الترخص بالفطر هو أن يسافر الإنسان مسافة تقصر فيها الصلاة، وقدرها بأنها ثمانية وأربعون ميلاً، وهي ما تعادل في وقتنا المعاصر (٨٩,٥٨٠ كم) كما تقدم، وقد بينا في المطلب السابق أن كل ما يطلق عليه اسم السفر يجوز الفطر فيه من غير تحديد مسافة له. فكل من سافر جاز له الفطر، وإن قطع هذه المسافة التي حددها الجمهور في ساعة واحدة أو حتى في لحظة، سواء كان ذلك في البر أو البحر، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-.

(١) الفرسخ: مقدار من المسافة يقدر بثلاثة أميال، وبالأذرع اثني عشر ذراع.

والذراع (٤٨ سم). = الذراع (٤٨ سم) × ١٠٥٠٠ = ٥,٠٤٠ كم، انظر: المراجع السابقة.

(٢) البريد: مقدار من المسافة يقدر بأربعة فراسخ، وبالأذرع ثمانية وأربعين ألف ذراع.

ومدقار البريد في المقادير المعاصرة = الذراع (٤٦,٦٥٦ سم) × ٤٨٠٠٠ = ٢٢,٣٩٥ كم تقريباً.

(٣) عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٧٢.

(٤) ولقد اختلفت أقوال المعاصرين في تحديد مسافة القصر بدقة كما يلي:

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، قالوا: المسافة التي يجوز فيها القصر (٨٠) كم تقريباً، انظر: عبدالمقصود، فتاوى رمضان، ج ١، ص ٣٢١، والشيخ محمد الكردي، قال: المسافة اليوم تقدر (٨٠,٦٤٠ كم)، والكردي، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، ص ٣٠٠.

(٥) العيني، البناية، ج ٣، ص ٩، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٢٢٧.

وورد قول آخر عند الحنفية، وهو عدم جواز الفطر لمن قطع هذه المسافة في زمن قصير. انظر: ابن

عابدين، رد المحتار، ج ٢، ص ١٢٤، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٢١٠.

(٦) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٥٧٠، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ١٨٦.

(٧) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٦٠، النووي، المجموع، ج ٤، ص ١٤٩.

(٨) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٢٦، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٠٣.

ويقاس على ذلك السفر وقطع المسافة عبر وسائل المواصلات الحديثة، كالسفر بالطائرة والقطار والسيارة والسفينة وغيرها، وإن قطع هذه المسافة بأقل من ساعة يجوز له الفطر؛ لأن جمهور الفقهاء -رحمهم الله- علقوا الرخصة بالمسافة المخصصة ولم يعلقوها بوقت قطع هذه المسافة.

\* \* \*

## الفصل الثالث: أحكام مستجدات الصيام الفقهية المتعلقة بالمفطرات

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المفطرات والجوف في الفقه الإسلامي والطب الحديث

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بما يدخل من الفم

المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالتنفس

المبحث الرابع: أحكام استخدام القطرات

المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالحقن ونقل الدم

المبحث السادس: الأحكام المتعلقة بالعمليات الجراحية والمناظير الطبية

## تمهيد

من أكثر مسائل الصيام خطورةً والتباساً، مفهوم المفطرات وأحكامها؛ وسبب الخلاف فيها يرجع إلى أن هناك أموراً نصّ الشارع على أنها مفطرة، وهناك أموراً سكت عنها؛ فكثرت اجتهادات العلماء فيها، وكثر خلافهم حولها-رحمهم الله-. وفي هذا الفصل بيان لمفهوم المفطرات، ذكر المفطرات التي ورد فيها نص، والمراد بالجوف عند الفقهاء والأطباء، ومن ثمّ بحث أحكام مستجدات المفطرات في ضوء مستجدات علم الطب الحديث.

## البحث الأول: مفهوم المفطرات والجوف في الفقه الإسلامي والطب الحديث

في هذا المبحث بيان المفطرات التي وردت بها النصوص وبيان مفهوم الجوف والمراد به عند جمهور الفقهاء وذلك في مطلبين:

### المطلب الأول: بيان المفطرات التي ورد فيها نص

#### أولاً: المفطرات في اللغة و الاصطلاح

**المفطرات في اللغة:** جمع مفطر وهو نقيض الصوم. وأفطر الصائم؛ أي حان له أن يفطر ودخل وقت فطره، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «إذا أقبل الليل من هاهنا -وأشار إلى المشرق- وأدبر النهار من هاهنا -وأشار إلى المغرب- وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»<sup>(١)</sup>، والفطور بالفتح ما يفطر عليه<sup>(٢)</sup>.

**والمفطرات في الاصطلاح:** يمكن تعريفها بأنها الأمور التي تطراً على عبادة الصيام وتكون سبباً في فسادها<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: المفطرات التي ورد فيها نص

وردت عدة نصوص في الشرع تبين بعض المفطرات، وأن من فعلها عامداً فقد عرض صومه للفساد، وهذه الأمور نوعان منها ما هو مفسد للصوم بلا نزاع ومنها ما اختلف في حكمه كما سنبينه.

### النوع الأول: بيان المفطرات المجمع عليها

#### أولاً: الأكل والشرب عمداً

بيطل الصوم بالأكل والشرب عمداً<sup>(٤)</sup>؛ سواء كان غذاء أو دواء حتى وإن كان أكل

(١) سبق تخريجه، ص(٥٠).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص٥٨، الفيومي، المصباح المنير، ج٢، ص٤٧٧، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج١، ص٥٨٧.

(٣) الجمال، محمد أيمن، ١٩٩٦م. مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص٥٨.

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٢، ص٤٨٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص٤٤٣، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص٣٤٢، الصاوي، بلغة السالك، ج١، ص٤٥١، عبد الوهاب، القاضي أبو محمد بن علي البغدادي، (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، تحقيق الحبيب بن طاهر، ط١، دار ابن حزم،

ما لا يؤكل بالعادة كحجر أو تراب لوجود صورة الأكل منه<sup>(١)</sup>، إذا كان ذاكرةً لصومه؛ لقوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ...) <sup>(٢)</sup>، فمفهوم المخالفة في الآية الكريمة أنه لا يحل الأكل والشرب بعد طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

### ثانياً: الجماع

ومما يفسد الصوم الجماع أثناء النهار؛ وهو إيلاج الذكر في الفرج إذا تعمد الصائم لقوله تعالى: (أَحَلَّ لَكُمُ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...) <sup>(٣)</sup>، فمما يفهم من الآية أن الشارع الحكيم أباح الرفث وهو الجماع في الليل للصائم، وحرمه في أثناء النهار.

ومن السنة الشريفة ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: «بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم- إذ جاءه رجل، فقال يا رسول الله: هلكت. قال: «ما لك»؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم-: «هل تجد رقبة تعتقها»؟ قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين»؟ قال: لا. فقال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً»؟ قال: لا. قال: فمكث النبي صلى الله عليه وسلم-، فبينما نحن على ذلك، أتى النبي صلى الله عليه وسلم- بعرق فيه تمر، والعرق المكتل، قال: «أين السائل»؟ فقال: أنا. قال: «خذ هذا فتصدق به». فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله، فوالله ما بين لابتيها يريد الحرتين أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم-، حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك» <sup>(٤)</sup>.

---

بيروت، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٤٣٣، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٦، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤١٦، الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٧.

(١) وصورة الأكل أن يدخل هذا الحجر عن طريق الفم. انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ١٧٦.

(٢) سورة البقرة، آية (١٨٧).

(٣) سورة البقرة، آية (١٨٧).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر، برقم ١٨٣٤، ج ٢، ص ٦٨٤، واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، برقم ١١١١، ج ٢، ص ٧٨١.

فبين النبيّ صلى الله عليه وسلم- أن كل من جامع في نهار الصيام سواء أنزل أم لم ينزل، فقد فسد صومه، وعليه الكفارة؛ وهي كما بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم- عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع، فإطعام ستين مسكيناً<sup>(١)</sup>. ولقد اتفق الفقهاء-رحمهم الله- على فساد صوم كل من تعمد الجماع في نهار الصيام وأن عليه الكفارة<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: القىء عمداً

إذا تعمد الصائم القىء، بأي طريقة كانت، يفسد صومه؛ لما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه -، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: «من ذرعه القىء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء»<sup>(٣)</sup>، فدل هذا الحديث على أن كل من تعمد إخراج القىء يفسد صومه.

ولقد اتفق الفقهاء-رحمهم الله-، أن كل من تعمد استخراج القىء يفسد صومه، وأن عليه القضاء فقط<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عباس، التبيين والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٩٦، عبد المطلب، رفعت فوزي، الصوم أحكامه وأثره في بناء المجتمع الإسلامي، ط ٢، ١، ام، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨٦.

(٢) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٦٩، العيني، البناء، ج ٤، ص ٥٣، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ١٧٧، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٢، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٠، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٢٤، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٤، الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٧، البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٩٥، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٥٨.

(٣) صحيح: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً، ج ٣، ص ٩٨، برقم ٧٢٠، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء، ج ١، ص ٥٣٦، برقم ١٦٧٦، وأحمد، مسند الإمام أحمد، ج ٢، ص ٤٩٨، برقم ١٠٤٦٨، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، والحاكم، المشترك على الصحيحين، كتاب الصيام، ج ١، ص ٥٨٩، برقم ١٥٥٧، وقال صحيح على شرط الشيخين، وصححه الألباني، صحح سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٨٠، برقم ١٣٥٩.

(٤) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٩، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧٥، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، القاضي عبد الوهاب، المعونة،



### رابعاً: خروج دم الحيض أو النفاس

من المفطرات خروج دم الحيض أو النفاس، لما رواه أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في أضحى إلى المصلى فمر على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن: ويم؟ يا رسول الله قال: تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدانك، قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليست شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها، أليست إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن بلى، قال: فذلك من نقصان دينها»<sup>(١)</sup>.

فمتى رأت المرأة دم الحيض أو النفاس فسد صومها سواءً كان خروجه في أول النهار أم في آخره، ولو كان قبل الغروب بلحظة، وإن أحست بانتقال الدم ولم يخرج إلا بعد الغروب فصومها صحيح<sup>(٢)</sup>.

ولقد اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على فساد صوم المرأة إذا نزل عليها دم الحيض أو النفاس<sup>(٣)</sup>.

### النوع الثاني: بيان المفطرات المختلف فيها

#### أولاً: استخراج المنى عمداً

اختلف الفقهاء في حكم صوم من تعمد استخراج المنى باختياره سواءً بالمباشرة

---

ج ١، ص ٢٩٢، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٣، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤١٩، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٤، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٤، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢٢، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١.

- (١) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، برقم ٢٩٨، ج ١، ص ١١٦.
- (٢) العثيمين، محمد الصالح، مجالس شهر رمضان، ط ٢، دار الحديث، القاهرة، ص ١٣٧.
- (٣) العيني، البناءة، ج ٤، ص ٣٣، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٦٦، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٤٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٩، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤١، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥٠، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٣٥، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩١، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٣٣، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٥، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٨٣، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٠.

للزوجة - بالتقبيل أو اللمس - أو بالاستمناء المحرم<sup>(١)</sup> أو غيرهما، على قولين:

**القول الأول:** فساد صوم كل من تعمد إنزال المنى في نهار الصيام، وأن عليه القضاء وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> - رحمهم الله -.

**القول الثاني:** عدم فساد صوم من تعمد إنزال المنى في نهار الصيام وهو قول الظاهرية<sup>(٦)</sup>.

### أدلة الجمهور

١- الحديث القدسي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم يضاعف، الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله عز وجل إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به يدع شهوته وطعامه من أجلي...»<sup>(٧)</sup>.

**وجه الدلالة** هو أن هذا الإنزال من الشهوة التي لا يكون الصوم إلا باجتنابها، وأما إخراج المنى ففيه قضاء لشهوة الفرج وهي مخالفة لحقيقة الصيام<sup>(٨)</sup>.

---

(١) والاستمناء المحرم هو ما يكون باليد لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِنَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ)، (سورة المؤمنون: الآيات من ٥-٧)، والاستمناء باليد محرم عند جمهور العلماء - رحمهم الله - وهو أصح القولين في مذهب أحمد، أما الاستمناء المباح فهو ما كان بيد زوجته أو جاريتها وكان في غير وقت الصيام. انظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، ج ٣٤٤، ص ٢٢٩.

(٢) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٤، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٦.

(٣) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٠.

(٤) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩١، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٤، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٩.

(٥) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١، البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٩.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤١.

(٧) متفق عليه: أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى (يريدون أن يدلوا كلام

الله) (إنه لقول فصل) حق ﴿وما هو بائز﴾ باللعب، برقم ٧٠٥٤، ج ٦، ص ٢٧٢٣، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، برقم ١١٥١، ج ٢، ص ٨٠٧.

(٨) العثيمين، مجالس شهر رمضان، ص ١٣٣.

٢- إن الاستمناة إنزال بمباشرة فهو في معنى الجماع المنهي عنه للصائم<sup>(١)</sup>.  
واستدل الظاهرية بعدم وجود نص يحرم الاستمناة والإنزال بمباشرة الزوجة فيما دون الفرج، وإنما التحريم ورد فقط بتحريم الجماع في الفرج<sup>(٢)</sup>.  
والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء -رحمهم الله- بفساد الصوم لكل من تعمد إنزال المنى بالمباشرة -سواء باليد أو للزوجة- لأن الإنزال هو المقصود الأعظم من الجماع، وبه يكون قضاء الشهوة غالباً. والله أعلم.

### ثانياً: إخراج الدم بالحجامة

اختلف الفقهاء في حكم الحجامة للصائم على قولين:

**القول الأول:** عدم فساد الصوم بالحجامة، وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والشافعية<sup>(٥)</sup>، والظاهرية<sup>(٦)</sup>، وهذا القول هو اختيار أكثر الباحثين في هذا العصر<sup>(٧)</sup>.

**القول الثاني:** أن الحجامة تفسد الصائم، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٨)</sup> وبعض العلماء

(١) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩١، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٧.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٢.

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٦٩، العيني، البناية، ج ٤، ص ٤٠.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٢، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٣٣.

(٥) الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٦٠، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٦١.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤١.

(٧) وهم: الدكتور يوسف القرضاوي، فقه الصيام، ص ٧٦، والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١٢١، والشيخ محمود السبكي، الدين الخالص، ج ٨، ص ٤٥٩، محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ١٠٠، الدكتور أبو سريع عبد الهادي، أحكام الصوم والاعتكاف، ص ١٣٦، والدكتور أحمد خليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٩٤، والدكتور أحمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٣٢٨، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٥١، والشيخ حسن أيوب، فقه العبادات، ص ٤٣٥.

(٨) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٢، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٩، الزركشي،

المعاصرين<sup>(١)</sup> - رحمهم الله -.

## الأدلة ومناقشتها

### أدلة الجمهور

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما - قال: «احتجم النبي صلى الله عليه وسلم - وهو صائم»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال** أن هذا الحديث دليل صريح على عدم فساد الصوم بالحجامة، وذلك لفعل النبي صلى الله عليه وسلم - الحجامة وهو صائم<sup>(٣)</sup>.

٢- حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - «نهى عن الحجامة، والمواصلة»<sup>(٤)</sup>، ولم يحرمهما، إبقاء على أصحابه، فقيل له: يا رسول الله إنك توصل إلى السحر فقال: إني أوصل إلى السحر وربي يطعمني ويسقين»<sup>(٥)</sup>.

---

شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٠، ابن ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٢٥٢.

(١) وهم: اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٦١، الشيخ محمد بن إبراهيم، فتاوى ورسائل محمد ابن إبراهيم، ج ٤، ص ١٩١، والشيخ عبد العزيز ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، ج ١٥، ص ٢٧١، والشيخ محمد العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٤٠، والدكتور صالح الفوزان، عبد المقصود، فتاوى الصيام، ج ٢، ص ٤٧٤، والشيخ عبد الله بن جبرين، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم، ج ٢، ص ٦٨٥، برقم ١٨٣٧.

(٣) أبو سريح، أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١٣٤.

(٤) أي أن يواصل الصيام ولا يفطر أياما متتابعة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٧٢٧.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب في الرخصة في ذلك، ج ٢، ص ٣٠٩، برقم ٣٧٤، وأحمد، مسند الإمام أحمد، ج ٤، ص ٣١٤، برقم ١٨٨٤٢، وقال المحقق شعيب الأرنؤوط، «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وجهالة الصحابي لا تضر»، وقال: الحافظ ابن حجر «إسناده صحيح، والجهالة بالصحابي لا تضر» انظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٧٨، وقال الألباني «حديث صحيح» انظر: الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٥١، برقم

**وجه الاستدلال** أن هذا الحديث نص في عدم حرمة الحجامة، ويحمل نهيته صلى الله عليه وسلم- فيه على الكراهة إذا كانت الحجامة تسبب الضعف للصائم<sup>(١)</sup>.

٣- حديث أنس رضي الله عنه- قال: «أول ما كرهت الحجامة للصائم، أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم- فقال: أفطر هاذان، ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم- بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم»<sup>(٢)</sup>.

٤- ما روي عن ثابت البناني قال: «سئل أنس بن مالك رضي الله عنه- أكنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا إلا من أجل الضعف»<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

١- استدلت أصحاب القول الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم-: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال** أن النبي صلى الله عليه وسلم- أخبر بفطر الحاجم والمحجوم وهذا نص صريح لا يحتمل تأويلاً<sup>(٥)</sup>.  
**واعترض عليه بما يلي:**

١- هذا الحديث منسوخ بحديث ابن عباس: «احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم- وهو صائم» لما يلي:

أ- لأن حديث ابن عباس كان في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة، وأما حديث

٢٠٨٠.

(١) الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ٧٧٣هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق محمد الخولي، ط ٤، دار إحياء التراث، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج ٢، ص ١٥٩.

(٢) صحيح: أخرجه البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، كتاب الصيام، باب ما يستدل به على نسخ الحديث، ج ٤، ص ٢٦٨، برقم ٨٠٨٦، والدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م، كتابا لصيام، باب القبلة للصائم، ج ٢، ص ١٨٢، برقم ٧، وقال: «رجاله كلهم ثقاة ولا أعلم له علة».

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم، ج ٢، ص ٦٨٥، برقم ١٨٣٨.

(٤) رواه البخاري تعليقاً، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم، ج ٢، ص ٦٨٥.

(٥) العثيمين، فتاوى أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٤٢.

«أفطر الحاج والمحجوم» فورد متقدماً، وكان زمن فتح مكة سنة ثمان للهجرة بلا شك، فحديث ابن عباس ناسخ له<sup>(١)</sup>.

ب- ويدل على النسخ أيضا حديث أنس حيث قال: «ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم- بعد في الحجامة للصائم»، ولفظ الترخيص والرخصة إنما يكون بعد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً<sup>(٢)</sup>.

٢- هذا الحديث ليس فيه دليل على الفطر، بل المراد بإفطارهما تعريضهما للإفطار، أما الحاجم فلأنه لا يؤمن أن يمتص شيئاً من الدم إلى جوفه، لأن الحاجم يمتص الدم من المحجوم، وأما نهى المحجوم عن الحجامة فلأنه لا يؤمن أن يعرض صيامه للفساد بسبب الضعف الذي قد يلحقه من الحجامة عند خروج الدم فيئوله إلى الإفطار<sup>(٣)</sup>.

**الراجع:** بعد عرض أدلة الفريقين يتبين أن ما ذهب إليه الجمهور -رحمهم الله- من أن الحجامة لا تفسد الصوم هو الراجح لأن الحجامة دم خارج من الجسم، إلا أنه من الأولى أن يتركها الصائم؛ حتى لا يتعرض إلى ما يضعف جسمه والله أعلم.

### ثالثاً: وصول أي عين<sup>(٤)</sup> من خارج الجوف

اختلف الفقهاء في حكم وصول الغذاء أو الدواء أو غيرهما إلى داخل الجسم عن طريق غير الفم على قولين:

**القول الأول:** فساد الصوم بوصول أي عين - سواء غذاء أو دواء أو غيرهما- من

---

(١) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج٢، ص ١٦٩، العيني، البناية، ج٤، ص ٤٠، النووي، المجموع، ج٦، ص ٢٥٤، الصالح، عبد الله محمد الأحمد، ١٩٨٩م، تعارض النصوص وأثره في أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصيام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ج٢، ص ٧٥٩.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ج٢، ص ١٥٩.

(٣) إيمان، عبد الله إبراهيم، ١٤١٩هـ، فقه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في أحكام الزكاة والصيام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص ٣٨٢.

(٤) العين هنا تعني الطعام أو الشراب أو الدواء أو أي مادة أخرى من خارج الجسد تدخل إليه وتصل للجوف، عن طريق منفذ.

خارج الجسم إلى الجوف<sup>(١)</sup> المعتبر عندهم -سواء مباشرة أو بواسطة- جوفاً آخر وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup> -رحمهم الله-

**القول الثاني:** عدم فساد الصوم إلا بالمفطرات التي ورد فيها نص فقط وهو مذهب الظاهرية<sup>(٦)</sup>، وابن تيمية<sup>(٧)</sup>.

### الأدلة ومناقشتها

#### أدلة القول الأول:

١- ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإفطار مما دخل وليس مما خرج»<sup>(٨)</sup>.

(١) سوف يأتي بيان المقصود بالجوف وضوابطه عند الفقهاء بالمطلب التالي.

(٢) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٢، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣، ص ٤٣٣، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٧١.

(٣) القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٧، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٨، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٦.

(٥) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨.

(٧) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٢٣٣.

(٨) ضعيف رفعه: أخرجه أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، ط ١، م ١٣، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٤م، ج ٨، ص ٧٥، برقم ٤٦٠٢، وقال المحقق إسناده ضعيف، وقال ابن حجر: «في إسناده من لا يعرف» انظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القرقي، ط ١، م ٥، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج ٣، ص ١٧٨، وقال البيهقي، «لا يثبت مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم»، سنن البيهقي الكبرى، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم يخرج من أحد السبيلين وغير ذلك من دود أو حصاة أو غيرهما، ج ١، ص ١١٦، برقم ٥٦٦.

**والصحيح أنه موقوف عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: في الحجامة للصائم: «الفطر مما دخل وليس مما خرج»،** أخرجه البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، كتاب الصيام، باب الإفطار بالطعام وبغير الطعام إذا ازدرد عامد أو بالسقوط والاحتقان وغير ذلك مما يدخل جوفه باختياره، ج ٤، ص ٢٦١،

وجه الدلالة أن أي عين تدخل إلى الجسم تكون سبباً في إفساد الصوم<sup>(١)</sup>.

٢- ما روي عن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أخبرني عن الوضوء قال -صلى الله عليه وسلم-: «أسبغ الوضوء وخلل الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة أن استثناء حالة الصوم في المبالغة بالاستنشاق للاحتراز عن فساد الصوم، وإلا لم يكن للاستثناء معنى<sup>(٣)</sup>.

٣- لوجود معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف المعبر<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدلوا على أن النهي في الصيام عن الأكل والشرب والجماع، وليس عن وصول أي عين إلى داخل الجسد، وأنه لم يرد دليل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن وصول

---

برقم ٨٠٤٢، وابن شيبه، عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي، (ت ١٥٩هـ)، مصنف ابن أبي شيبه، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط ١، م ٧، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩، ج ٢، ص ٣٠٨، برقم ٩٣١٩، وذكره البخاري تعليقا، البخاري، صحيح البخاري، كتب الصيام، باب الحجامة والقيء، ج ٢، ص ٦٨٥، وقال الألباني: «أنه موقوف عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وسنده صحيح ورجاله ثقات رجال الشيخين» انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج ٤، ص ٧٩.

(١) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٧٥، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٢) صحيح: الترمذي، سنن الترمذي، محمد بن عيسى السلمي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، ج ٣، ص ١٥٥، وقال حديث حسن صحيح، أبي داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الإستنثار، ج ١، ص ٣٥، برقم ١٤٢، وقال الألباني صحيح، انظر: صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٩، الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الأطعمة، ج ٤، ص ١٢٣، برقم ٧٠٩٦، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣، الشيرازي، المهذب، انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٤) ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٥٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.



العين لداخل الجسم مفطرة فيبقى على الأصل وهو الإباحة<sup>(١)</sup>.  
**ونوقش** هذا الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وسلم- نهى عن المبالغة في الاستنشاق خشية وصول شيء للجوف فيكون سبباً في فساد الصوم<sup>(٢)</sup>.  
**والراجع** القول بفساد الصوم بوصول أي عين - سواء غذاء أو دواء أو غيرهما- من خارج الجسم إلى الجوف المعتبر وهو مذهب جمهور الفقهاء -رحمهم الله- ، لقوة ما استدلوأ به، ولأن هذا القول فيه الاحتياط لعبادة الصيام لاسيما وأنها ركن من أركان الإسلام فوجب الأخذ بأحوط الأقوال.  
**واتفق الفقهاء** من الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والشافعية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup> -رحمهم الله- على أن ما يدخل الجسد عن طريق المسام لا يعتبر مفسداً للصوم لما يلي:  
١- أن عائشة رضي الله عنها- قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم- «يدركه الفجر في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم»<sup>(٧)</sup>.  
**وجه الاستدلال** أن الاغتسال يجوز للصائم لفعل النبي صلى الله عليه وسلم-، ولا شك أن من اغتسل يجد في برودة الماء انتعاشاً لجسمه، وكذلك الدهن<sup>(٨)</sup>.  
٢- أن الإدهان لا ينافي الصيام لعدم وجود صورة المفطر أو معناه<sup>(٩)</sup>.  
٣- لأن ما يصل عن طريق المسام أثر الدهن وليس عينه<sup>(١)</sup>.

(١) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨، ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٢٣٤.

(٢) أبو سريح، أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٨٢.

(٣) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨.

(٥) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٧، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧.

(٦) المرداوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٦٩، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٤.

(٧) متفق عليه: أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب اغتسال الصائم، برقم ١٨٢٩، ج ٢، ص ٦٨١، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، برقم ١١٠٩، ج ٢، ص ٧٨٠.

(٨) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٤.

(٩) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦.

٤- لأن ما يدخل عن طريق المسام لا يدخل من منفذ مفتوح حتى يعد مفطراً<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### المطلب الثاني: بيان مفهوم الجوف والمراد به عند جمهور الفقهاء

إن تحديد الجوف الذي يفسد الصوم بوصول العين له من خارج الجسد أمر اجتهادي؛ فلم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة تحديد المراد بالجوف المتعلق بموضوع الصيام<sup>(٣)</sup>، وقد اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في تعينه، فمنهم من جعل أحكام الإفطار على كل ما يسمى جوفاً في بدن الإنسان، ومنهم من حصره بالمعدة وكل ما يصل إليها عن طريق مباشر أو واسطة، فلهذا كان من المهم تحقيق المراد بالجوف من حيث اللغة وعند الفقهاء والأطباء.

#### أولاً: معنى الجوف والبطن

**الجوف في اللغة:** الفراغ، وجوف كل شيء باطنه الذي يقبل الشغل والفراغ، والجوف المطمئن من الأرض، وجوف الإنسان بطنه، والأجوفان البطن والفرج<sup>(٤)</sup>.

**الجوف في الطب الحديث:** يوجد في جسم الإنسان تجاويف عدة، وهي لا تقتصر على التجويف الباطني الذي يطلق عليه في العادة لفظ الجوف، فيوجد في الجسم أيضاً التجويف الصدري، وفي القلب ذاته أربع تجاويف، وفي عظام الوجه تجاويف عدة تعرف بالجيوب الأنفية، وفي الجمجمة تجويف يشغله الدماغ وأغشية الدماغ، وهناك تجاويف أخرى كثيرة في جسم الإنسان غير ما ذكر، والجهاز الهضمي من أوله إلى آخره أنبوب مجوف، إلا أنه يضيق في مواضع مثل المريء، ويتسع في مواضع مثل المعدة<sup>(٥)</sup>.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧.

(٣) العثماني، محمد رفيع، ضابط المفطرات في مجال التداوي، مكتبة دار العلوم، كراتشي باكستان، ١٤٢٠هـ، ص ١٧، باشا، حسان شمسي، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ٢٥٣.

(٤) انظر: الفيومي، المصباح المنير، ص ٤٥، أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص ١٤٨، ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٣٤، الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ٥٠.

(٥) سنل، ريتشارد، التشريح السريري لطلبة الطب، ترجمة محمد أحمد، ط ٢، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٢٢٥، باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه

**البطن في اللغة:** فضاء الشيء وجوفه<sup>(١)</sup>، وبطن الوادي داخله<sup>(٢)</sup>، والبطن الجوف يقال بطن كل شيء جوفه، وبطن الإنسان خلاف الظهر، وهو ما انحصر بين الخاصرتين عرضاً، وما بين العانة ونهاية عظم الصدر طولاً<sup>(٣)</sup>.

**البطن في الطب الحديث:** البطن هو الجزء الذي ينحصر بين عضلة الحجاب الحاجز من أعلى، وبين الحجاب الحوضي من أسفل. ويحده من الخلف العمود الفقري والعضلات المحيطة به، وما يسمى بجدار البطن الأمامي.

وينقسم البطن إلى جزئين رئيسيين وهما:

أ- تجويف البطن الحقيقي وهو الجزء الأكبر، ويقع أعلى الجزء السفلي المعروف بتجويف البطن الحوضي.

ب- التجويف الحوضي ويحتوي على أجزاء من الجهاز البولي وغيرها<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: الجوف المعتبر في أحكام الصيام في الفقه الإسلامي

توجد في جسم الإنسان عدة تجاويف كما ذكرنا من قبل، ولذلك أصبح من المهم تعيين وتحديد الجوف الذي يقصده الفقهاء -رحمهم الله-، ويعتبرون الصوم فاسداً بوصول عين له من الخارج، على اختلاف مذاهبهم، حتى يتمكن من الوقوف على حكم كل ما يدخل إلى هذه التجاويف، مما يفسد الصوم ومما لا يؤثر فيه<sup>(٥)</sup>.

### مذهب الحنفية والمالكية في الجوف المعتبر

مراد الحنفية والمالكية بالجوف الذي يحصل فساد الصوم عند وصول العين إليه - سواء كانت العين مما يؤكل عادة، أم كانت مما لا يؤكل كالحجر والحديد- يتضح من تتبع نصوصهم وضوابطهم في المسائل والجزئيات التي أوردوها في كتبهم فيما يكون سبباً

---

الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ٢٥٤.

(١) المناوي، محمد عبد الرؤوف، (ت ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م، ص ١٣٥.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ٢٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٣، قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ٨٨.

(٤) عبد الملك، شفيق، مبادئ علم التشريح ووظائف الأعضاء، دار الفكر العربي، ص ٢٢٧، البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٣.

(٥) العثماني، ضابط المفطرات في مجال التداوي، ص ٢١.

للفطر، فعلم بعد هذا التتبع أن الجوف المعتبر عندهم هو الحلق والمعدة والأمعاء<sup>(١)</sup>؛ أما التجاويف الأخرى التي في جسم الإنسان، فما كان له مسلك إلى أحد هذه التجاويف الثلاثة - بحيث إذا وصلت عين من خارج الجسم إلى جوف من تجاويف الجسم فوصلت منه إلى الحلق أو المعدة أو الأمعاء - فيعتبر أيضاً جوفاً معتبراً تبعاً له، ويأخذ حكمه، وما لم يكن بينه وبين الحلق والمعدة والأمعاء مسلك من تجاويف الجسم الأخرى، فليس جوفاً معتبراً عندهم<sup>(٢)</sup>.

فيظهر من هذا أن ما يفسد الصوم عندهم هو وصول عين إلى الجوف المعتبر وهو الحلق والمعدة والأمعاء<sup>(٣)</sup>.

### مذهب الشافعية في الجوف المعتبر

أما الشافعية فقد عمّموا المراد بالجوف في موضوع الصيام، فقالوا إن كل ما يسمى جوفاً في جسم الإنسان هو جوف معتبر في نفسه يفسد الصوم عند وصول العين له، سواء كان له مسلك إلى الحلق أو المعدة أو الأمعاء، أم لا<sup>(٤)</sup>، وقد اشترط بعض الشافعية أن يكون في الجوف المعتبر قوة، تحيل<sup>(٥)</sup> الواصل إليه من دواء أو غذاء، أو أن يكون ذلك الجوف

---

(١) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦، الموصلي، الإختيار، ج ١، ص ١٧٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢٣، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣.

(٢) الموصلي، الاختبار، ص ١٧٢، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣، ص ٤٣٣، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٧.

(٣) انظر: شكل (١)، ص (١٨٨).

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧، الشريبي، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٨، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٦.

(٥) فسر المقصود بالإحالة الدكتور محمد البار بأنها القدرة على الهضم. انظر: البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ٢٠٦.

طريقاً للجوف الذي يحيل الدواء أو الغذاء<sup>(١)</sup>، والدماغ عند بعض الشافعية جوف محيل لما يصل إليه من دواء وغذاء<sup>(٢)</sup>.

فظهر أن كل ما يسمى جوفاً في جسم الإنسان يعتبر جوفاً معتبراً في أحكام الصيام، عند أكثر الشافعية، وعند بعضهم يشترط أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء والدواء.

### مذهب الحنابلة في الجوف المعتبر

المقصود بالجوف عند الحنابلة هو الحلق والمعدة والأمعاء والدماغ، فهم في مذهبهم موافقون للحنفية والمالكية إلا أنهم أضافوا الدماغ واعتبروه جوفاً لأن الواصل إليه يغذيه عندهم<sup>(٣)</sup>.

فتبين أن وصول العين وإن كانت مما لا يتغذى بها- إلى الحلق أو المعدة أو الأمعاء أو الدماغ سواء مباشرة أو عن طريق جوف آخر في جسد الإنسان يفسد الصوم بوصولها عندهم.

### الخلاصة

اتفقت المذاهب الأربعة على أصول بخصوص المنفذ المعتبر إلى الجوف وهي<sup>(٤)</sup>:  
**الأصل الأول:** أن فساد الصوم إنما يحصل إذا وصل الشيء المفطر إلى الجوف المعتبر من المنفذ المعتبر، ولا يحصل فساد الصوم إذا لم يصل إليه-أي الجوف-ولا إذا وصل الشيء الداخل من منفذ غير معتبر.

**الأصل الثاني:** أن كل ثقب وفتحة في ظاهر الجسم ليس لها مسلك إلى الجوف

---

(١) الشريبي، مغني المحتاج، ج٢، ص١٥٥، الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص١٦٦، النووي، المجموع، ج٦، ص٢١٨، الغزالي، الوسيط، ج٢، ص٥٢٥.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص١٦٧، النووي، المجموع، ج٦، ص٢١٨، الغزالي، الوسيط، ج٢، ص٥٢٦.

(٣) البهوتي، كشف القناع، ج٢، ص٣٨٨، ابن قدامة، الكافي، ج١، ص٤٥٧، البهوتي، شرح منتهى

الإرادات، ج٢، ص٣٦٠، ابن قدامة، المغني، ج٣، ص٣٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص٥٧٩.

(٤) العثماني، ضابط المفطرات في مجال التداوي، ص٥٤.

المعتبر لا مباشرة ولا بواسطة قناة أو جوف آخر، فهي منفذ غير معتبر سواء كانت الفتحة خلقية أو غير خلقية.

**الأصل الثالث:** أن المنافذ التي توجد في ظاهر الجسم إلى باطنه منها ما هو منفذ ظاهر كالفم والدبر والأنف، ومنها ما فيه خفاء كالعين والأذن فاختلّفوا فيها، وسبب خلافهم هو أنهم اعتمدوا على مداركهم الفقهية المحضة، والأصل فيه قول الأطباء إذا كان يصل منه شيء إلى الجوف ويعتبر منفذاً له، لأنه من باب الطب والتشريح<sup>(١)</sup>.  
وبعد هذا التمهيد نبدأ بذكر المباحث المتعلقة بما يعتبر مفطراً وما لا يعتبر من المفطرات في ضوء ما استجد في وقتنا المعاصر.

\*\*\*\*

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣، ص ٤٨٨، العيني، البناية، ج ٤، ص ٦٧.

## المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بما يدخل الفم

في هذا المبحث دراسة لما استجد من مسائل الصيام تتعلق بما يدخل إلى الفم والحلق، من أشياء، وأثر ذلك على الصوم من حيث صحته وفساده، وذلك في المطلبين التاليين:

### المطلب الأول: استخدام المواد التي لا تتجاوز الفم للصائم

إن ما يدخل الفم ويكون في حده الظاهر منه وهو مخرج الحاء، ولا يتجاوز الحلق<sup>(١)</sup> إلى المعدة، لا يكون سبباً لفساد الصوم، لما ثبت من النصوص والآثار الدالة على ذلك.

١- ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه- أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه- قال: هششت<sup>(٢)</sup> فقبلت وأنا صائم فجنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم- فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:- «أرأيت لو تميمضت ماء وأنت صائم؟ قال: -أي عمر- فقلت: لا بأس بذلك، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم- فَمَهَ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

**ووجه الدلالة** أن في هذا الحديث إشارة ظاهرة إلى أن المضمضة لا تنقض الصوم

---

(١) الفم هو فتحة ظاهرة في الوجه ورائها تجويف يحتوي على جهاز المضغ والنطق، وهو ما بين باطن<sup>١</sup> الشفتين والحلق، ويمتد الفم من الفتحة بين الشفتين وينتهي إلى الحلق بزائدة تتدلى منه وتعرف باسم اللهاة. انظر: أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص ٧٠٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية، ج ٣٢، ص ٢١٠، بيرم، عبد الحسين، الموسوعة الطبية العربية، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٦٢، السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤. انظر شكل (٢) ص (١٨٩).

(٢) أي فرحت واشتهيت، انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ٣٦٥.

(٣) أي فماذا عليك للاستفهام. انظر: آبادي، محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٧، ص ٩.

(٤) صحيح: أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، ج ٢، ص ٣١١، برقم ٢٣٨٥، وقال الألباني: «حديث صحيح»، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٥٣، ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب الصوم، باب قبلة الصائم، ج ٨، ص ٣١٣، برقم ٣٥٤٤، ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، باب تمثيل النبي صلى الله عليه وسلم قبلة الصائم بالمضمضة منه بالماء، برقم ١٩٩٩، ج ٣، ص ٢٤٤.

وهي أول الشرب، وتحريك الماء في الفم ليس سبباً للفطر ما لم يتجاوز هذا الماء الحلق إلى المعدة<sup>(١)</sup>.

٢- ما روي عن عامر بن ربيعة -رضي الله عنه- قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم- يستاك وهو صائم ما لا أحصي أو أعد»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال** بهذا الحديث أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم- دلّ على جواز استخدام السواك للصائم مطلقاً ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم- بين السواك الرطب واليابس، وأقصى ما يخشى من السواك الرطب هو أن يتحلل من أجزائه شيء فيختلط مع اللعاب بالفم، ويكون حكم ذلك الشيء المختلط مع الريق كماء المضمضة فإذا قذفه من فمه لا يضره بعد ذلك أن يبتلع ريقه<sup>(٣)</sup>.

٣- ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- لما سئل عن تذوق الطعام للصائم، أنه قال: «لا بأس أن يتطعم القدر أو الشيء»<sup>(٤)</sup>.

وقد اتفق الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله- على أن ما يدخل الفم ويكون في حده الظاهر منه، ولا يتجاوز الحلق إلى المعدة، أنه لا يكون سبباً لفساد الصوم، فلا يفسد الصوم إذا وضع الصائم الشيء في فمه سواء كان مائعاً أو جامداً بشرط أن لا يتجاوز فمه إلى ما بعد الحلق.

(١) أبادي، عون المعبود، ج٧، ص٩.

(٢) البخاري تعليقا، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب السواك الرطب واليابس للصائم، ج٢، ص٦٨٢.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص١٥٩.

(٤) البخاري تعليقا، صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب اغتسال الصائم، ج٢، ص٦٨١.

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٢، ص٤٨٩، الزيلي، تبيين الحقائق، ج٢، ص١٨٤، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص٣٤٨.

(٦) الحطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص٣٣٠، الخرشي، حاشية الخرشي، ج٣، ص٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٢، ص١٥٤.

(٧) الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص١٧٠، النووي، المجموع، ج٦، ص٢٢١، الشربيني، مغني المحتاج، ج٢، ص١٥٧.

(٨) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٢، ص٣٦١، الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص٥٧٩، البهوتي، كشف القناع، ج٢، ص٣٩٢.



وفي ما يلي ذكر بعض ما استجد في هذا الباب من أمور وبيان أحكامها وأقوال العلماء فيها.

### أولاً: العلك<sup>(١)</sup>

تكلم الفقهاء عن حكم العلك للصائم، ولقد كانت في وقتهم مادة طبيعية لم تدخلها الصنعة، وقالوا: إن كانت تتحلل وتنقتت بالمضغ وتختلط أجزاؤها باللعب فتصل إلى الجوف فإنها تفسد الصوم، وإن كانت قوية لا تحلل ولا تنقتت بالمضغ فإنها تكره للصائم ولا يفسد الصوم بها<sup>(٢)</sup>.

وعللوا كراهتها للصائم، لأنها سبب للتهمة بالإفطار، لأن من رآه من بعيد يظنه أكلاً، وكذلك لأنها تجمع الريق وتورث العطش<sup>(٣)</sup>.

وانطلاقاً مما ذكره الفقهاء يتبين لنا حكم العلك الموجود في وقتنا المعاصر بمعرفة أوصافه ومكوناته.

فمعظم أنواع العلكة الموجودة في هذه الأيام من النوع الصناعي، فهي تحتوي على مواد سكرية، ونكهات للفواكه أو نباتات أخرى، وتحتوي أيضاً على صبغات طبيعية أو مصنعة كيميائياً، وكل هذه المواد تتحلل داخل الفم عندما تختلط باللعب فتصل بعدها إلى المعدة<sup>(٤)</sup>.

فظهر لنا حكم هذا النوع من العلكة الحديثة أنها تفسد الصوم عند الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup> -رحمهم الله- إلا إذا وجد نوع من أنواع

---

(١) علك الشيء يعلكه علكاً مضغه ولجلجه، والعلك ضرب من صمغ الشجر كاللبان يمضغ فلا ينماع والجمع علوك و أعلاك. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٧٠.

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٩، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٨، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١.

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٨٥، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٢٨، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٤.

(٤) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٧٧.

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٩، العيني، البناية، ج ٤، ص ٦٨، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٨٥.

(٦) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٣٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٢٢، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٨.

العلكة ليس فيها مواد سكرية ولا نكهات ولا أصباغ بحيث لا يتحلل منها شيء إلى المعدة فيكون حكمه أنه لا يفسد الصوم، كأن يمضغ الصائم قطعة من المطاط الرخو، ولكنه مع هذا يكره على الصحيح لصائم لما يورثه من جلب للعطش، ولأنه يجلب التهمة بالإفطار، لأن من رآه من بعيد يظنه يأكل، والمسلم مأمور بدفع التهمة عن نفسه. - والله أعلم -.

### ثانياً: معجون الأسنان

كان الناس في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- يستعملون السواك باعتباره الوسيلة المستخدمة آنذاك في تنظيف الفم والأسنان.

ولقد تحدث الفقهاء المتقدمون عن حكم استعمال السواك للصائم، فذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup>، إلى جوازه للصائم في أي وقت، وقال الشافعية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>، بكرهته بعد الزوال للصائم.

### ولقد استدلت الحنفية والمالكية بما يلي:

١- ما رواه أبو هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٨، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٣، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٦١.

(٢) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٤٠٠، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٤.

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ٢٦٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ١٨٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٤) القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٤١، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٣٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٦٧.

(٥) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٦٦، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢٢، النووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٦) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٥، المرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ١١٨، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ٤٢.

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، ج ١، ص ٣٠٣.

٢- وما روي عن عامر بن ربيعة قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم- يستاك وهو صائم ما لا أحصي أو أعد»<sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال** أن هذه الأدلة تؤكد أن السواك مستحب للصائم في جميع النهار، وخصوصاً عند الصلاة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم-.

### واستدل الشافعية والحنابلة بما يلي:

حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: «الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم مرتين والذي نفسي بيده لخلوف<sup>(٢)</sup> فم الصائم أطيب عند الله تعالى من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي الصيام لي وأنا أجزي به والحسنة بعشر أمثالها»<sup>(٣)</sup>.

**وجه الاستدلال** أن رائحة فم الصائم تكون كريهة، وتشتد كراحتها بعد الزوال، واستعمال السواك يزيل هذه الرائحة التي هي عند الله أطيب من ريح المسك<sup>(٤)</sup>.

**واعترض عليه** أن الخلوف يحدث من تصاعد الأبخرة من المعدة عند خلوها، فلا يزيل هذه الرائحة السواك حتى وإن استعمله الصائم لأن محل هذه الرائحة المعدة وليس الفم<sup>(٥)</sup>.

**والراجع** هو ما ذهب إليه الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup> لقوة أدلتهم، وبناءً عليه يجوز السواك للصائم في أي وقت، سواء كان سواكاً يابساً أو رطباً ليناً، شرط إلا ينفصل منه

---

برقم ٨٤٧، واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب السواك، ج ١، ص ٢٢٠، برقم ٢٥٢.

(١) سبق تخريجه: ص (٩١).

(٢) الخلوف تغير ريح الفم لتأخر الطعام. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٩٣.

(٣) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب فضل الصوم، ج ٢، ص ٦٧٠، برقم ١٧٩٥.

(٤) النووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣٤، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٥.

(٥) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٦٧.

(٦) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ٢٦٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ١٨٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٧) القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٤١، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٣٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٦٧.

شيء، فإن انفصل منه شيء لفظه خارج فمه؛ فإن ابتلعه عامداً فسد صومه لدخول عين محسوسة إلى الجوف<sup>(١)</sup>. - والله أعلم.

وفي عصرنا هذا، جدّ استخدام أدوات حديثة لتنظيف الأسنان، وقد شاع استخدامها بين أكثر الناس هذه الأيام، وهي ما يعرف بفرشاة الأسنان ومعجونها، فيلحق حكمها بمسألة السواك للصائم، فاستعمال الصائم لها لا يفضي إلى فساد صومه، بشرط أن يحترز منها بحيث لا يصل شيء من المعجون أو الدم المصاحب له أحياناً إلى جوف الصائم؛ فإن وصل إلى جوف الصائم شيء منه فسد صومه إذا كان عامداً. ومن الأفضل أن يكون استعمال معجون الأسنان بعد السحور، وقبل الإمساك؛ فهذا هو الأحوط لعبادة الصوم؛ ولأن المعتاد استعمال الفرشاة والمعجون لتنظيف الفم وإزالة الفضلات بعد تناول الطعام<sup>(٢)</sup>.

وقال بجواز استخدام معجون الأسنان للصائم بشرط التحرز عند استخدامه، حتى لا يصل منه شيء للجوف الكثير من العلماء المعاصرين<sup>(٣)</sup>، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي بجمعه<sup>(٤)</sup>، وأوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٥)</sup>، كما أفتى به كلٌّ من: الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٦)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(١)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٢)</sup>. - والله

(١) عقلة، محمد، الصيام محدثاته وحوادثه، دار البشير، الأردن، ١٩٨٩م، ص ٢٣٣.

(٢) عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٣٤، الجمال، محمد أيمن، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص ٢١٣، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ٢٣٤.

(٣) وهم الشيخ عبد الله بن جبرين، عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٣٩٧، والدكتور صالح الفوزان، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩٦، والدكتور محمد عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ط ٢، دار الرسالة الحديثية، عمان، ١٩٨٥، ص ٢٣٣، والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والإعتكاف، ص ١٢١.

(٤) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ٤٥٣.

(٥) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، المنعقدة بالرباط، ١٩٩٧، ط ١، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٦٣٨.

(٦) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٦٠.

أعلم.-

### ثالثاً: معالجة الأسنان للصائم

يقصد بمعالجة الأسنان للصائم جميع أنواع العلاجات التي تتعلق بالأسنان واللثة، سواء كانت هذه المعالجة حفر السن أو خلعه أو معالجة اللثة مما قد يصيبها من الأمراض. والذي يظهر في حكم هذا النوع من العلاجات، في زمن الصوم، أنها جائزة ولا يفسد الصوم بها؛ لعدم وصول العين إلى الجوف المعتبر وهو الجهاز الهضمي؛ ولأن الفم لا يعتبر عند الفقهاء -رحمهم الله- جوفاً يفسد الصيام بما وصل إليه.

إلا أنه يجب عليه أن يتحرز من دخول شيء أثناء العلاج إلى جوفه، وأن يخرج ما بقي في فمه من مواد أو دم بالمضمضة بالماء حتى يزيل أثره؛ فإن دخل شيء إلى جوفه سواء كان برادة أسنانه، أو الدم الخارج من اللثة بسبب جرح فيها أو بسبب خلع السن، أو المواد المستخدمة في العلاج، فسد صومه وعليه القضاء؛ وإذا دخل شيء بغير قصده وإرادته فلا حرج عليه إن شاء الله لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٣)</sup>.

والقول بجواز معالجة الأسنان للصائم هو الموافق لأصول المذاهب، من الحنفية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> -رحمهم الله-؛ لعدم وصول العين إلى الجوف المعتبر

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٣٥١.

(٢) الزحيلي، فتاوى معاصرة، ص ٣٤.

(٣) صحيح: ابن ماجه، محمد بن يزيد الغزويني، (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ج ١، ص ٦٥٩، برقم ٢٠٤٣، وقال الألباني حديث صحيح، صحيح سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٤٧، ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، باب فضل الأمة، ج ١٦، ص ٢٠٢، برقم ٧٢١٩، والحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطلاق، ج ٢، ص ٢١٦، برقم ٢٨٠١، ووافقه الذهبي.

(٤) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٧٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٥) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٣١، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، الخرشي، حاشية

عندهم؛ ولأن الفم لا يعتبر جوفاً.

وهذا القول هو ما أخذ به الكثير من الفقهاء المعاصرين، وقرره مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٣)</sup>، وأوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٤)</sup>، وأفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٥)</sup>، والشيخ حسنين مخلوف<sup>(٦)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٧)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٨)</sup>، والدكتور محمد عقلة<sup>(٩)</sup>.

ومن الأفضل أن يكون إجراء هذه المعالجات بعد الإفطار وهذا هو الأحوط لعبادة الصيام، إلا إن كانت حالته المرضية توجب عليه القيام بهذه المعالجات في وقت صومه، ولا تسمح له بالتأخير، أو أن يكون وقت إجراء هذه المعالجات في الصباح فقط، فيجب عليه عندئذ أن يكون شديد الاحتراز حتى لا يدخل شيء منها إلى جوفه. -والله أعلم-.

#### رابعاً: استخدام دواء الغرغرة وبخاخ الفم

الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

(١) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٧١، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢١، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥.

(٢) الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، البيهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، البيهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٣) قرار رقم (١٠٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٥٩.

(٦) مخلوف، حسنين محمد، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، ط ٥، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٧٥، هو حسنين محمد مخلوف، مفتي الديار المصرية سابقاً، وعضو جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف، ورئيس جمعية النهوض بالدعوة الإسلامية، ولد سنة ١٨٩٠م، وله العديد من البحوث والكتب منها، المواييث في الشريعة الإسلامية وصفوة البيان لمعاني القرآن، وتوفي سنة ١٩٣٦م. انظر: ترجمته لسيد علي الغايانتي في مقدمة الكتاب، ص ٥.

(٧) العثيمين، فتاوى في أكامام الصيام لأبن العثيمين، ص ٢٥٣.

(٨) الزحيلي، فتاوى معاصرة، ص ٣٧.

(٩) عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢١٦.

إن اختلاط اللعاب بغيره سواء كان دماً أو ماءً أو دواءً، أو رذاذاً من بخاخ العلاج الموضوعي للفم، أو البخاخ المعطر للفم، لا يفسد الصوم إذا تحرز منه الصائم واجتنب ابتلاعه حتى لا يصل إلى جوفه، وعليه أن يزيل ما يبقى من أثره بالمضمضة بالماء بعده حتى لا يبتلع بقاياها العالقة بالفم، لأن ما يفسد الصوم هو وصول العين إلى الجوف، وذكر الفقهاء - رحمهم الله - أن من اختلط لعابه بشيء آخر فعليه أن يخرج من فمه، وقالوا يجب عليه لفظه من فمه ولا يحكم بفساد الصوم لمجرد اختلاط اللعاب بغيره ما لم يبتلعه ويصل جوفه<sup>(١)</sup>.

والأحوط أن يترك استخدام هذه المواد إلى ما بعد إفطاره إن استطاع ذلك، لأنه الأحوط لعبادة الصيام.

**والقول بجوازه مبني على ما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup> - من أن ما يفسد الصوم هو وصول العين إلى الجوف، وأن الفم لا يعتبر جوفاً يفسد ما وصل إليه الصيام، وقد نص على جواز استخدام دواء الغرغرة وبخاخ الفم للصائم قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٦)</sup>، وما أوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٧)</sup>، وأفتى الشيخ محمد العثيمين بجواز استخدام دواء الغرغرة للصائم<sup>(٨)</sup>، وكذلك أفتى الدكتور صالح الفوزان بجواز استخدام البخاخ المعطر للفم للصائم<sup>(٩)</sup> - والله**

(١) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٧، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٩، القرافي، النخيرة، ج ٢، ص ٣٢٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٤، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢١، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٧٠، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦١، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٢.

(٢) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الخرخشي، حاشية الخرخشي، ج ٣، ص ٣٢.

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٧.

(٥) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٦) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٧) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة

الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٨) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٩٠.

(٩) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥٠١.

\*\*\*

### المطلب الثاني: حكم استخدام المواد التي تمتص بالفم في زمن الصوم

ظهرت في زمننا بعض الأدوية والمواد التي تستخدم داخل الفم؛ وتوضع تحت اللسان أو عليه أو على اللثة وتذوب عن طريق امتصاص الجسم لها، ويبين هذا المطلب التوضيح لهذه المستحضرات وحكم استخدام الصائم لها.

#### الحبة لعلاج الذبحة الصدرية: [Angina Pectoris]

تستخدم هذه الحبة لعلاج حالات تصيب مرضى القلب، وهي ما تسمى بالذبحة الصدرية؛ وتطلق كلمة الذبحة الصدرية على الألم الذي يحدث في الصدر بسبب نقص تروية الدم والأكسجين للقلب نتيجة المجهود العضلي أو التنفسي، ويزول الألم بتوقف المريض عن الجهد، أو وضع حبة تحت اللسان تسمى «النيتروغليسرين»، وهناك بخاخ «النيتروغليسرين» وهو من الأدوية الحديثة التي تستعمل في مثل هذه الحالات<sup>(١)</sup>. وهذه الحبة أو البخاخ ما أن يوضع تحت اللسان حتى يمتصه الجسم مباشرة عن طريق الأغشية المخاطية الموجودة تحت اللسان، فتصل إلى الدم مباشرة فينتقل بعدها عبر الأوعية إلى الشرايين التاجية في القلب فيؤدي وظيفته<sup>(٢)</sup>.

#### المرهم والبخاخ الموضعي للفم

توجد أنواع من الأدوية والمرام التي توضع على اللسان أو أجزاء الفم الداخلية

---

(١) عندما تقل كمية الدم والأكسجين الواصلة للقلب تزيد الحاجة إليهما، فتحدث أعراض الذبحة الصدرية؛<sup>١</sup> وهي الإحساس بالألم في منتصف الصدر ينتشر إلى الكتف الأيسر والذراع الأيسر، وأحياناً إلى الرقبة والفكين، ويستمر الألم عدة دقائق إلى عشرين دقيقة. انظر: بابلي، الدكتورة ضحى بنت محمود، الذبحة الصدرية، الموسوعة الصحية، ط١، مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٣٩٨، وهي استشارية طب الأسرة في مستشفى الملك خالد الجامعي بالرياض، باشاء، الدليل الطبي والفقهي للمريض في شهر رمضان، ص١.

(٢) باشاء، حسان شمسي، كيف تقي نفسك من أمراض القلب، ج٣، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت،



وتستخدم كعلاج موضعي لبعض الالتهابات والفطريات الموجودة في الفم. وهذه الأنواع من الأدوية التي توضع على اللسان أو أجزاء الفم الداخلية يقوم الجسم بامتصاصها بطريقة مباشرة عن طريق الأغشية المخاطية الموجودة على اللسان أو بواسطة مسامات الفم<sup>(١)</sup>.

هذا ما يذكره الأطباء حول هذه المسألة فما هي مشروعية استخدام هذا النوع من الدواء، وهل يعد مفسداً للصيام؟

بعد تصور هذه الأدوية من الناحية الطبية، نستطيع أن نقول إن وضع هذه الأدوية لا يعتبر مفسداً للصيام، وهذا القول مبني على ما أصله الفقهاء -رحمهم الله- في ضوابط ما يفسد الصوم وما لا يفسده، لتحقق أمرين في هذا النوع من الدواء.

**الأمر الأول:** أنه لم يصل إلى الجوف المعتبر عندهم، فلقد اتفق الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup> -رحمهم الله- على أن الفم لا يعتبر جوفاً يفسد الصوم بوصول العين له، ما لم تتجاوز العين عمداً الفم فعندها يفسد الصوم لوصلها إلى الجوف المعتبر.

**الأمر الثاني:** أن هذه الأنواع من الأدوية يمتصها الجسم امتصاصاً عن طريق المسامات الموجودة في الفم، ولا يصل منها شيء إلى المعدة أو إلى ما بعد الحلق، ولقد اتفق الفقهاء من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية<sup>(٨)</sup>، والحنابلة<sup>(٩)</sup> -رحمهم الله- على أن ما

(١) عبد الملك، مبادئ علم التشريح ووظائف الأعضاء، ص ٢٢٤.

(٢) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٣) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١.

(٤) الشربيني، نهاية المحتاج، ج ٢، ص ١٦٥، الرملي، مغني المحتاج، ج ٣، ص ١٥٥.

(٥) الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٦) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦، الزيلعي، تبيين

الحقائق، ج ٢، ص ١٦٦.

(٧) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الصاوي،

بلغة السالك، ج ١، ص ٤٦٣.

يدخل الجسد عن طريق المسام لا يعتبر مفسداً للصوم، لما علم من جواز اغتسال الصائم، ولعدم وجود صورة المفطر أو معناه لما يدخل عن طريق المسام، وأن ما يصل الجسم أثر الدهن وليس عينه، ولا يدخل من منفذ مفتوح حتى يعد مفطراً. والقول بالجواز هو ما نص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٣)</sup>، وما أوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٤)</sup>، والدكتور محمد الألفي<sup>(٥)</sup>، والشيخ هيثم الخياط<sup>(٦)</sup>. ولكن يجب على المريض أن يتحرز عند استخدامه فإن شعر بوجود أجزاء منه في فمه فيجب عليه لفظها خارج فمه، وأن يغسل فمه بعدها بالماء حتى يمحو أثرها، بشرط ألا يؤثر هذا على صحته سلباً. - والله أعلم -.

\*\*\*\*

---

(١) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٧، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٨.

(٢) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧، المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٦٩، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧.

(٣) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٦.

(٦) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٩٨.

### المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالتنفس

استحدثت في هذا العصر أشياء كثيرة يستخدمها الصائمون أثناء الصيام، وتدخل أجزاء منها إلى الجهاز التنفسي بشكل مباشر، بقصدٍ أو بغير قصد؛ ومن هذه الأشياء: البخاخات بأنواعها، الأكسجين الصناعي، الدخان، أو بعض أنواع العطور الطيارة...؛ ففي هذا المبحث دراسة لمدى تأثير هذه الأمور على صحة الصيام، وذلك في المطالب الثلاثة الآتية:

#### المطلب الأول: حكم استخدام بخاخ وكمام الربو للصائم

الربو [Asthma] مرض تنفسي يعزى سببه إلى الحساسية، وقد تكون الوراثة عاملاً مسبباً له في بعض حالاته، ويتميز الربو بنوبات متكررة من صعوبة التنفس<sup>(١)</sup>. والربو حالة تكون فيها المسالك الهوائية داخل الرئة ملتهبة وبالتالي تكون أكثر حساسية لعوامل محددة تعرف باسم المحفزات مثل التمارين الرياضية، والأدخنة، والغبار، والروائح التي تجعل المسالك الهوائية تضيق، مما يخفض كمية الهواء الجاري فيها ويجعل الشخص يعاني من ضيق التنفس<sup>(٢)</sup>.

ويسمى العلاج لهذه النوبات بالأدوية المفرجة، وهي تعطى عن طريق بخاخ يعمل على إرتخاء العضل في جدران المسالك الهوائية مما يسمح بانفتاح المسالك الهوائية، ودخول الهواء وخروجه بسهولة أكبر، وتتكون المادة العلاجية من سائل مضغوط يحتوي على ماء ومواد كيماوية عالقة<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على ما تقدم فقد أثبتت هذه المسألة في هذا العصر من الناحية الشرعية؛ فهل يجوز للمريض المصاب بنوبات الربو أن يستخدم البخاخ والكمام وهو صائم، أم أنه يعد

---

(١) تحدث هذه النوبات عند القيام بجهد ما، وتارة عند الراحة، وكثيراً ما تحدث هذه النوبات ليلاً وفجأة. انظر: بيرم، الموسوعة الطبية العربية، ص ١٥٩، الجمعية الطبية البريطانية، الدليل الطبي للأسرة «الربو»،

ترجمة جولي صليبيا، طبعة أكاديمياً انترناشيونال، بيروت، ص ٧.

(٢) الجمعية الطبية البريطانية، الدليل الطبي للأسرة «الربو»، ص ٩.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠.

من المفطرات؟

اختلف العلماء المعاصرون بشأن البخاخ والكمام ومدى تأثيره على الصيام إلى

قولين:

**القول الأول:** أن استخدام البخاخ والكمام لا يفسد الصوم؛ وهو ما أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>، وما أفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٣)</sup>، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** أن استخدام البخاخ والكمام يفسد الصيام؛ وهو ما أفتت به وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت<sup>(٥)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٦)</sup>، والشيخ محمد السلامي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الفوزان، صالح، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ط١، دار المؤيد، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص ١٠١.

(٢) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٦٥.

(٣) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لأبن العثيمين، ص ٢١١.

(٤) وهم: الدكتور محمد عقله، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٢٦، والدكتور حسان باشا، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر رمضان، ص ٤١، وأكثر المجتمعين في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة المنعقدة في الرباط، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة، المنعقدة بالرباط، ١٩٩٧م، ص ٦٣٩.

(٥) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية في الكويت، ج ٩، ص ٨١.

(٦) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٧) مفتي الجمهورية التونسية. انظر: السلامي، محمد مختار، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣١.

(٨) وهم: الدكتور فضل حسن، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والإعتكاف، ص ١١٥، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٧٥، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٣٩.

## الأدلة ومناقشتها

### أدله المجيزين:

- ١- إنّ هذا البخاخ شيء يتطاير ويتبخر ويزول وحدود وصوله هي الرنتان ولا يصل منه شيء إلى المعدة<sup>(١)</sup>.
- ويعترض عليه بأن طريقة استخدام هذا الدواء هي أن يأخذ الشخص المصاب بالنوبة شهيقاً عميقاً ويضغط على البخاخ في ذات الوقت، وعندئذ يتطاير الرذاذ ويدخل عن طريق الفم إلى البلعوم الفموي<sup>(٢)</sup>، ومنه إلى القصبة الهوائية<sup>(٣)</sup>، ويذكر الأطباء أن هذا الرذاذ يصل منه شيء قليل إلى المريء ومنه إلى المعدة<sup>(٤)</sup>.
- ٢- إنّ هذا البخاخ والكمام لا يشكل غذاءً ولا شرباً للمريض بوجه من الوجوه<sup>(٥)</sup>.
- ويعترض عليه أن فساد الصوم يتحقق بوصول أي عين إلى الجوف المعتبر حتى وأن كانت لا تؤكل أو تشرب بالعادة<sup>(٦)</sup>.
- ٣- أن ما يصل إلى المعدة من بقايا رذاذ هذا البخاخ كمية ضئيلة جداً لا تؤثر على

---

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢١٢.

(٢) [Pharynx] البلعوم: وهو تجويف عضلي يعتبر ملتقى لعدة أقسام، القسم الأول الأنفي، القسم الثاني الفموي، القسم الثالث الحنجري، ويقوم البلعوم بتمرير الطعام إلى المريء، والهواء إلى القصبة الهوائية. انظر: سوزان، انجل اريلي، كيف يعمل جسمك، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، ط ١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١١٤. انظر: شكل (٣) ص (١٩٠) وشكل (٤) ص (١٩١).

(٣) القصبة الهوائية [Trachea]: وهي أنبوبة اسطوانية عضلية غضروفية تلي الحنجرة مباشرة وتتكون من جملة حلقات غضروفية غير كاملة من الخلف، وتنقسم من أسفلها إلى قسمين لكل رئة قسم. انظر: عبد الهادي، عائدة وصفي، فسيولوجيا جسم الإنسان، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٧٨. انظر: شكل (٣) ص (١٩٠) وشكل (٤) ص (١٩١).

(٤) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٩، باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٥) الفوزان، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرض، ص ١٠٢.

(٦) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧١، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨.

## الصوم<sup>(١)</sup>.

ويعترض عليه أن الصائم لو تناول حبة سمس وفنتها بأسنانه وابتلعها عامداً فإنه يفسد صومه، فلم يجعل حجم العين وكميتها ضبطاً لها، بل يفسد الصوم وصول أي عين إلى الجوف وإن قلت إذا تعمدها الإنسان<sup>(٢)</sup>.

### أدله المانعين:

١- وجود صورة الأكل والشرب؛ لأن البخاخ يحتوي على ماء ودواء ويدخل عن طريق الفم باختياره<sup>(٣)</sup>.

٢- أنه يصل إلى المعدة بعض أجزائه بشهادة أهل الخبرة، ومن المعلوم أن أي عين تصل للمعدة عمداً تقصد الصيام على الصحيح<sup>(٤)</sup>.

### الرأي الراجح:

بعد معرفة طريقة استعمال هذا البخاخ والكمام ثم إرجاعها إلى الضوابط التي وضعها الفقهاء في بيان ما يفسد الصوم، وبناءً على ما ذكره الأطباء حول موضوع بخاخ الربو وأنه يصل للمعدة؛ يتبين حكم هذا النوع من الدواء أنه يعد سبباً لفساد الصوم؛ لوصول شيء من أجزائه إلى المعدة وإن كان قليلاً جداً.

والقول بفساد الصوم مبني على ما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-، بأن فساد الصوم يتحقق بوصول عين إلى الجوف

(١) باشاء، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص٢٥٩.

(٢) ابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص٤٥٣، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج١، ص٢٨٩، الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص١٦٥. ابن قدامة، المغني، ج٣، ص٣٧.

(٣) عباس، التبيين والإتحاف في أحكام الصيام والإعتكاف، ص١١٦.

(٤) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص٢٤٠.

(٥) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص٣٣٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٢، ص٤٧٣.

(٦) الخرشي، حاشية الخرشي، ج٣، ص٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٢، ص١٥١.

(٧) الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص١٦٥، الشربيني، مغني المحتاج، ج٢، ص١٥٥.

(٨) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٢، ص٣٦٠، الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص٥٧٩.

المعتبر وإن قلت<sup>(١)</sup>.

ونقول أن مريض الربو يجوز له الفطر إذا أصابته النوبة ولم يستطع تحملها واحتاج إلى أن يستخدم بخاخ الربو أو الكمام، فمثل هذا النوع من المرض يجوز معه الفطر لوجود الحرج والمشقة عليه عند عدم استخدام الدواء. والله أعلم.

\*\*\*

## المطلب الثاني: الدخان وما يتعلق به

### أولاً: حكم التدخين للصائم

إن شرب الدخان حرام على الصائم وغيره؛ وأدلة تحريمه كثيرة، قال الله تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...) (٢)؛ ولا يشك عاقل في أن الدخان يُعد من الخبائث بشهادة المدخنين أنفسهم، ولا يعد من الطيبات التي أحلها ربنا.

وقال ربنا تبارك وتعالى: (وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (٣)، وقال- أيضاً -: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (٤)؛ فهذه نصوص عامة توضح أن كل ما يسبب هلاك الإنسان ويلحق الضرر بها محرّم شرعاً. وقد ذكر الأطباء أضراراً كثيرة جداً يسببها التدخين (٥)؛ فهل يقول عاقل بأن التدخين

(١) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٥٣، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٥.

(٢) سورة الأعراف آية (١٥٧).

(٣) سورة البقرة آية (١٩٥).

(٤) سورة النساء آية (٢٩).

(٥) منها: الإصابة بسرطان الرئة والحنجرة والشفة، ومن أضراره على الجهاز الهضمي، القرحة للمعدة، وسرطان الفم والبلعوم والمريء، وأيضاً يسبب سرطان المثانة والكلية، وله تأثير مباشر على القلب والأوعية الدموية، ويسبب الإجهاض، وقلة وزن المواليد، وزيادة وفيات الأجنة وولادة أجنة ميتين. انظر: ياسين، عبد اللطيف، أضرار التدخين على الجنسين وكيفية الإقلاع عنه، ط ١، دار الفرقد، دمشق،

غير ضار؟

بعد أن بينا حكم الدخان بشكل عام نذكر مدى تأثيره على الصيام من حيث فساد الصوم وعدمه.

الواقع أن التدخين بجميع أنواعه «السجائر، والشيشة، والسيجار ... الخ» يتركب دخانه من حوالي أربعة آلاف نوع من الغازات والمواد العالقة، ومن هذه الغازات أول أكسيد الكربون، وهيدروجين السيانيد، والنشادر، وأكسيد النيتروجين، والقطران، وأهم مواد العالقة هي النكوتين، والبنزين<sup>(١)</sup>.

ويبين الأطباء أن هذه المواد لها جرم يحصل عند احتراقها، ويدخل الدخان عن طريق الاستنشاق إلى الفم، ومنه إلى البلعوم الفموي، ثم ينزل جزء منه إلى البلعوم الحنجري، ومنه إلى القصبة الهوائية فالرئتين، وينزل جزء منه إلى المريء ثم يصل جزء منه إلى المعدة<sup>(٢)</sup>.

وبعد ذكر ما قاله الأطباء حول التدخين يتبين أن التدخين يعد مفسداً للصوم، لوصول أجزاء من مواد العالقة إلى المعدة.

**والقول بفساد الصوم به هو ما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> والحنابلة<sup>(٦)</sup> -رحمهم الله-؛ حيث قالوا إذا تعدد الصائم استنشاق الدخان فسد**

---

ص ٣٠، باشا، كيف تقي نفسك من أمراض القلب، ص ٥٣.

(١) بابلي، الموسوعة الصحية، ص ٨٣.

(٢) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٣٩، باشا، التداوي

والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٩. انظر: شكل (٤) ص (١٩١)، وشكل (٥)

ص (١٩٢)

(٣) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٤.

(٥) الشرواني، عبد الحميد، حواشي الشرواني، دار الفكر، بيروت، ج ٣، ص ٤٠٠، الشربيني، مغني المحتاج،

ج ٢، ص ١٥٥.

(٦) البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٩١، الرحيباني، مصطفى السيوطي، (ت ١٢٤٣ هـ)، مطالب أولي

النهى، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م، ج ٢، ص ١٩٣.



صومه، لأن الدخان له جرم يصل إلى الجوف، وأثبت الطب الحديث وصول أجزاء منه إلى المعدة.

ولقد أفتى بفساد الصوم بشرب الدخان أثناء الصيام كثير من المعاصرين منهم: الشيخ حسنين مخلوف<sup>(١)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد السلامي<sup>(٣)</sup>. وغيرهم<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

### ثانياً: الدخان والبخار للصائم

لقد استجبت الكثير من الصناعات في وقتنا الحاضر، وفي بعض هذه الصناعات يتعرض العاملون إلى الدخان والبخار، فما مدى تأثير الأدخنة والأبخرة التي تنفثها المصانع على الصيام؟

إنّ الدخان المنبعث من المصانع والمحروقات وإن استنشقه الصائم لا يفسد صومه؛ لكون ذلك بغير اختياره، ولصعوبة التحرز منه وكل ما لا يمكن التحرز منه لا يكون سبباً للإفطار، كأن يكون الصائم عاملاً في مصنع فيه دخان كثيف، أو يكون في طريقه دخان، أو كان يعمل بالإطفاء ويتعرض لدخان الحرائق، فهذه الحالات يتعرض الصائم فيها للدخان والبخار بغير اختياره.

ولقد قرر الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> رحمهم الله، أن من شروط المفطر أن يتعمده الإنسان، وأن ما لا يمكن الاحتراز منه لا يفسد الصوم؛ كغبار الطريق وبخار الطبخ والدخان ودخول الذباب إلى الحلق، فلا يفسد الصوم إذاً إلا

(١) مخلوف، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، ص ٢٦٩.

(٢) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٣.

(٣) السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣١.

(٤) وهم: الدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٩٤، والدكتور محمد عقلة،

الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٣٠، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات

الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٧٨، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي،

مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٥) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٧٢، العيني، البناية، ج ٤، ص ٤٧.

(٦) القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣.

(٧) الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٦، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٦.

(٨) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٤، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٨٢.

بوصول عين إلى الجوف عمداً<sup>(١)</sup>.

والقول بعدم فساد الصوم بالدخان والبخار هو ما أخذت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٣)</sup>. -والله أعلم-.

\*\*\*

### المطلب الثالث: حكم استعمال الصائم الأكسجين الصناعي والطور

#### أولاً: حكم استعمال الصائم الأكسجين الصناعي

يحتاج بعض مرضى الجهاز التنفسي لاستنشاق الأكسجين الصناعي أحياناً، كما قد يحتاجه الطيارون والمسافرون جواً في بعض حالات انخفاض الضغط الجوي مما يضيق معه التنفس، فما حكم صوم هؤلاء؟ إن معرفة هذا الحكم تستدعي معرفة مواد هذا الأكسجين أولاً؛ إذ يقول: الأطباء إن الأكسجين الصناعي ليس فيه مواد أو أدوية أو مواد مغذية عالقة فيه<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ما ذكره الأطباء من عدم وجود مواد أخرى مضافة مع الأكسجين الصناعي، فيكون حكم هذا الأكسجين عند الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-، أنه لا يفسد الصوم؛ حيث إنهم اشترطوا في المفطر أن يكون عيناً تصل إلى الجوف، وهذا الشرط لا ينطبق على الأكسجين الصناعي لعدم وجود المواد فيه، بل هو عبارة عن هواء مضغوط يذهب إلى الجهاز التنفسي، واستنشاق الهواء لا يفسد

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٣٨، عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الشربيني، مغني

المحتاج، ج ٢، ص ١٥٧، البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٢) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥٢٩.

(٣) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لأبي العثيمين، ص ٢٧٧.

(٤) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٠، باشا، التداوي

والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٥) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨١.

(٦) عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥.

(٧) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٥، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥.

(٨) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧.

الصوم<sup>(١)</sup>.

وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٢)</sup>، وما أوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٣)</sup>، والدكتور محمد عقلة<sup>(٤)</sup>، والدكتور محمد الألفي<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

### ثانياً: استعمال العطور للصائم

ظهرت في عصرنا هذا أنواع كثيرة من العطور يمكن تقسيمها كما يلي:

**القسم الأول:** العطور التي يدهن بها جسد الصائم ويجد أحياناً طعمها في حلقه. هذا النوع من العطور لا يفسد الصوم به، لأن ما يجده الإنسان من طعمه إنما هو أثره وليس عينه، ودخل جسده عن طريق مسام الجلد، ولقد اتفق الفقهاء من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup> والشافعية<sup>(٨)</sup> والحنابلة<sup>(٩)</sup> -رحمهم الله-، على أن ما يدخل البدن عن طريق مسام الجلد لا يعتبر مفطراً، لعدم وصول عين إلى الجوف المعتبر من منفذ.

**القسم الثاني:** العطور الطيارة، وهي العطور التي تكون مادة سائلة وترش فتطير أجزاءها، هذا النوع من العطور لا يفسد الصوم باستعماله على الثياب أو الجسم، بشرط أن لا يتعمد الصائم أن يجذبه إلى أنفه وفمه وقت رشه وتطيره؛ حتى لا تدخل أجزاء منه إلى جوفه، أما إذا شمّه بعد رشه فلا يعتبر مفسداً للصوم لعدم وصول أجزاء من رذاذه إلى الجوف.

(١) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٠، باشاء، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٢) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٣) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٤) عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٢٨.

(٥) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨١.

(٦) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦، العيني، البناية، ج ٤، ص ٤٠.

(٧) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٤.

(٨) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٨، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٦.

(٩) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٥، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢١.

والقول بجواز استعمال العطور الطيّارة للصائم هو ما نص عليه الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup>، وهو الموافق لقواعد الشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>؛ لعدم وصول العين إلى الجوف. ولقد قال بجواز استعمالها كثيراً من المعاصرين، وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٦)</sup>، والدكتور صالح الفوزان<sup>(٧)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(٨)</sup>، والدكتور محمد عقلة<sup>(٩)</sup>.

**القسم ثالث:** العطور التي تعتمد على الاحتراق كالبخور وبعض أنواع العطور السائلة. الذي يظهر هو إن استعمال الصائم لهذه الأنواع لا يفسد الصوم إلا إذا تعمد استنشاقها وجذبها إليه؛ لأنها مما له جرم يحدث عند احتراقها مثل الدخان فيدخل إلى الجوف باختياره، أما إذا لم يتعمد جذبها إلى داخله فإنه لا يفسد صومه لما ذكر الفقهاء في حكم الدخان إذا تعرض إليه الصائم<sup>(١٠)</sup>.

ولقد أجاز استعمال البخور بشرط عدم تعمد استنشاقه، الشيخ محمد العثيمين<sup>(١١)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(١٢)</sup>، والدكتور صالح الفوزان<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٢) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٤، الدسوقي حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣.

(٣) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢١، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٥.

(٤) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٩، البيهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٥) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥٠٠.

(٦) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٢٢.

(٧) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥٠١.

(٨) جمعة، علي، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ط ١، دار السلام، ٢٠٠٥م، القاهرة، ص ١٠٣، وهو مفتي الديار المصرية سابقاً.

(٩) عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٣٢.

(١٠) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢١، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٨. الرملي، نهاية

المحتاج، ج ٣، ص ١٦٦، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٨٢.

(١١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٢٣.

(١٢) جمعة، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ص ١٠٣.

\*\*\*

---

(<sup>1</sup>) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٤٩٩.

## المبحث الرابع: أحكام استخدام القطرات

يتناول هذا المبحث بعض ما استجد في مجال الطب الحديث من قطرات توضع في الفم والأنف والعين والأذن، ويوضح حكمها الشرعي بعد معرفة تفصيلاتها الطبية وتطبيق أصول المذاهب الفقهية على هذه الصور المستجدة.

### المطلب الأول: حكم استخدام قطرة الفم والأنف للصائم

شاع في زماننا هذا استعمال بعض القطرات العلاجية التي تستخدم في الفم والأنف، والأذن، وفي هذا المطلب بيان حكم استعمالها أثناء الصيام، ومدى تأثيرها على صحته.

#### أولاً: حكم استعمال القطرة في الفم

إنّ ما يدخل الفم ويكون في الحد الظاهر منه، سواء أكان الداخل جامداً أم سائلاً، لا يفسد الصوم بمطلق دخوله؛ لما ثبت من النصوص والآثار الدالة على ذلك، والتي تجيز المضمضة<sup>(١)</sup>، وذوق الطعام<sup>(٢)</sup>، ونحوهما<sup>(٣)</sup>.

ولكن إذا ابتلع الصائم ما قطره في فمه عمداً فوصل جرمٌ إلى جوفه فسد صومه لأمرين:

**الأول:** وصول عين من خارج الجسد إلى جوفه عمداً.

**الثاني:** وجود صورة الأكل منه بتناوله الدواء في فمه عمداً.

وهذا التفصيل هو الموافق لضوابط الفقهاء، من الحنفية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(١)</sup>

---

(١) قول النبي صلى الله عليه وسلم، لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أرأيت لو تمضمضت من ماء وأنت صائم؟» قال: قلت: لا بأس، سبق تخريجه: ص (٩٠).

(٢) ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه سُئِلَ عن تذوق الصائم الطعام فقال «لا بأس أيتطعم القدر أو الشيء»، سبق تخريجه: ص (٩١).

(٣) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٧٥.

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٣، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣١، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠.

(٥) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، الحطاب، مواهب

والحنابلة<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله-؛.

وأما إذا قطر الصائم في فمه القطرة، ثم لفظها وأزال أثرها بالماء، ولم يصل منها شيء إلى جوفه، فإن صيامه يكون صحيحاً، قياساً على مسألة اختلاط اللعاب بغيره؛ لأن الفم لا يعتبر جوفاً يفسد الصوم بوصول العين له، ما لم تتجاوز هذه العين عمداً الفم فعندها يفسد الصوم لوصلها إلى الجوف<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

### ثانياً: القطرة في الأنف للصائم

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم فساد الصوم بما يدخل عن طريق الأنف؛ كاستعمال القطرة والبخاخ والسعوط<sup>(٤)</sup> على قولين هما:

**القول الأول:** فساد الصوم إذا تعدد الصائم التقطير في أنفه، أو استنشاق بخاخ الزكام، أو الاستعاط؛ هو ما اتفق عليه الفقهاء، من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup>

---

الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥.

(١) الشربيني، **مغني المحتاج**، ج ٢، ص ١٥٥، الرملي، **مغني المحتاج**، ج ٣، ص ١٥٥، الماوردي، **الحاوي**، ج ٣، ص ٤٥٦.

(٢) البهوتي، **كشف القناع**، ج ٢، ص ٣٨٧، الزركشي، **شرح الزركشي**، ج ٢، ص ٥٧٩، ابن قدامة، **المغني**، ج ٣، ص ٣٧.

(٣) ابن الهمام، **شرح فتح القدير**، ج ٢، ص ٣٣٦، **الدسوقي**، **حاشية الدسوقي**، ج ٢، ص ١٥١، الرملي، **مغني المحتاج**، ج ٣، ص ١٥٥، الزركشي، **شرح الزركشي**، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٤) السعوط الدواء يصب في الأنف. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٧، ص ٣١٤.

(٥) ابن الهمام، **شرح فتح القدير**، ج ٢، ص ٢٤٥، الزيلعي، **تبيين الحقائق**، ج ٢، ص ١٨١، ابن عابدين، **رد المحتار**، ج ٣، ص ٤٢٨.

(٦) الحطاب، **مواهب الجليل**، ج ٣، ص ٣٤٧، القرافي، **الذخيرة**، ج ٢، ص ٣٢٧، **الدسوقي**، **حاشية الدسوقي**، ج ٢، ص ١٥٣.

(٧) الرفاعي، **العزیز**، ج ٣، ص ١٩٣، الشربيني، **مغني المحتاج**، ج ٢، ص ١٥٥، **النووي**، **المجموع**، ج ٦، ص ٢١٧.

والحنابلة<sup>(١)</sup> - رحمهم الله-، وما ذهب إليه الكثير من المعاصرين<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما أفنت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٤)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٥)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** عدم فساد الصوم بما يدخل عن طريق الأنف بالسعوط أو التقطير، وهو قول الظاهرية، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٧)</sup>، وما أوصى به أكثر المجتمعين في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٨)</sup>، والدكتور عجيل النشمي<sup>(٩)</sup>، والشيخ هيثم الخياط<sup>(١٠)</sup>.

### الأدلة ومناقشتها

### استدل الماتعون بما يلي:

(١) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٣، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) وهم: الشيخ محمد السالمي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٥، والدكتور صالح الفوزان، عبد المقصود، فتاوى رمضان، ص ٥١٢، والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٩٤، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٧٩، والدكتور محمد هيتو، محمد حسن، فقه الصيام، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٨٠.

(٣) الفوزان، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ص ١٠٦.

(٤) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٦٠.

(٥) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٦.

(٦) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٧) قرار رقم (١٠٩٩ / ١ / ١٠٠ د) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٨) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٩) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٨٥.

(١٠) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٩٩.



١- قول النبيّ - صلى الله عليه وسلم- «أسبغ الوضوء واخلل الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة** أن هذا الحديث يدل على أن الأنف منفذ إلى المعدة، وكذلك نهى النبيّ - صلى الله عليه وسلم- عن المبالغة في الاستنشاق يتضمن النهي عن إدخال شيء عن طريق الأنف لكي لا يفسد الصوم به، ولو كان يسيراً لأن الداخل عن طريق المبالغة في الاستنشاق شيء يسير<sup>(٢)</sup>.

٢- إنّ ما يدخل إلى الأنف يصل عبر البلعوم الأنفي إلى البلعوم الفموي، فيدخل بعده أجزاء منه إلى المعدة عن طريق المريء، وهذا بشهادة أهل الخبرة من الأطباء، فيفسد الصوم لوصل العين إلى المعدة<sup>(٣)</sup>.

#### أدلة المجيزين:

١- إنّ هذا البخاخ يُصدر شيئاً يتطاير ويتبخّر ويزول، وغاية وصوله هي الرئتان، ولا يصل منه جزء إلى المعدة<sup>(٤)</sup>.

**ويعترض عليه** بأن الرذاذ يدخل عن طريق الأنف إلى البلعوم الأنفي ثم إلى البلعوم الفموي، ومنه إلى القصبة الهوائية، ويذكر الأطباء أن هذا الرذاذ يصل منه شيء قليل إلى المريء فيصل إلى المعدة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه: ص (٩٤).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٣٩، الماوردي، الحاوي، ج ٣، ص ٤٥٧، المرداوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٦٩.

(٣) النسيمي، محمود ناظم، الطب النبوي والعلم الحديث، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٣٢٠، الرخاوي، محمد توفيق، أطلس تشريح الرأس والعنق، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ١٤٣. البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٦. انظر: شكل (٣) ص (١٩٠) وشكل (٤) ص (١٩١).

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٩٩.

(٥) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٩، باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢- إنّ هذا الرذاذ لا يشكل غذاءً ولا شراباً للمريض بوجه من الوجوه<sup>(١)</sup>.  
ويعترض عليه بأن فساد الصوم يتحقق بوصول أي عين إلى الجوف المعتبر ولو كانت لا تؤكل أو تشرب بالعادة<sup>(٢)</sup>.  
٣- إنّ ما يصل إلى المعدة من بقايا هذا الرذاذ كمية ضئيلة جداً لا تؤثر على الصوم<sup>(٣)</sup>.  
ويعترض عليه أن حجم العين وكميتها لا عبرة بها، بل يفسد الصوم وصول أي عين إلى الجوف وإن قلت إذا تعمدتها الإنسان<sup>(٤)</sup>.  
والراجع، بعد معرفة طريقة استعمال هذا القطرات والبخاخات، وبعد تخريج المسألة على الضوابط التي وضعها الفقهاء في بيان ما يفسد الصوم، وبناءً على ما ذكره الأطباء حول موضوع الأنف وأنه منفذ للمعدة؛ يتبين أنه يعد سبباً لفساد الصوم؛ لوصول شيء من أجزائه إلى المعدة وإن كان قليلاً جداً. والله أعلم.

\*\*\*

### المطلب الثاني: حكم الاكتحال والتقطير في العين للصائم

اختلفت أقوال الفقهاء في حكم الاكتحال والتقطير ووضع الدواء في عين الصائم، إلى قولين هما:

**القول الأول:** أن وضع الكحل في العين والتقطير بها جائز، ولا يفسد الصوم به وإن وجد طعمه في حلقه، وهو مذهب الحنفية<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(١)</sup>، والظاهرية<sup>(٢)</sup> وابن تيمية<sup>(٣)</sup>،-

(١) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨.

(٢) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧١، القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٨٥.

(٤) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٥٣، القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٥. ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٧.

(٥) العيني، البناية، ج ٤، ص ٤١، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٢، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧٠.

رحمهم الله.-

وفي هذا العصر، قرر هذا القول مجمع الفقه الإسلامي بجدّة بشرط أن يجتنب ابتلاع ما نفذ إلى حلقه<sup>(٤)</sup>، وأوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٥)</sup>، وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٦)</sup>، وبه أفتى الشيخ عبد العزيز ابن باز<sup>(٧)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٨)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

**القول الثاني:** أن الكحل والقطرة تفسد الصيام وهو مذهب المالكية<sup>(١١)</sup>، والحنابلة<sup>(١٢)</sup>، ومن المعاصرين الدكتور صالح الفوزان<sup>(١٣)</sup>، والشيخ محمد السلامي<sup>(١٤)</sup>، والدكتور علي

---

(١) الشريبي، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٦، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٥١، الماوردي، الحاوي، ج ٣، ص ٤٦٠.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨.

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٥، ص ٢٣٣.

(٤) قرار رقم (١٠٩٩ / ١ / ١٠١٠) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٥) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٦) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٥٠.

(٧) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لأبن باز، ج ١٥، ص ٢٦٠.

(٨) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٦.

(٩) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٧.

(١٠) وهم: الدكتور محمد هيتو، فقه الصيام، ص ٨٤، والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١١٠، والدكتور عجيل النشمي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٨٥.

(١١) الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٧، عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، القرافي، النخيرة، ج ٢، ص ٣٢٧.

(١٢) البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٧٠.

(١٣) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥١٢.

(١٤) السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧.

العمرى<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وسبب اختلافهم هو التعارض الظاهري بين الأحاديث في الباب، والنظر إلى العين من حيث أنها منفذ إلى الجوف أم لا<sup>(٣)</sup>.

أدلة الفريقين ومناقشتها:

استدل القائلون بجواز الاكتحال للصائم بما يلي:

١- ما روي عن عائشة رضي الله عنها- قالت: «اكتحل النبيّ -صلى الله عليه وسلم- وهو صائم»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة أن في فعل النبيّ -صلى الله عليه وسلم- دليلٌ على جواز الاكتحال للصائم.

ونوقش بأنه حديث ضعيف؛ في سنده سعيد الزبيدي وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>.

---

(١) العمرى، علي محمد، حكم الاكتحال والتقطير في العين أثناء الصيام، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، العدد ٤، المجلد ٢١، ١٩٩٤م، ص ٨٧.

(٢) وهم: الدكتور محمد عقلة، عقلة، محمد، أحكام الصيام والإعتكاف، ص ١٤٦، والشيخ محمد جمال، جمال، محمد أيمن، ١٩٩٦م. مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص ٢٠٧.

(٣) العمرى، علي محمد، حكم الاكتحال والتقطير في العين أثناء الصيام، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد ٤، المجلد ٢١، ١٩٩٤م، ص ٧١.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الصيام، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم، ج ١، ص ٥٣٦، البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، كتاب الصيام، باب الصائم يكتحل، ج ٤، ص ٤٣٧، برقم ٨٢٥٩، بلفظ «ربما اكتحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم».

قال ابن حجر: «في إسناده سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف جداً»، ج ١، ص ٢٨١، أحمد العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق السيد عبد الله اليماني، دار المعرفة، بيروت. وقال الزيلعي: «في إسناده سعيد الزبيدي وهو مجمع على ضعفه»، ج ٢، ص ٤٥٦، عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦٢هـ)، نصب الرأية، تحقيق محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.

(٥) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث، بيروت،

٢- ما روي عن أنس بن مالك قال: «جاء رجل إلى النبيّ -صلى الله عليه وسلم- فقال اشتكت عيني أفأكتحل وأنا صائم؟، قال: صلى الله عليه وسلم- نعم»<sup>(١)</sup>.  
**وجه الدلالة** هو إذن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- للسائل بأن يضع الكحل وهو صائم ولو كان يفسد الصوم به ليبينه النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، لما عُلم من عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة<sup>(٢)</sup>.

**ونوقش** بأنه حديث ضعيف؛ في سنده أبو عاتكة، طريف بن سليمان وهو ضعيف<sup>(٣)</sup>.  
٣- إن العين ليست منفذاً إلى الجوف، وما وجد من طعم الكحل إنما يدخل عن طريق المسام لعدم وجود المنفذ للحلق، وهذا الطعم هو أثر الكحل وليس عينه<sup>(٤)</sup>.  
**واعترض عليه** أن أهل الطب في الوقت المعاصر يقولون بوجود منفذ إلى الجوف من العين عبر قناة ما بين العين والأنف تسمى القناة الدمعية، فإذا وضع الصائم الكحل أو القطرة في عينه فإنها تصل إلى الأنف ومنه إلى البلعوم فيصل بعض أجزائه إلى المعدة<sup>(٥)</sup>.

٤- أن الاكتحال لو كان سبباً لفساد الصوم لبينه النبيّ -صلى الله عليه وسلم- ولذكره

---

١٩٥٢م، ج٤، ص٤٣، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ج٤، ص٤٧.

(١) ضعيف: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء في الكحل للصائم، ج٣، ص١٠٥، وقال: «إسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- في هذا الباب شيء، وفي سنده أبو عاتكة وهو ضعيف»، ج٣، ص١٠٥. وقال الزيلعي: «حديثه واه جداً، وأبو عاتكة مجمع على ضعفه، واسمه طريف بن سليمان، وقال البخاري عنه حديثه منكر»، نصب الرأية، ج٢، ص٤٥٦.

(٢) النووي، المجموع، ج٢، ص٢٥١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص٣٥٠.

(٣) الرازي، الجرح والتعديل، ج٤، ص٤٩٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٢، ص١٥٨.

(٤) العيني، البناءية، ج٤، ص٤١، الزيلعي، تبیین الحقائق، ج٢، ص١٧٠، الشربيني، مغني المحتاج، ج٢، ص١٥٦، الماوردي، الحاوي، ج٣، ص٤٦٠.

(٥) النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ص٣١٥، سوزان، كيف يعمل جسمك، ص١٠٢، البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص٢١٦، الباشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص٢٥٨.

الصحابة، وبلغوا الحكم فيه للأمة، فلما لم يصح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم- شيء في النهي عن الاكتمال علم جوازه وأنه ليس من مفسدات الصيام<sup>(١)</sup>.

**واعترض عليه** بما رواه لقيط بن صبرة رضي الله عنه- عن النبيّ صلى الله عليه وسلم- أنه قال «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(٢)</sup>، فدل على أن كل ما يصل إلى الجوف يفسد الصوم لنهيه صلى الله عليه وسلم- عن المبالغة في الاستنشاق للصائم حتى لا يدخل شيء من الماء وإن كان يسيراً فيفسد الصوم به، فيقاس عليه كل ما يصل إلى الجوف من أي منفذ في الجسم والعين منفذ للجوف كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

### واستدل القائلون بفساد الصوم بما يلي:

١- ما روي عن النعمان بن معبد عن أبيه عن جده عن النبيّ صلى الله عليه وسلم- «أنه أمر بالأيّتمد المروّح<sup>(٤)</sup> عند النوم وقال ليقته الصائم»<sup>(٥)</sup>.

**وجه الدلالة** أنه لو لم يكن الاكتمال يفسد الصوم لما أمر النبيّ صلى الله عليه وسلم الصائم بتجنبه<sup>(٦)</sup>.

**ونوقش** بأنه حديث ضعيف؛ في سنده عبد الرحمن بن النعمان وهو ضعيف<sup>(٧)</sup>.

٢- إن العين تعتبر منفذاً للحلق، فما يضعه الصائم من دواء أو كحل يصل إلى الحلق فيجد الصائم طعمه في حلقه، فيفسد الصوم بوصول هذه العين إلى الجوف لقول النبيّ -

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٥، ص ٢٣٤.

(٢) سبق تخريجه: ص (٨٤).

(٣) الماوردي، الحاوي، ج ٣، ص ٤٥٧، العمري، حكم الاكتمال والتقطير في العين أثناء الصيام، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، العدد ٤، المجلد ٢١، ١٩٩٤م، ص ٨٣.

(٤) الأيتمد حجر يتخذ منه الكحل، والمروّح أي المطيب. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب في الكحل عند النوم للصائم، ج ٢، ص ٣١٠، وقال: «قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر»، وقال الألباني: حديث ضعيف، ضعيف سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٥.

(٦) البهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، (ت ٧٦٢)، الفروع، تحقيق حازم القاضي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨، ج ٣، ص ٣٥.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٦، ٢٥٧.

صلى الله عليه وسلم - «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(١)</sup>، فدل على أن كل ما يصل إلى الجوف يفسد الصوم<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما أثبتته الطب الحديث بوجود منفذ إلى الجوف من العين عبر قناة ما بين العين والأنف تسمى القناة الدمعية ومنها إلى البلعوم فيصل بعض أجزائه إلى المعدة<sup>(٣)</sup>.

### والراجع:

بعد النظر في أدلة الفريقين ومناقشتها، فالراجح هو القول بفساد الصوم بالاحتحال والتقطير ووضع الدواء في العين، لأنه يصل إلى حلق الصائم وشعر به. وذلك لعدم صحة أحاديث الاحتحال في هذا الباب كما تقدم، وكذلك لوجود منفذ من العين إلى الجوف كما ذكره الأطباء. والقول بفساد الصوم هو الموافق لما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(٤)</sup>، والمالكية<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup>، والحنابلة<sup>(٧)</sup>، بناء على أن فساد الصوم يتحقق بوصول العين إلى الجوف وإن قلت والله أعلم.

\*\*\*

---

(١) سبق تخريجه: ص (٨٤).

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٧، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٨.

(٣) النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ص ٣١٥، سوزان، كيف يعمل جسمك، ص ١٠٢، البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٦، الباشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٨. انظر: شكل (٥) ص (١٩٢).

(٤) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، العيني، البناية، ج ٤، ص ٦٦.

(٥) عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

(٦) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢١.

(٧) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

### المطلب الثالث: حكم استخدام قطرة الأذن للصائم

اختلف الفقهاء في حكم استخدام قطرة الأذن للصائم على قولين:

**القول الأول:** التقطير بالأذن وغسيلها جائز، ولا يفسد الصوم به وإن وجد طعمه في حلقه، وهو مذهب الظاهرية<sup>(١)</sup> وابن تيمية<sup>(٢)</sup>، -رحمهم الله-

وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي بجدّة<sup>(٣)</sup>، وأوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>، وأفتى به الشيخ عبد العزيز ابن باز<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٦)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup>.

**القول الثاني:** أن تقطير الدواء في أذن الصائم وغسيلها يفسد الصوم، لأن الأذن منفذ يصل إلى الجوف، وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٩)</sup> والمالكية<sup>(١٠)</sup> والشافعية<sup>(١١)</sup> والحنابلة<sup>(١٢)</sup> -رحمهم الله-

نقول إن معرفة طبيعة الأذن وأجزاءها في الطب الحديث مهم جداً لإعطاء الحكم الشرعي لهذه المسألة حتى يمكن تصور الأذن ومنفذها بشكل صحيح.

(١) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٥، ص ٢٣٣.

(٣) قرار رقم (١٠٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لأبن باز، ج ١٥، ص ٢٦٠.

(٦) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٦.

(٧) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٨) وهم: والدكتور فضل عباس، عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام وللاعتكاف، ص ١١٠، والدكتور عجيل النشمي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٨٥.

(٩) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، العيني، البناءية، ج ٤، ص ٦٥.

(١٠) عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥١.

(١١) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٤.

(١٢) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.



يذكر الأطباء أن الأذن تتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

- ١- الأذن الخارجية التي تتألف من الصوان والقناة السمعية.
  - ٢- الأذن الوسطى وهي الطبلة والعظيمات السمعية، وتتصل بواسطة قناة دقيقة بالبلعوم خلف الأنف - البلعوم الأنفي - وتسمى قناة «استاكيوس» [Eustachian tube].
  - ٣- الأذن الداخلية التي تحوي القنوات السمعية وقوقعة الأذن والعصب السمعي<sup>(١)</sup>.
- ويذكر الأطباء أن صب أي سائل في الأذن الخارجية لا يصل إلى الأذن الوسطى، وبالتالي لا يصل إلى القناة السمعية البلعومية إلا إذا كانت طبلة الأذن مخروقة؛ وفي الحالات العادية تكون الطبلة سليمة فإن الدواء أو الماء الذي يوضع فيها يصل أثره عن طريق المسام الموجودة في الطبلة، لأن الطبلة عبارة عن طبقة جلدية رقيقة لها مسام مثل الجلد<sup>(٢)</sup>.

وبعد معرفة الأذن من الناحية الطبية يتبين أن حكم وضع الماء أو الدواء فيها له حالتان:

**الحالة الأولى:** أن تكون طبلة الإذن سليمة؛ ففي هذه الحالة لا يبطل الصوم بما يوضع فيها من ماء أو دواء؛ لعدم وجود منفذ بين الأذن والجوف، وما يصل الجوف من طعم هذا الدواء يكون داخلاً عن طريق المسام وهو أثره وليس عينه. ولقد اتفق الفقهاء من الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله -

---

(١) الرخاوي، أطلس تشريح الرأس والعنق، ص ٢٠٠، الخطيب، أحمد شفيق، وخير الله، يوسف سليمان، موسوعة جسم الإنسان الشاملة، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٩٢، عبد الملك، مبادئ علم التشريح ووظائف الأعضاء، ص ٢٦٧. انظر: شكل (٦) ص (١٩٣).

(٢) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٦، النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ص ٣١٤، الباشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٣) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٢، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٢٤٣، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٤) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥١، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣.

على أن ما يدخل الجسم عن طريق المسام لا يعتبر مفطراً، وما يفسد الصوم هو وصول العين إلى الجوف المعتبر عن طريق منفذ.

وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٣)</sup>، وأوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>. وهو ما أفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٦)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup>. -رحمهم الله-

**الحالة الثانية:** وجود ثقب في طبلة الأذن؛ فإن ما يوضع فيها من ماء أو دواء يصل إلى البلعوم الأنفي فيدخل الجوف من هذا الثقب فيكون سبباً في فساد الصوم. وقد سبق الكلام على قطرة العين والخلاف فيها عند المعاصرين، فما قيل هناك يقال هنا أيضاً، وقد سبق ترجيح القول بالفطر<sup>(٩)</sup>؛ لوجود منفذ من الأذن في هذه الحالة إلى الجوف كما ذكر

---

(١) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٨، الشريبي، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٢) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢١، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٣) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩ د) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لأبن باز، ج ١٥، ص ٢٦٠.

(٦) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٦.

(٧) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٨) وهم: والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام وللاعتكاف، ص ١١٠، والدكتور عجيل

النشمي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٨٥، والشيخ محمد السلامي، المفطرات، مجلة مجمع

الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٦٦، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية،

مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨٤، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة

الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٧، والشيخ محمد العثماني، ضابط المفطرات في مجال التداوي، ص ٥٨.

(٩) انظر: ص (١١٨).

الأطباء، والقول بفساد الصوم هو الموافق لما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، بناء على أن فساد الصوم يتحقق بوصول العين إلى الجوف وإن قلت. هو ما ذهب إليه الشيخ محمد السلامي<sup>(٥)</sup>، والدكتور محمد الألفي<sup>(٦)</sup>، والدكتور محمد البار<sup>(٧)</sup>، والشيخ محمد العثماني<sup>(٨)</sup>. والله أعلم.

\*\*\*

---

(١) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، العيني، البناية، ج ٤، ص ٦٦.

(٢) عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

(٣) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢١.

(٤) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٩، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٥) السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٦٦.

(٦) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨٤.

(٧) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢١٧.

(٨) العثماني، ضابط المفطرات في مجال التداوي، ص ٥٨.

## المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالحقن ونقل الدم

إن إيصال الدواء أو الغذاء أو الدم إلى باطن الجسم عبر الجلد، من أهم التطورات الطبية التي أصبحت مألوفة في حياتنا اليومية، كحقن المواد الدوائية في العضلات أو الأوردة والشرابين، وحتى في المفاصل وغيرها من الأماكن في جسم الإنسان، وكذلك نقل الدم من أو إلى الجسم، ولم تكن هذه الطرق من المداواة معروفة في عصر الفقهاء المتقدمين، بل هي مما استجد في مجال الطب<sup>(١)</sup> فما أثر استعمال الحقن بأنواعها على الصوم؟ وما أثر نقل الدم من الإنسان أو إليه على صومه؟ هذا ما يتناوله هذا المبحث وذلك في مطلبين.

### المطلب الأول: أحكام استعمال الحقن

كان الفقهاء المتقدمون يطلقون لفظ الحقنة على حقن الدواء ووضعه في الدبر أو في القبل<sup>(٢)</sup>، أما الحقنة في وقتنا المعاصر فهي إبرة مجوفة تدفع عبرها الأدوية والسوائل إلى داخل البدن، أو تستخرج بواسطتها السوائل من داخله<sup>(٣)</sup>، وهذه الأدوية التي يحقن بها الإنسان مختلفة الأغراض، فهي إما أن تستعمل للتداوي أو للوقاية أو للتغذية أو غير ذلك، وباعتبارها مسألة مستجدة فإنه يلزم بحث أثر استخدامها على الصيام.

تقسم هذه الحقن إلى أربعة أقسام، كما يلي:

#### أولاً: الحقن العلاجية الجلدية أو العضلية أو الوريدية

إن استخدام الحقن التي تحتوي على العلاج، من أفضل الطرق لإعطاء الأدوية لأنها تمتص بسرعة دون أن تمس طريق المعدة، ويكون تأثيرها أشد وأسرع، كما أنها أصبحت

---

(١) الجماس، الدكتور ضياء الدين، المرشد الفقهي في الطب، مركز نور الشام للكتاب، دمشق، ١٩٩٩، ص

٢٨٣.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة

الفقهية، ج ٢، ص ٨٧.

(٣) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩١.

مهمة لإعطاء بعض المصول والعصارات وغيرها<sup>(١)</sup>.  
هذا، وقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم تناول الصائم بواسطة هذه الحقن  
الدوائية، إلى قولين:  
**القول الأول:** أنها لا تعتبر مفطرة للصائم، سواء كانت هذه الحقن عن طريق الجلد أو  
العضلات أو العروق أو غيرها من مواضع الجسد.  
فهذا هو ما أخذ به أكثر العلماء المعاصرين، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي  
بجدة<sup>(٢)</sup>، وما أوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٣)</sup>،  
واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup>، ووزارة الأوقاف  
والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد بخيت المطيعي<sup>(٦)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن  
باز<sup>(٧)</sup>، والشيخ محمود السبكي<sup>(٨)</sup>، والدكتور مصطفى الزرقا<sup>(٩)</sup>، والدكتور وهبة  
الزحيلي<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم<sup>(١١)</sup> -رحمهم الله-.

- 
- (١) النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ج ١، ص ٣٣٤.  
(٢) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.  
(٣) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة  
الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.  
(٤) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٥٢.  
(٥) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء  
والبحوث الشرعية، ط ٢، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٢٤٤.  
(٦) جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الفتاوى الإسلامية من دار  
الإفتاء المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ج ١، ص ٨٩. وهو مفتي الديار المصرية سابقاً.  
(٧) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٥٧.  
(٨) السبكي محمود، محمد خطاب، (ت ١٩٣٣م)، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى ابن الخالق، تحقيق أمين  
محمود خطاب، ط ٣، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٥م، ج ٨، ص ٤٥٦.  
(٩) الزرقا، فتاوى مصطفى الزرقا، ص ١٧٣.  
(١٠) الزحيلي، فتاوى معاصرة، ص ٣٢.  
(١١) وهم: الدكتور يوسف القرضاوي، فقه الصيام، ص ٨٦، والشيخ محمود شلتوت، شلتوت، محمود،  
الفتاوى، ط ١٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٣٧، والشيخ محمد العثيمين، فتاوى في أحكام

**القول الثاني:** أن هذه الحقن تعد مفطرة للصائم، وهو ما أفتى به الشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(١)</sup>، والشيخ محمد نجيب المطيعي<sup>(٢)</sup>.

### الأدلة ومناقشتها

#### أدلة القول الأول:

إنّ القول بصحة الصيام مع تناول هذا النوع من الحقن التي تستخدم للعلاج فقط مبني على القواعد التي ذكرها الفقهاء المتقدمون-رحمهم الله- في عدة مسائل منها:

١- إنّ الحقن تصل عن طريق المسام، فالدواء الداخل عن طريق هذه الإبر يمتصه الجسد عن طريق مسامه، ولقد ذكر الفقهاء-رحمهم الله- أن الداخل عن طريق مسام الجسم لا يعتبر مفسداً للصوم<sup>(٣)</sup>.

٢- إنّ التداوي بالحقن هو من قبيل وضع الدواء في الجروح غير النافذة إلى المعدة، لأن الإبرة المنقوبة ذات المجرى التي يدخل الدواء منها إلى العروق أو العضل إنما تحدث جرحاً وجائفة<sup>(٤)</sup> بقدرها، لكي توصل الدواء إلى داخل البدن دون أن تسلك طريق

---

الصيام لابن العثيمين، ص ٢١٥، والدكتور عبد الله الجبرين، الجبرين، عبد الله بن عبد الرحمن، الصيام آداب وأحكام، جمع علي أبو لوز، ط ٢، م ١، دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ، ص ٢٧، والدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١٠٦، والدكتور محمد عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٦، والدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٦٥.

(١) القاسم، فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم، ج ٤، ص ١٨٨.

(٢) وهو: محقق كتاب المجموع، انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢٤، حاشية ١.

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٦٦، العيني، البناء، ج ٤، ص ٤١، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥١، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٦، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٢٤، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧، الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٤، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ٢٠٥، فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ١٠٩.

(٤) الجائفة: هي الجرح الذي ينفذ إلى الجوف، وتحصل الجائفة بكل ما يصل إلى الجوف من خارج البدن سواء كانت الجائفة بحديدة أو خشبية محددة، ولا فرق بين أن تكون الجائفة واسعة أو ضيقة ولو قدر إبرة. انظر: وزار الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية، ج ١٥، ص ٨٢.

المعدة<sup>(١)</sup>، ولقد بين الفقهاء-رحمهم الله- أن الدواء إذا وضع في الجائفة ولم يصل إلى المعدة منه شيء فإنه لا يفسد الصوم به<sup>(٢)</sup>.

٣- إن الأصل صحة الصوم حتى يقوم دليل على فساده، وهذه الحقن ليست أكلاً، ولا شرباً، ولا بمعنى الأكل والشرب، فالإنسان لا يستطيع أن يستغني بها عن الطعام والشراب، وعلى هذا فينتفي عنها أن تكون في حكم الأكل والشرب<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بأن هذه الحقن تؤدي وظيفة الطعام والدواء، فتدفع المرض وينتفع منها سائر البدن حتى المعدة<sup>(٤)</sup>.

ويُعرض على هذا بأن الإنسان لا يستطيع أن يستغني بها عن الطعام والشراب، ثم إن استخدام الحقن لا يوصل المواد للمعدة كما يذكر الأطباء<sup>(٥)</sup>.

والراجح هو القول بصحة صوم الصائم مع استخدام هذه الأنواع من الحقن. وهذا القول موافق لما قرره الفقهاء من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية<sup>(٨)</sup>،

---

(١) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢٤، حاشية (١)، الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣١، عبد المطلب، رفعت فوزي، الصوم أحكامه وأثره في بناء المجتمع الإسلامي، ط ٢، م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨٢، النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ج ١، ص ٣٣٤.

(٢) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٢٤٦، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٧، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٧، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٣) الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٦٦، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٦، القرضاوي، فقه الصيام، ص ٨٦.

(٤) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢٢٤، حاشية ١.

(٥) النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ج ١، ص ٣٣٤.

(٦) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، العيني، البناء، ج ٤، ص ٦٦.

(٧) عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

والحنابلة<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله -، بناء على أن فساد الصوم يتحقق بوصول العين إلى الجوف  
المعتبر. والله أعلم.

### ثانياً: الحقن الغذائية

اختلف العلماء المعاصرون في حكم حقن المريض الصائم عن طريق الوريد  
بمحاليل يكون سبيلها سبيل الغذاء والشراب، كالسوائل الغذائية التي يقصد بها التداوي  
والتغذية مثل الجلوكوز «سكر العنب» وغيرها، وذلك على قولين هما:

**القول الأول:** إن الحقن الوريدية للتغذية مفسدة للصوم. وهذا ما أخذ به أكثر العلماء  
المعاصرين، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٣)</sup>، وبه أوصت ندوة رؤية إسلامية  
لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة  
العربية السعودية<sup>(٥)</sup>، وما أفتى به الشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(٦)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن  
باز<sup>(٧)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٨)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم<sup>(١٠)</sup> - رحمهم الله -.

---

(١) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦،  
ص ٢٢١.

(٢) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٩، الزركشي، شرح  
الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٣) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة  
الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٥٢.

(٦) الفوزان، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ص ١٠٩.

(٧) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٥٨.

(٨) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢١٣.

(٩) الزحيلي، فتاوى معاصرة، ص ٣٢.

(١٠) وهم: الدكتور محمد عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٧، والدكتور فضل عباس، التبيان

والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١٠٩، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصائم في ضوء

المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٤، والدكتور عبد الله الجبرين، الصيام آداب



**القول الثاني:** إنّ الحقن الوريدية للتغذية لا تكون مفطرة للصائم. ولقد أخذت بهذا القول هيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(١)</sup>، وأفتى به الشيخ محمد بخيت المطيعي<sup>(٢)</sup>، والدكتور يوسف القرضاوي<sup>(٣)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(٤)</sup>.

### أدلة الفريقين ومناقشتها

#### أدلة المانعين

١- إنّ هذا النوع من الحقن يحول بين الصائم وبين الحكمة من الصوم؛ وذلك لأنها بمعنى الأكل والشرب، وتقوم مقامه، فهي منافية لجوهر الصوم ومقاصده<sup>(٥)</sup>.

٢- إنّ الشارع الحكيم لا يفرق في الحكم بين شيئين متماثلين في المعنى، بل يجعل للشيء حكم نظيره، وهذه المحاليل بمعنى الأكل والشرب وما هي إلا خلاصة للطعام والشراب، فهي بمثابة الغذاء الذي تم هضمه وتفتيته، فلا يختلف حكمه عن حكم الطعام

---

وأحكام، ص ٢٧، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣٥، والدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٦٦، والشيخ يوسف النملة، بن إبراهيم بن حمد، ١٤٢٣هـ، أثر الطوارئ في مفطرات الصيام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٨٤، والدكتور ضياء الدين الجماسي، المرشد الفقهي في الطب، ص ٢٨٧، والشيخ خالد الرحماني، سيف الله، نوازل فقهية معاصرة، ط ١، مكتبة الصحوة، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٧٢، والشيخ عبد العزيز بن داود، بن محمد بن عبد الرحمن، مفسدات الصيام وأحكام القضاء والكفارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ٦٥، والدكتور خالد المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ٨، بحث لم ينشر، والدكتور أحمد كنعان، محمد، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٣٦٧.

(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ط ٢، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٤٥.

(٢) انظر: فتواه في عابدين، محمد أبو اليسر، الصيام بين الشريعة والطب، ط ١، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٣م، ص ١٥٦، والسبكي، الدين الخالص، ج ٨، ص ٤٥٧، حاشية ١.

(٣) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٨٥.

(٤) جمعة، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ص ١٠٩، وهو مفتي الديار المصرية سابقاً.

(٥) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٤، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٧.

والشراب<sup>(١)</sup>.

### أدلة المجيزين ومناقشتها

١- إنَّ ما يدخل الجسد لا يكون مفسداً للصوم إلا إذا دخل من منفذ طبيعي مفتوح عرفاً، ويصل إلى المعدة<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذهب إليه أبو يوسف<sup>(٣)</sup> ومحمد<sup>(٤)</sup> من الحنفية<sup>(٥)</sup>.  
ويعترض عليه بأنه في غير محل النزاع، لأن مناط الحكم ليس هو وصول هذه المحاليل إلى المعدة، بل هو وصول الغذاء إلى الجسم، واستعمالها يكون سبباً لاستغناء الجسم عن الأكل والشرب؛ لأنها بمعناه، فتكون مفطرة، وتقاس هذه المحاليل على الطعام والشراب في الحكم بجامع التغذية<sup>(٦)</sup>.

٢- إنَّ هذه المحاليل التي يحقن بها الصائم لا تذهب الجوع والعطش ولا يشعر من وضعها بالشبع والارتواء، وإنما يشعر بالنشاط والانتعاش فقط<sup>(٧)</sup>.  
ونوقش بأنه ليس على إطلاقه؛ لأن هذه المحاليل توصل الأغذية والمقويات إلى الدم مباشرة عن طريق الأوردة والشرايين، لأنها أصبحت منفذاً يمدّ الجسم بما يحتاجه من الجليوكوز والصوديوم وأنواع الأحماض الأخرى، مما يؤدي إلى اكتفاء البدن واستغنائه

---

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢١٤، الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣٥.

(٢) السبكي، الدين الخالص، ج ٨، ص ٤٥٧، حاشية ١، جمعة، الكلم الطيب في فتاوى معاصرة، ص ١٠٩.

(٣) هو الإمام المجتهد المحدث قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، تفقه على يد الإمام أبي حنيفة وسمية صاحبه، سمع من عطاء بن السائب وطبقته، ومن مصنفاته كتاب الخراج، ولد سنة (١١٣هـ) وتوفي سنة (١٩٣هـ). انظر: ترجمته الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥٣٥.

(٤) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني، ولد بواسط سنة ١٣٢هـ، وصحب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنه الفقه ونشر علم أبي حنيفة، انظر ترجمته: القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء، (ت ٧٧٥هـ)، طبقات الحنفية، دار النشر منير محمد كتب خاتمه، كراتشي، ج ١، ص ٤٢.

(٥) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٦) الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣٧.

(٧) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٨٥.

عن المواد المألوفة من أنواع الطعام والشراب عن طريق الفم، إلى أوقات طويلة جداً تصل أحياناً إلى عدة شهور في بعض أنواع الغيبويات<sup>(١)</sup>.

**والراجع؛** أن هذه المحاليل التي يحقن بها الصائم تكون سبباً لفساد الصوم، وذلك تحقيقاً لمصلحة الصائم وحفاظاً على جوهر الصيام؛ لأن هذه المحاليل تحول بين الصائم وبين الحكمة من الصوم، وهذا القول أحفظ لصيامه، وأبرأ لذمته، وإن كان الصائم ضعيفاً ومحتاجاً لهذه المحاليل، فإن الصوم لا يجب عليه؛ حتى لا يقع عليه ضرر، وله أن يفطر ويقضي عن هذا اليوم. والله أعلم.

### ثالثاً: الحقن للقيء

مما استجد في الأمور الطبية وجود بعض الحقن التي تعطى تحت الجلد بمادة تعرف باسم «الأبومورفين» أو غيرها لإحداث القيء، وتعطى هذه الحقن في حالات التسمم غالباً لاستقراغ المعدة<sup>(٢)</sup>.

وحكم هذه الحقن التي تسبب القيء أنها مفطرة للصائم لأنها داخلة في عموم ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء»<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة** أن كل من تعمد إخراج القيء يفسد صومه إذا ما استقاء وخرج ما في بطنه<sup>(٤)</sup>.

(١) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٤، باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٣) صحيح: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً، برقم ٧٢٠، ج ٣، ص ٩٨، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء، برقم ١٦٧٦، ج ١، ص ٥٣٦، وأحمد، مسند الإمام أحمد، برقم ١٠٤٦٨، ج ٢، ص ٤٩٨، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح»، والحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الصيام، برقم ١٥٥٧، ج ١، ص ٥٨٩، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وصححه الألباني، صحیح سنن ابن ماجه، برقم ١٣٥٩، ج ١، ص ٢٨٠.

(٤) باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦٢، البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٤.

وهذا هو ما قرره الفقهاء، من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

### رابعاً: الحقن الشرجية

عرف الإنسان الحقن الشرجية منذ زمن بعيد، ولقد كان الفقهاء المتقدمون يطلقون عليها لفظ الحقنة والمحقنة ويقصدون بما حقن الدواء وإدخاله في الدبر<sup>(٥)</sup>. والحقن في الشرج «الدبر» هو إدخال أي مادة سائلة في فتحة الشرج إلى الأمعاء الغليظة، بقصد طرد الفضلات التي تسبب مغصاً وألماً في حالات الإمساك، أو إعطاء بعض المرضى -في بعض الحالات- مواد غذائية مهضومة جزئياً عن طريق الدبر<sup>(٦)</sup>. ولقد اختلف الفقهاء المتقدمون -رحمهم الله- في حكم الحقن الشرجية وأثرها على صحة الصوم إلى ثلاثة أقوال هي:

**القول الأول:** فساد الصوم بهذا النوع من الحقن، وهو مذهب جمهور العلماء المتقدمين، من الحنفية<sup>(٧)</sup> والمالكية<sup>(٨)</sup> والشافعية<sup>(٩)</sup> والحنابلة<sup>(١٠)</sup> -رحمهم الله-. ولقد ذهب إلى هذا القول بعض المعاصرين منهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

(١) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٩، الزيبي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٧٥.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٩٢.

(٣) الماوردي، الحاوي، ج ٣، ص ٤١٩، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٤.

(٤) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٢٧، ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢٢.

(٥) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية، ج ٢، ص ٨٧.

(٦) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨٥، وهو ما أفادني به والطبيب عبد الرحمن الكندري، طبيب باطنية بمستشفى الفروانية بالكويت.

(٧) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٦، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٨) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٣، الخرشبي، حاشية الخرشبي، ج ٣، ص ٣٢، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٣٢٧.

(٩) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٦، الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣.

(١٠) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٧٠.

بالكويت<sup>(١)</sup>، والشيخ حسنين مخلوف<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمود السبكي<sup>(٣)</sup>، والدكتور أبو سريع محمد<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup> -رحمهم الله-.

**القول الثاني:** عدم فساد الصوم بهذه الحقن، وهو قول القاضي عبد الوهاب من المالكية<sup>(٦)</sup>، ومذهب الظاهرية<sup>(٧)</sup>، وابن تيمية<sup>(٨)</sup>.

ولقد ذهب إلى هذا القول بعض المعاصرين منهم أكثر المجتمعيين في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة المنعقدة في الرباط<sup>(٩)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(١٠)</sup>، والشيخ محمود شلتوت<sup>(١١)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(١٢)</sup> وغيرهم<sup>(١)</sup> -رحمهم الله-.

---

(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ج ١، ص ٢٤٥.

(٢) مخلوف، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، ج ١، ص ٢٦٨.

(٣) السبكي، الدين الخالص، ج ٨، ص ٤٥٦.

(٤) عبد الهادي، محمد أبو سريع، أحكام الصوم والاعتكاف، ط ٢، مكتبة الحرمين، الرياض، ١٤٠٥ هـ، ص ٨٢.

(٥) وهم: والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤١، والدكتور محمد هيتو، فقه الصيام، ص ٨١، والدكتور محمود النسيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، ج ١، ص ٣٣٠، والشيخ جمال سليمان، ٩٩٧ م، قضاء العبادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص ١٦٦، والشيخ حسن أيوب، فقه العبادات بأدلتها في الإسلام، ط ٢، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٥ م، ص ٤٤٠.

(٦) عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩.

(٧) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨.

(٨) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٢٣٣.

(٩) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(١٠) عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٤٨٥.

(١١) شلتوت، الفتاوى، ص ١٣٦.

(١٢) الزحيلي، فتاوى معاصرة، ص ٣٢.

الله-

**القول الثالث:** ذهب أصحاب هذا القول إلى التفصيل فإن كانت هذه الحقن تستخدم للتغذية فهي مفسدة للصيام، وإن كانت لغير التغذية فلا تقصد الصوم، ولقد ذهب إلى هذا القول بعض المعاصرين منهم، الشيخ محمد العثيمين<sup>(٢)</sup>، والدكتور فضل عباس<sup>(٣)</sup>، والدكتور خالد المشيقح<sup>(٤)</sup>، والدكتور أحمد الخليل<sup>(٥)</sup>.

### ذكر أدلة القول الأول:

١- ما روي عن عائشة رضي الله عنها- أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإفطار مما دخل وليس مما خرج»<sup>(٦)</sup>.

**وجه الدلالة** أن الشيء الذي يكون سبباً في إفساد الصوم هو مما يدخل البدن<sup>(٧)</sup>.

٢- ما روي عن لقيط بن صبرة قال: قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم- أخبرني عن الوضوء، قال: صلى الله عليه وسلم-: «أسبغ الوضوء، وخلل الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) وهم: الدكتور رفعت فوزي، الصوم أحكامه وأثره في بناء المجتمع الإسلامي، ص ٨١، والشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني، الصيام ورمضان في السنة والقرآن، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٢٣١، والشيخ عمر الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ط ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣م، ٢٩٠.

(٢) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٤، وإن كان ظاهر كلام الشيخ ابن العثيمين في كتابه، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط ١، مؤسسة أيام، الرياض، ١٩٩٦م، ج ٦، ص ٣٧٩، عدم التقطير مطلقاً.

(٣) عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١١٢.

(٤) المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ١٠، بحث لم ينشر.

(٥) الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٧٨.

(٦) سبق تخريجه، ص (٨٣).

(٧) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٨) سبق تخريجه ص (٨٤).

وجه الدلالة قياس ما يدخل إلى الجوف عن طريق الدبر بما يدخل عن طريق الأنف بواسطة الاستنشاق، فدل نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن المبالغة في الاستنشاق للصائم على النهي عن دخول أي عين إلى الجوف<sup>(١)</sup>.

٣- وجود معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف المعتبر الذي هو الأمعاء، لأن ما يصل إلى الأمعاء يصل إلى المعدة<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بأن النهي في الصيام هو عن الأكل والشرب والجماع، وليست الحقنة الشرجية أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً، ولم يرد بها دليل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنها مفطرة فتبقى على الأصل وهو الإباحة<sup>(٣)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال بما يلي:

١- بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن المبالغة في الاستنشاق<sup>(٤)</sup> خشية وصول شيء للجوف فيكون سبباً في فساد الصوم<sup>(٥)</sup>.

٢- إن هذه الحقنة الشرجية تقاس على الطعام والشراب لمعنيين:

أ- فيها إدخال شيء إلى الجوف من منفذ مفتوح<sup>(٦)</sup>.

ب- وصولها فيه تغذية للبدن فتعتبر مفطرة<sup>(٧)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدلوا على تفصيلهم أن هذه الحقن إذا كانت تستخدم للتغذية فهي في معنى الطعام

---

(١) الشيرازي، المهذب، انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٢) ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٥٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٣) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٨، ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٢٣٤.

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» سبق تخريجه ص (٨٤).

(٥) أبو سريح، أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٨٢.

(٦) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٤٣.

(٧) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٦.

والشراب، فيجب إلحاقها به فتعتبر مفطرة، وإن لم تكن للتغذية فلا تقسد الصوم لعدم وجود معنى الأكل والشرب فيها<sup>(١)</sup>.

**والراجع:** هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الحقنة الشرجية مفسدة للصيام لأنها تدخل من منفذ طبيعي مفتوح وتصل إلى الجوف المعتبر عند الفقهاء كما تقدم بيانه<sup>(٢)</sup>، فلا يجوز استخدامها في صوم واجب إلا لحاجة، ويقضي الصائم اليوم الذي استخدمها فيه. والله أعلم.

**ومما يلحق بالحقنة الشرجية، المستحضرات الشرجية** مما يسمى بالتحاميل أو اللبوس أو أقماع البواسير أو المراهم، أو إصبع الطيب المدهون أو المبلول للفحص، فهذه كلها مفسدة للصوم عند الجمهور لاشتراكها مع الحقن الشرجية في علة الإفطار، ولأنها غالباً ما تكون تحتوي على مواد تتحلل وتستقر داخل الجوف<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

\*\*\*

### **المطلب الثاني: أحكام نقل الدم من الصائم وإليه**

إن خروج الدم من جسم الإنسان له عدة صور تكلم عنها الفقهاء المتقدمون والمتأخرون -رحمهم الله-، وقد وردت هذه الصور في عدة أبواب من أبواب الفقه، والذي يخص بحثنا هو أثر الدم الخارج أو الداخل على الصائم.

#### **أولاً: حكم تبرع الصائم بالدم**

بحث الفقهاء المتقدمون مسألة إخراج الدم من جسم الصائم من حيث فساد الصوم بها وعدمه. وقد شاعت في زمانهم صورتان رئيسيتان لإخراج الدم من الجسم.

**الصورة الأولى:** الفصد؛ وهو عبارة عن شق العروق أو الأوردة لاستخراج الدم<sup>(٤)</sup>،

---

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٠٤، عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١١٢.

(٢) انظر: ص(٨٤).

(٣) الموصل، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٦، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٨، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٤) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٧٧١.



وهذه الصورة تختلف عن طريقة التبرع بالدم في وقتنا المعاصر؛ فالتبرع بالدم ليس فيه شق للعروق والأوردة، ولقد تكلم الفقهاء -رحمهم الله- عن الفصد وذكروا جوازه للصائم إن كان هناك حاجة له<sup>(١)</sup>.

**الصورة الثانية: الحجامة؛** وهي في اللغة تعني المص<sup>(٢)</sup>، وفي الاصطلاح إخراج الدم من الجسم بتشريط الجلد ومص الدم منه، وبهذا اختلفت الحجامة عن الفصد الذي يتم بشق العروق والأوردة واستنزاف الدم منها<sup>(٣)</sup>.

ولقد كان الفصد والحجامة وسائل تستخدم لعلاج معظم الأمراض؛ مثل أمراض المفاصل والعضلات؛ لأن أسباب معظم هذه الأمراض كانت مجهولة، والوسائل العلاجية كانت محدودة جداً في العصور المتقدمة<sup>(٤)</sup>.

والحجامة تشبه تماماً التبرع بالدم، ففي كل منها إخراج الدم بدون شق العروق والأوردة، وإن كان الهدف من التبرع بالدم في الغالب إعانة للآخرين، وقد يكون فيه إنقاذ من الموت لمن يحتاج له، والهدف من الحجامة التداوي<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في حكم الحجامة للصائم على قولين كما بينا سابقاً<sup>(٦)</sup>.

والراجح هو أن الحجامة لا تفسد الصوم؛ لأن الحجامة دم خارج من الجسم، إلا أن من الأولى أن يتركها الصائم؛ حتى لا يتعرض إلى ما يضعف جسمه. وهو مذهب الجمهور خلافاً للحنابلة.

والتبرع بالدم يقاس على الحجامة في حكمها، وهي لا تفسد الصوم فكذلك تبرع الصائم بالدم لا يفسد صومه. والله أعلم.

والقول بعدم فساد الصوم بالتبرع بالدم هو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٧)</sup>، وبه

---

(١) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٣، الرملي، نهاية

المحتاج، ج ٣، ص ١٧٤، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١١٧.

(٣) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٣٢٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) عرجاوي، مصطفى محمد، أحكام نقل الدم في القانون المدني والفقه الإسلامي، ط ٢، دار المنار،

القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٣١.

(٦) انظر: ص (٨٢).

(٧) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

أوصت «ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»<sup>(١)</sup>، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٢)</sup>، والدكتور يوسف القرضاوي<sup>(٣)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٤)</sup>، وكثير من المعاصرين غيرهم<sup>(٥)</sup>.  
وذهب بعض العلماء المعاصرين إلى القول بفساد الصيام بالتبرع بالدم تخريجاً على مذهب الحنابلة القائلين بفساد الصوم بالحجامة<sup>(٦)</sup>.

### ثانياً: حكم أخذ عينة من دم الصائم للتحليل

أخذ عينات من الدم للتحليل ونحوه لا تقصد الصيام، لعدم وجود دليل ينهى عن إخراج الدم اليسير أثناء الصيام، ولأن سحب القليل من الدم ليس بمعنى الحجامة؛ إذ الحجامة يتم بها سحب كمية كبيرة من الدم.

(١) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ج ١، ص ٢٤٥.

(٣) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٧٦.

(٤) الزحيلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٥) وهم: الدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصوم والاعتكاف، ص ١٢٢، والدكتور محمد عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢١٥، والدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٩٤، والدكتور محمد الأنفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ١٠٠، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٥١، والدكتور أبو سريع محمد، أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١٣٨، والشيخ عبد الله الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٢٠٨، والشيخ محمد الجمال، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص ١٩٧، والشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني، الصيام ورمضان في السنة والقرآن، ص ٢٢٦، والدكتور حسان باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦١.

(٦) وهم: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، انظر: الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٦٣، والشيخ عبد العزيز ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٧٣، والشيخ محمد العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٥٠، والدكتور صالح الفوزان، عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٤٦٧، والشيخ عبد الله بن جبرين، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧٥.

والقول بأن سحب الدم للتحليل وأنه لا يفسد الصيام، هو ما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدّة<sup>(١)</sup>، وبه أوصت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٢)</sup>، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup>، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٤)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٦)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٧)</sup>، والدكتور يوسف القرضاوي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>.

(١) قرار رقم (١٠٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٢) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٣) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٦٣.

(٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ج ١، ص ٢٤٥.

(٥) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز بن باز، ج ١٥، ص ٢٧٣.

(٦) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٥١.

(٧) الزحيلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م، ص ٣٧٨.

(٨) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٧٦.

(٩) وهم: الدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصوم والاعتكاف، ص ١٢٢، والدكتور محمد

عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢١٤، والشيخ عبد الله بن جبرين، الصيام آداب وأحكام، ص ٢٧،

والدكتور صالح الفوزان، عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٤٦٧، والدكتور أبو سريع محمد، أحكام

الصيام والاعتكاف، ص ١٣٦، والدكتور محمد الألفي، مفطرات الصيام في ضوء المستجدات الطبية،

مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ١٠٠، والدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٩٥،

والدكتور خالد المشيخ، المفطرات المعاصرة، ص ١٢، بحث لم ينشر، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية

في الشريعة الإسلامية، ص ٦٥١، والشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني، الصيام ورمضان في السنة

والقرآن، ص ٢٢٦، والشيخ يوسف النملة، ١٤٢٣هـ، أثر الطوارئ في مفطرات الصيام، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٩٠، والشيخ محمد

الجمال، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم

الإسلامية، العراق، ص ١٩٧، والشيخ عبد الله الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٢١٢.

### ثالثاً: حكم إعطاء الدم للصائم

الدم عنصر أساسي من عناصر جسد الإنسان وفقدان كمية كبيرة منه تعرض الإنسان لما يعرف طبياً بالصدمة النزيفية التي قد تؤدي إلى الموت<sup>(١)</sup>. ونقل الدم إلى المريض أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وعلاجاً لا يمكن الاستعاضة عنه بأي دواء آخر، وأهم الحالات التي يحتاج الإنسان فيها لنقل الدم هي: حالات النزيف الشديد إثر الحوادث أو بعض العمليات الجراحية، وكذلك لمرضى التهاب الكليتين المزمن، وأيضاً في فاقات الدم الخبيثة إلى غير ذلك من الحالات<sup>(٢)</sup>. وقد اهتدى الإنسان بتوفيق الله عزّ وجل- لعملية نقل الدم لمعالجة مثل هذه الحالات، فنقل الدم لم يكن معروفاً في العصر القديم؛ ولهذا لا نجد كتب الفقه المتقدمة بحثت هذا الموضوع، وقد أجريت أول عملية ناجحة لنقل الدم على أسس علمية في عام ١٩١٨م<sup>(٣)</sup>. والدم عبارة عن سائل أحمر يقوم بنقل المواد الغذائية مثل السكريات والبروتينات والمواد المعدنية والدهون ويقوم بتوزيعها على جميع أجزاء الجسم<sup>(٤)</sup>. وبعد معرفة تكوين الدم وأنه يحتوي على غذاء وسكريات وغيرها من المواد التي يتغذى بها الإنسان، وبناء على ما رُجح سابقاً في حكم الحقن الغذائية وأنها تقسد الصيام<sup>(٥)</sup>، تبين أن حكم نقل الدم للصائم مفسد لصيامه؛ لأن نقل الدم يتم عن طريق الحقن الدقيقة، والدم هو غاية الغذاء والدواء للمريض، وإعطاء الغذاء أو ما بمعناه للصائم هو حائل بين

(١) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٤٦٤.

(٢) صافي، محمد، نقل الدم وأحكامه الشرعية، ط ١، مؤسسة الزعبي، سورية، ١٩٧٣م، ص ٢٢، الننتشة، محمد بن عبد الجواد حجازي، المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، ط ١، سلسلة إصدارات الحكمة، بريطانيا، ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٣١١.

(٣) التويجري، علي سليمان، التبرع بالدم أهميته ومحذورات ومشروعيته في الإسلام، ط ١، الدار العلمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٩٩٠م، ص ٣١، كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٤٦٤.

(٤) الساهي، شوي عبده، الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، ط ١، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٩٩، الننتشة، المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، ج ٢، ص ٣٠٨، كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٤٦٢.

(٥) تقدم في صفحة (١٢٨).

الصيام والحكمة منه، والقول بفساد الصوم فيه حفاظ على عبادة الصائم وإبراء لذمة العبد، لتعمد إيصال ما فيه غذاء للجسم في أثناء الصيام.

والقول بفساد الصوم بنقل الدم للصائم هو ما أفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(١)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد الجمال<sup>(٣)</sup>، والشيخ حسن الفكي<sup>(٤)</sup>.

### رابعاً: حكم تغير الدم وغسيله للصائم المريض بالكلية

تجري عمليات غسل الدم «الديلزة» وهي عملية تنقية الدم من المواد غير المرغوب بها والفضلات التي تتراكم في الدم نتيجة عجز الكلية عن طرح هذه المواد خارج الجسم، ويتم إجراء عمليات غسل الدم «الديلزة» في عدة حالات، منها التسمم بالعقاقير، وكذلك الغسل الكلوي المزمن، وعمليات زراعة الكلية سواء كان قبل العملية أو بعدها<sup>(٥)</sup>.

ويتم غسل الدم بطريقتين:

**الطريقة الأولى: الإنفاذ الدموي (الديلزة الدموية، غسيل**

**الكلية، «Haemodialysis»)**

وهذه العملية تتم بواسطة آلة خاصة تسمى الكلية الاصطناعية، ويتم فيها تنقية الدم من السموم بإخراج الدم من الجسد وتمريضه على الجهاز حيث تتم تصفية الدم من المواد المؤذية الأخرى بإضافة مواد سائلة خاصة للتنقية، وكذلك تستعمل مادة الهيبارين التي تمنع التخثر في الدم، حتى لا تحدث جلطة دموية أثناء الغسيل، ومن ثم يعاد الدم إلى الجسم عن طريق الوريد، ويحتاج المريض لإجراء غسيل الكلية مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً.

(١) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، ج ١٥، ص ٢٧٤.

(٢) العثيمين، مجالس شهر رمضان، ص ١٣٥.

(٣) الجمال، محمد أمين، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص ١٩٨.

(٤) الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣٨.

(٥) البار، الدكتور محمد علي، الفشل الكلوي وزرع الأعضاء الأسباب والأعراض وطرق التشخيص

والعلاج، ط ١، دار العلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٨٥، كنعان، الموسوعة الطبية

الفقهية، ص ٤٦٦.

وفي كل مرة يبقى فيها المريض دون حركة لمدة أربع إلى خمس ساعات بجانب الجهاز، وقد يحتاج المريض في كثير من الحالات إلى إعطائه سوائل مغذية تحتوي على الجلوكوز تعطى عن طريق الوريد<sup>(١)</sup>.

### الطريقة الثانية: الإنفاذ البيريتوني (الإنفاذ الخبي)

وفي هذه الطريقة يستخدم الغشاء البيريتوني المغطي لجدار البطن من الداخل والأحشاء لتفقيه دم المريض من السموم التي به، وتم بواسطة إدخال الطبيب أنبوباً عبر فتحة صغيرة ما بين السرة والعانة بعد التخدير الموضعي، ثم يدخل عبر هذا الأنبوب لتراً أو لترين من السوائل التي تحتوي على نسبة عالية من سكر العنب الجلوكوز إلى داخل جوف البطن لمدة عشر دقائق، ثم يسحب السائل إلى الخارج ويكرر هذه العملية عدة مرات خلال اليوم الواحد، ويتم أثناء هذه العملية تبادل الشوارد والسكر والأملاح في الدم عبر البيريتوان، ولقد أثبت العلم أن كمية من سكر العنب الجلوكوز الموجودة في السائل الذي يدخل جوف البطن تدخل إلى الدم عبر هذا الغشاء<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن تم تبين طرق غسيل الدم سواء الغسيل بالإنفاذ الدموي أو الإنفاذ البيريتوني، يتبين أن حكم غسيل الدم في كلتا الطريقتين مفسد، وذلك لاشتغال الطريقتين على إضافة بعض السوائل المغذية واختلاط الدم بها، ذلك أن إعطاء الغذاء أو ما بمعناه للصائم هو حائل بين الصيام والحكمة منه، فهي تقاس على ما قيل في الحقن المغذية للصائم<sup>(٣)</sup>.

والقول بفساد الصوم هو أحفظ لهذه العبادة وإبراء لذمة العبد، ومرض الفشل الكلوي من جملة الأمراض التي يجوز معها الفطر في نهار رمضان، وخصوصاً أن الأطباء ينصحون بعدم الصوم في اليوم الذي يأتي فيه المريض لإجراء الغسيل الكلوي سواء

---

(١) البار، الفشل الكلوي وزرع الأعضاء، ص ٩٢، باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي،

ج ٢، ص ٢٦١، الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٣٣، الجمال، محمد أمين، ١٩٩٦م،

مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية،

العراق، ص ١٩٩.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) تقدم في صفحة (١٢٨).

الغسيل الدموي أو البيريتوني ، لأنه قد يحتاج إلى شرب سوائل كثيرة تعوض الضعف الذي يلحق به أثناء عملية الغسيل<sup>(١)</sup>.

ولقد أفتى كثير من العلماء المعاصرين بفساد الصوم بالغسيل الكلوي، وهذا القول ما قررته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>، والشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٣)</sup>، والشيخ إبراهيم المناع<sup>(٤)</sup>، والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٦)</sup>. رحمهم الله.

\*\*\*\*

---

(١) باشا، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر رمضان، ص ٥١.

(٢) الفوران، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ص ١٤٦.

(٣) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، ج ١٥، ص ٢٧٤.

(٤) المناع، إبراهيم بن محمد، ١٤٢٥هـ، الأحكام الفقهية المتعلقة بالفشل الكلوي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ص ٩١،

(٥) الزحيلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٦) وهم: الدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٧٤، والدكتور حسن باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦١، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٢٣٩، والشيخ عبد الله الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٣٠٢، والشيخ خالد المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ١٠، بحث لم ينشر، والشيخ يوسف النملة، ١٤٢٣هـ، أثر الطوارئ في مفطرات الصيام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٨٣.

## المبحث السادس: الأحكام المتعلقة بالتخدير والعمليات الجراحية والمناظير الطبية

شهدت العلوم الطبية، وعلوم الجراحة الطبية على وجه الخصوص، تطوراً مدهشاً في الفترة الأخيرة، مما يثير تساؤلاتٍ جديدة حول آثار بعض العمليات الطبية كالجراحية والتنظير - على أحكام الصيام. ففي هذا المبحث دراسة لأثر العمليات الجراحية والمناظير الطبية على صحة الصيام، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: أثر العمليات الجراحية الطبية على الصيام

شهدت الجراحة الطبية في العصر الحديث تطورات واسعة في شتى حقولها ومجالاتها، وكان لبعض الاكتشافات والانجازات الحديثة شأن كبير في تطورها، وبخاصة التطور الذي حصل في علم التخدير، وفي هذا المطلب دراسة لأثر هذه العمليات الجراحة والتخدير على عبادة الصيام<sup>(١)</sup>.

#### أولاً: أثر التخدير الجراحي على الصيام

التخدير في اللغة: مأخوذ من الخدر، ومعناه الكسل والفتور<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح الطبي الحديث هو: وسيلة طبية لتعطيل حس الألم بصورة مؤقتة<sup>(٣)</sup>. ويستخدم التخدير في العمليات الجراحية، أو عند اخذ عينات من أحد الأعضاء في الجسم، أو عند إجراء فحوصات معينة تحتاج إلى جعل المريض لا يشعر بأي نوع من الألم<sup>(٤)</sup>.

#### وينقسم التخدير إلى نوعين:

النوع الأول: التخدير الجزئي؛ وهو الذي يفقد فيه المريض الحس في موضع معين

(١) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٢٣٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٣٢، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠.

(٣) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ١٨٩.

(٤) الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط ٣، مكتبة الصحاب،

الإمارات، ٢٠٠٤ م، ص ١٧٦، وهو ما أفادني به الطبيب عبد الرحمن الكندري.



من جسمه، دون أن يفقد وعيه، وهذا النوع من التخدير قد يكون موضعياً، أو يكون عن طريق تخدير ناحية معينة من الجسم مثل تخدير النصف السفلي من الجسم<sup>(١)</sup>.

**النوع الثاني:** التخدير العام؛ وهو الذي يؤثر في الجملة العصبية المركزية، ويسبب فقدان التام للحس في سائر الجسم، فينتقل فيه الشخص المخدر إلى حالة النوم العميق، وفقدان الوعي الكامل<sup>(٢)</sup>.

ولبيان أثر التخدير على الصيام لا بد من معرفة عدة أمور، ومن أهمها طريقة التخدير، والمواد المستخدمة فيه.

### **التخدير الجزئي له طريقتان:**

#### **الطريقة الأولى: طريقة الحقن**

١- تكون بواسطة حقن ناحية معينة من الجسم بمواد مخدرة مثل كالتوفائين، والنوفوكائين، فتعمل على تخدير النهايات العصبية فيحدث التخدير الموضعي، أو بحقن مسرى الأعصاب التي توزع الحس على منطقة أو ناحية من نواحي البدن<sup>(٣)</sup>.

٢- التخدير بالإبر الجافة وهو نوع من العلاج الصيني، ويعتمد على إدخال إبر مصممة جافة إلى مراكز الإحساس تحت الجلد، مما يفقد المريض القدرة على الإحساس في الموضع المحدد<sup>(٤)</sup>.

#### **الطريقة الثانية: عن طريق المسام**

١- ويستخدم فيها بعض المواد المخدرة التي يدهن بها الموضع المراد تخديره.

٢- عن طريق رش رذاذ يحتوي على مواد مخدرة على مواضع معينة لتخديرها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) بيرم، الموسوعة الطبية العربي، ص ٧٥

(٢) الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص ١٧٧، بيرم، الموسوعة الطبية العربية، ص ٧٥.

(٣) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٢٣٤.

(٤) الالفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٩٩.

(٥) الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص ١٧٧، وهو ما أفادني به الطبيب عبد الرحمن

وبعد معرفة طرق التخدير الموضوعي يتبين أن هذا النوع من التخدير لا يفسد الصيام بكلتا الطريقتين؛ أما الطريقة الأولى الحقن، فيقاس حكمها على الحقن الدوائية وقد تقدم ترجيح القول بأنها لا تفسد الصوم<sup>(١)</sup> وذلك لما يلي:

١- إن الحقن تصل عن طريق المسام، فالدواء الداخل يمتصه الجسد عن طريق مسامه<sup>(٢)</sup>.

٢- إن التداوي بالحقن هو من قبيل وضع الدواء في الجروح غير النافذة إلى المعدة<sup>(٣)</sup>.

٣- إن الأصل صحة الصوم حتى يقوم دليل على فساده، وهذه الحقن ليست أكلاً، ولا شرباً، ولا بمعنى الأكل والشرب<sup>(٤)</sup>.

وأما الطريقة الثانية المسام فلقد اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أن ما يدخل الجسد

---

الكندري.

(١) انظر: صفحة (١٢٥).

(أ) الزيلعي، تبين الحقائق، ج٢، ص ١٦٦، العيني، البناية، ج٤، ص ٤١، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٢، ص ١٥٣، الصاوي، بلغة السالك، ج١، ص ٤٥١، الشربيني، مغني المحتاج، ج٢، ص ١٥٦، الرفاعي، العزيز، ج٣، ص ١٩٣، الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص ٥٢٤، ابن قدامة، الكافي، ج١، ص ٤٥٧، الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص ٩٤، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ٢٠٥، فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ١٠٩.

(ب) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص ٢٤٦، الزيلعي، تبين الحقائق، ج٢، ص ١٨١، عبد الوهاب، الإشراف، ج١، ص ٤٣٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٢، ص ١٥٧، الشربيني، مغني المحتاج، ج٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج٦، ص ٢١٧، الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص ٥٧٩، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٢، ص ٣٦٠.

(ج) الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٦٦، عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٦، القرضاوي، فقه الصيام، ص ٨٦.

عن طريق مسام الجلد لا يفسد الصيام، لعدم وصول عين إلى الجوف المعتبر<sup>(١)</sup>.

### وأما التخدير العام فهو على مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** تمهيدية، وتتم بحقن المريض عن طريق الوريد بمواد دوائية مخدرة سريعة التأثير، تفقد المريض الوعي وتسبب الارتخاء الكامل للعضلات<sup>(٢)</sup>.

**المرحلة الثانية:** تكميلية، ويتم بها إدخال أنبوب مباشرة إلى القصبة الهوائية عبر الأنف، ويوصل هذا الأنبوب إلى جهاز التنفس الصناعي، ويتم عن طريق إعطاء الأكسجين والغازات التي تؤدي إلى تخدير المريض خلال فترة العملية الجراحية<sup>(٣)</sup>.

وبعد معرفة مراحل التخدير العام يتبين أن هذا النوع من التخدير لا يفسد الصيام؛

لأمرين هما:

١- إن حقن الوريد بمواد مخدرة لا يفسد الصوم كما سبق بيانه في حكم الحقن الدوائية<sup>(٤)</sup>.

٢- إن الأنبوب الداخل عبر الأنف لا يدخل المريء أو المعدة ، لأنه يدخل مباشرة إلى القصبة الهوائية فقط<sup>(٥)</sup>، وبما أنه لا يدخل إلى المريء أو المعدة، فلا يكون سبباً لفساد الصوم على رأي جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-.

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، ابن قدامه، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧.

(٢) بيرم، الموسوعة الطبية العربية، ص ٧٥، الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص ١٧٧.

(٣) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٠، باشا، التداوي المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٤) انظر: صفحة (١٢٢).

(٥) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢م، ص ٢٤٠.

(٦) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ١٦٦، الموصلي، الاختبار، ج ١، ص ١٧٢.

(٧) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٧، القرافي، الذخيرة، ج ٢، ص ٤٣٣.

(٨) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

لكن يترتب على هذا النوع من التخدير فقدان الوعي وربما يستمر معه، فما حكم فقدان الوعي أثناء الصيام؟

نقول الإغماء وفقدان الوعي له حالتان ذكرهما الفقهاء.

**الحالة الأولى:** أن يستغرق فقدان الوعي اليوم كله من قبل الفجر إلى بعد غروب الشمس.

وهذه الحالة اختلف فيها الفقهاء على قولين:

**القول الأول:** إن صيام المغمى عليه لا يجزئه، وعليه القضاء، وهو مذهب المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup> - رحمهم الله.

**القول الثاني:** إن صيام المغمى عليه صحيح إذا نوى الصيام من الليل، وهو مذهب الحنفية<sup>(٤)</sup> - رحمهم الله.

**واستدل الجمهور:** بقول الله - جلّ ذكره - في الحديث القدسي: «الصوم لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلي...»<sup>(٥)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن الله - جلّ وعلا - أضاف الإمساك وهو ترك الطعام والشراب والشهوة - لابن آدم؛ فإذا كان الإغماء طوال اليوم بحيث لم يفق فيه فبهذه الحالة لا يضاف الإمساك إليه فلا يجزئه صيام اليوم<sup>(٦)</sup>.

**واستدل الحنفية:** بالقياس على النوم، في عدم فساد الصوم به وإن كان طوال اليوم، لوجود معنى الإمساك من الصائم المقرون بالنية<sup>(٧)</sup>.

**ونوقش:** بأنه قياس مع الفارق لأن النائم عادة لا يزول الإحساس عنه بالكلية فلو نبه

(١) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٢، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣١.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٢، ص ١٧٦، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ٣٢.

(٣) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٥٦، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٢.

(٤) الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ٣٤، العيني، البناية، ج ٤، ص ٩٤.

(٥) سبق تخريجه: ص (٧٩).

(٦) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٢.

(٧) العيني، البناية، ج ٤، ص ٩٤.

لانتبه من منامه، وأجابوا بوجود معنى الإمساك منه بأن الله أضاف الإمساك إلى العبد وهو لم يفق أصلاً فكيف يكون قد نوى الإمساك وترك الطعام والشراب والشهوة<sup>(١)</sup>.

**والراجع** هو ما ذهب إليه الجمهور -رحمهم الله- لأن الصيام هو عبارة عن التعبد لله بالإمساك عن المفطرات، والمغى عليه لم ينو الإمساك أصلاً فلا يصح صيامه، وهذا القول أسلم لعبادة الصوم.

**الحالة الثانية:** أن يفقد وعيه جزءاً من النهار، أي أن يفيق في بعض النهار، ويكون مغمى عليه في بعضه الآخر.

وهذه الحالة -أيضاً- اختلف فيها الفقهاء على قولين:

**القول الأول:** إن إفاقة جزء من النهار، ولو للحظة واحدة، تجزئ عن النهار كله؛ فلا يفسد الصوم بهذه الحالة، وهو مذهب الجمهور من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> -رحمهم الله-.

**القول الثاني:** إن أغمى عليه أكثر اليوم لزمه القضاء، أما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقل صح صومه، وهو ذهب المالكية -رحمهم الله- لأن بقاء العقل شرط لصحة الصوم<sup>(٥)</sup>.

**واستدل أصحاب القول الأول:** بأن الصيام هو الامتناع عن الأكل والشرب مع النية، فلما وجدت منه النية، صح صومه وإن كان هذا الامتناع للحظات<sup>(٦)</sup>.

**والراجع** هو ما ذهب إليه الجمهور -رحمهم الله- لأن النية وجدت منه في وقت أداء الصيام وإن كانت للحظات يسيرة.

بناءً على ما سبق يتبين أن التخدير الذي لا يستغرق كل النهار ليس مفطراً ولا يفسد الصوم به لعدم مقتضى الفطر، أما التخدير الذي يستغرق كل النهار فهو مفطر على

(١) ابن قدامه، المغني، ج ٣، ص ٣٢.

(٢) العيني، البناء، ج ٤، ص ٩٤، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٣) الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ٢٠٩، الرملي، نهاية المحتاج، ج ٢، ص ١٧٦.

(٤) ابن قدامه، المغني، ج ٣، ص ٣٢، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٥) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٤٩، عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٤٠.

(٦) ابن قدامه، المغني، ج ٣، ص ٣٢.

قول جمهور الفقهاء-رحمهم الله-، وهذا التفصيل هو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(١)</sup>، وما أوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٢)</sup>، والدكتور أحمد الخليل<sup>(٣)</sup>، والدكتور محمد البار<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

### ثانياً: أثر العمليات الجراحية على الصيام

الجراحة في اللغة: مأخوذة من الجرح وهو أثر السلاح، واسم للطعنة والضربة<sup>(٦)</sup>.  
**العمليات الجراحية اصطلاحاً:** هي إجراء جراحي يعتمد على الجرح والشق والخياطة، بقصد إصلاح عاهة، أو رتق تمزق، أو عطب، أو بقصد إفراغ صديد أو سائل مرضي آخر، أو لاستئصال أو زراعة عضو من الجسم<sup>(٧)</sup>.

وتنقسم العمليات الجراحية إلى قسمين<sup>(٨)</sup>:

### القسم الأول: العمليات الجراحية الصغرى

وهي العمليات البسيطة التي تجري عادة تحت التخدير الموضعي، وتقتصر على

---

(١) قرار رقم (١٠٠ / ١ / ١٩٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٢) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٣) الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٥٠.

(٤) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٠.

(٥) وهم: الدكتور خالد المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ٥، بحث لم ينشر، والشيخ يوسف النملة،

١٤٢٣ هـ، اثر الطوارئ في مفطرات الصيام، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود،

المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٩٤، والشيخ إبراهيم المناع، ١٤٢٥ هـ، الأحكام الفقهية

المتعلقة بالفشل الكلوي، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية

السعودية، ص ٩٨.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٧) كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٢٣٤، الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها،

ص ١٧٨.

(٨) الجماس، المرشد الفقهي في الطب، ص ٢٨٨، كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٢٣٤.

الأعضاء الظاهرة كالجلد والنسيج الدهني.

### القسم الثاني: العمليات الجراحية الكبرى

وهي العمليات التي تشمل أنواع الجراحات التي تجري على الأعضاء الحيوية، وتجري عادة تحت التخدير العام أو التخدير الجزئي. ولبيان حكم العمليات الجراحية بقسميها نقول:

#### القسم الأول: العمليات الجراحية الصغرى لا تقصد الصوم لما يلي:

- ١- إنها غالباً ما تكون في الجزء الخارجي من البدن ولقد ذكر الفقهاء أن مداواة الجراح لا تقصد الصيام، إذا لم تصل إلى الجوف، وهذه الجراحات لا تصل إلى الجوف المعتبر الذي هو الجهاز الهضمي<sup>(١)</sup>.
- ٢- وأما ما يستخدم للتخدير الموضعي أو الجزئي من حقن ومواد أخرى فلا تقصد الصوم وقد تقدم بيان جوازها<sup>(٢)</sup>.

#### القسم الثاني: العمليات الجراحية الكبرى فالأقرب أنها تقصد الصوم لأنه غالباً ما

تحتاج إلى عدة أمور منها:

- ١- إعطاء سوائل مغذية عن طريق الوريد، وقد ذكرنا أن هذا النوع من العلاجات مفسد للصيام<sup>(٣)</sup>.
- ٢- لأن الطبيب قد يدخل أنبوباً إلى المعدة لاستخراج السوائل المتركمة فيها، وقد بيننا أن هذا النوع مفسد للصيام أيضاً لوصل هذا الأنبوب للمعدة<sup>(٤)</sup>.
- ٣- ولأن مدة الإغماء -سواء أثناء العمليات أو بعدها- قد تتجاوز الحد المسموح به عند الفقهاء ويستغرق فقدان الوعي اليوم كله<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

### المطلب الثاني: أثر المناظير الطبية على الصيام

عرف الجراحون عمليات التنظير في مجالات التشخيص والعلاج منذ عقود قليلة من

---

(١) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الشرييني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) انظر: صفحة (١٢٥).

(٣) انظر: صفحة (١٢٨).

(٤) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١.

(٥) العيني، البناية، ج ٤، ص ٩٤، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ٢٠٩، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٥٦.

الزمن، ولقد كان للتقدم العلمي في مجال الطب دور كبير في ازدهار هذه العمليات واتساع استخداماتها خلال فترة قصيرة من الزمن، ويقول الأطباء إن الجراحة التنظيرية ستصبح في زمن قريب هي القاعدة، ويصبح ما عداها استثناء وخروجاً عن القاعدة<sup>(١)</sup>؛ لذلك أصبح من المهم تبيين الحكم الشرعي لاستخدام هذه المناظير وأثرها على عبادة الصيام خصوصاً بعد انتشارها بشكل واسع جداً في الوقت الحاضر.

### أولاً: أثر مناظير الجهاز الهضمي

المنظار هو عبارة عن أنبوب يدخل الجهاز الهضمي، ويمكن تقسيم عمليات التنظير للجهاز الهضمي إلى نوعين:

**النوع الأول:** منظار الجهاز الهضمي العلوي؛ يدخل المنظار عن طريق الفم فالبلعوم فالمرئ فالمعدة، ولذلك يسميه البعض بالمنظار الفموي لأنه يدخل عن طريق الفم، وللمنظار الفموي عدة استخدامات منها ما يكون للتشخيص للاشتباه بوجود قرحة في المعدة، أو لاستخراج عينة صغيرة للفحص، وكذلك لتصوير الأشعة، وكذلك تستخدم للعلاج كعلاج دوالي المرئ أو المعدة، وحالات النزيف التي تصيب الجزء العلوي من الجهاز الهضمي<sup>(٢)</sup>.

وقبل الشروع في حكم هذا النوع من المناظير، لا بد من ذكر مسألة فقهية ذكرها الفقهاء المتقدمون، حتى نخرج مسألة المنظار الفموي عليها، وهي حكم دخول غير الطعام والشراب إلى الجوف عن طريق الفم.

اختلف الفقهاء في دخول غير الطعام والشراب إلى الجوف عن طريق الفم

**القول الأول:** إن وصول أي عين إلى الجوف عن طريق الفم يفسد الصيام لمجرد تجاوزتها الحلق، سواء كانت مما يتغذى به أو مما لا يتغذى به كالحصى، والدرهم والخيط، سواء استقرت في الجوف أو لم تستقر فيه؛ وهذا مذهب جمهور الفقهاء من

(١) حميد، الدكتور هائل حميد، الجراحة التنظيرية الصفراوية، ص ٥.

(٢) باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٦، وهو ما أفادني به الطبيب خالد

العبيد، طبيب في قسم المختبرات، بمستشفى مبارك الكبير بالكويت. انظر: شكل (١) ص (١٨٨).



المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup> - رحمهم الله-

**القول الثاني:** اشتراط استقرار العين الداخلة من الفم إلى الجوف وأن تكون جامدة، فإذا كانت العين سائلة فإنه يفسد الصوم بها؛ وهو مذهب الحنفية<sup>(٤)</sup> وبعض الشافعية<sup>(٥)</sup> - رحمهم الله-

### أدلة الفريقين والترجيح:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ...) <sup>(٦)</sup>.

**وجه الدلالة** أن الصيام هو الإمساك، وهو مخالف لمن وضع شيئاً في فمه وجعله يتجاوز حلقة وهو يمكنه أن يحترز منه، فكان مفطراً به <sup>(٧)</sup>.

٢- إن من أكل أي شيء حتى وإن كان مما لا يؤكل يفسد صومه لوجود صورة الأكل منه <sup>(٨)</sup>.

٣- إن من أكل ما لا يتغذى به مثل الحصاة أو الدرهم أو غيرهما يشغل المعدة به، مما ينقص من قوة الجوع <sup>(٩)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني؛ أن من ابتلع خيطاً وكان طرفه خارج الجوف لم يفسد

(١) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٥، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣.

(٣) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٤) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٨، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٨٤.

(٥) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٨.

(٦) سورة البقرة، آية (١٨٧).

(٧) القاضي عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨.

(٨) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٩) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١.

صومه لعدم تمام الدخول والاستقرار بالجوف<sup>(١)</sup>.

والراجع هو القول الأول لقوة الأدلة التي استدلوها بها.

وبعد أن تبين حكم المسألة عند المتقدمين، نقول بأن كل ما يدخل الفم ويصل إلى الجوف سواء كان مما يتغذى به أو لم يكن مما يتغذى به مفسد للصوم، ويقاس المنظار الفموي على ما لا يتغذى به، إذا لم يصاحبه أي مواد أخرى، وكان فقط بإدخال الأنبوب عبر الفم، فيتبين أن هذا النوع من المناظير مفسد للصوم وفقاً لقول جمهور الفقهاء وهو الراجع كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

ولا يفسد الصوم بهذا النوع من المناظير على رأي الحنفية وبعض الشافعية لأنهم يشترطون استقرار الداخل في الجوف والمنظار الفموي يبقى طرفه خارج الفم<sup>(٣)</sup>. ولكن ينبغي التنبه إلى أن هذه المناظير الداخلة عبر الفم يوضع عليها مادة ملينة أو دهون لتسهيل مرور المنظار، وأيضاً يستخدم الماء لغسيل عدسة المنظار أثناء مروره داخل الجوف، وهذا ما يذكره الأطباء، ولا شك أن هذه المواد الدهنية والماء تتفصل أجزاء منها وتستقر داخل الجوف حتى بعد خروج المنظار<sup>(٤)</sup>. لذلك يكون المنظار الفموي مفسداً للصوم بلا شك؛ تخريجاً على أقوال الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-.

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٨.

(٢) الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٨٤، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٨.

(٤) حميد، الجراحة التنظيرية الصفراوية، ص ٧٤، وهو ما أفادني به الطبيب عبد الرحمن الكندري، والطبيب خالد العبيد.

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٩، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٦) عبد الوهاب، المعونة، ج ١، ص ٢٨٩، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٢٤٥.

(٧) الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٢.

والحكم بفساد الصوم باستخدام هذا النوع من المنظار هو ما ذهب إليه أكثر العلماء المعاصرين ، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٢)</sup>، وأوصى به أكثر العلماء والباحثين في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٣)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup> -رحمهم الله-.

**النوع الثاني:** منظار الجهاز الهضمي السفلي؛ وهو ما يدخل عن طريق الدبر، وهذا النوع من المناظير له عدة استخدامات، فمنها ما يكون للتشخيص كاشتباه وجود مرض في القولون، أو أخذ عينات للفحص، ومنها ما يكون علاجياً كإيقاف نزيف في الجهاز الهضمي السفلي، أو معالجة باستئصال ورم معين، أو وضع بعض الأدوية الموضعية في الجهاز الهضمي السفلي، وهذه المناظير يضاف إليها مواد ملينة لتسهيل مرورها<sup>(٦)</sup>. وقد سبق البحث في حكم المواد التي تدخل الدبر عند البحث في حكم الحقن

---

(١) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧.

(٢) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٣) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٤) العثيمين، الشرح الممتع، ج ٦، ص ٣٨٣.

(٥) وهم: الدكتور أحمد الخليل ، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٤٦، والدكتور ضياء الجماس، المرشد الفقهي في الطب، ص ٢٧٤، والدكتور خالد المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ٤، بحث لم ينشر، والشيخ محمد الجمال، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق، ص ٢٢٤، والشيخ محمد المختار السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣١، والشيخ يوسف النملة، ١٤٢٣هـ، أثر الطوارئ في مفطرات الصيام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٨٧، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٣١، والشيخ عبد الله الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٢٤٠، والدكتور حسان باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٦.

(٦) حميد، الجراحة التنظيرية الصفراوية، ص ٧٤، وهو ما أفادني فيه الدكتور مبارك علي الكندري، استشاري جراحة عامة في مستشفى الفروانية بالكويت، والطبيب عبد الرحمن الكندري.

الشرجية<sup>(١)</sup>، والبحث فيها ينطبق على المنظار الداخلى من الدبر، لذلك يكون الراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن ما يدخل الدبر من منظار أو أي مواد مصاحبة له بأنها تكون سبباً في فساد الصوم؛ لأنها تدخل الجسم عن طريق منفذ مفتوح وتصل إلى الجوف الذي هو الأمعاء، ثم إن ما يصاحبها من مواد ملينة لتسهيل مرور المنظار، أو ماء لغسيل عدسة المنظار لتوضيح الرؤية ينفصل منها ويستقر داخل الجوف بعد خروج المنظار من الدبر.

والقول بفساد الصوم بهذا النوع من المناظير خصوصاً مع وجود مواد سائلة معه- هو ما يخرج على ما ذهب إليه الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، وهو ما أوصى به أكثر المجتمعين في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٦)</sup>، والدكتور خالد المشيقح<sup>(٧)</sup>، والدكتور محمد البار<sup>(٨)</sup>.

### ثانياً: أثر منظار الجهاز البولي على الصيام

قد يحتاج الصائم إلى إدخال منظار عبر الجهاز البولي ليصل إلى المثانة لتشخيص مرض معين، أو لإيصال دواء، أو لإيقاف نزيف<sup>(٩)</sup>. فما مدى تأثير هذا النوع من المناظير على الصيام؟

(١) انظر: صفحة (١٢٩).

(٢) الموصلي، الاختيار، ج١، ص ١٧٠، الكاساني، بدائع الصنائع، ج٢، ص ٢٤٣.

(٣) الحطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص ٣٤٥، الصاوي، بلغة السالك، ج١، ص ٤٥١.

(٤) الكوهجي، عبد الله بن الشيخ حسن، زاد المحتاج بشرح المنهاج، تحقيق عبد الله الأنصاري، ط٢، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٧م، ج١، ص ٥١٢، الغزالي، الوسيط، ج٢، ص ٥٢٥.

(٥) الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص ٥٧٩، ابن قدامة، المغني، ج٣، ص ٣٩.

(٦) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٧) المشيقح، المفطرات المعاصرة، ص ٨، بحث لم ينشر.

(٨) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص ٢٤١.

(٩) وهو ما أفادني به الدكتور مبارك الكندري، والطبيب خالد العبيد.

لقد بحث الفقهاء المتقدمون حكم ما يدخل الإحليل<sup>(١)</sup>، من جامد أو مائع أثناء الصيام.  
واختلفوا فيها على قولين:

**القول الأول:** إنَّ ما يدخل الإحليل لا يفسد الصوم سواء كان جامداً أو مائعاً وهو مذهب الجمهور، من الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> وبعض الشافعية<sup>(٥)</sup> والظاهرية<sup>(٦)</sup> -رحمهم الله-.

**القول الثاني:** إنَّ ما يدخل الإحليل يفسد الصوم، وهو الصحيح عند الشافعية<sup>(٧)</sup>، وقال به أبو يوسف من الحنفية<sup>(٨)</sup>.

وسبب اختلاف الفقهاء يعود إلى اختلافهم في وجود منفذ بين المثانة والجوف وعدمه<sup>(٩)</sup>.

### أدلة الفريقين:

استدل أصحاب القول الأول بعدم وجود منفذ من الإحليل إلى الجوف<sup>(١٠)</sup>.  
واستدل أصحاب القول الثاني:

١- بأنه يوجد منفذ من الإحليل إلى الجوف<sup>(١١)</sup>.

٢- قياس المثانة على سائر الأجواف؛ فما يصل إلى المثانة عبر الإحليل يفسد

---

(١) هو مخرج البول، انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص ١٦٧.

(٢) الزيبي، تبيين الحقائق، ج٢، ص ١٨٣، العيني، البناية، ج٤، ص ٦٦.

(٣) الخطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص ٣٤٦، القرافي، الذخيرة، ج٢، ص ٣٢٨.

(٤) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٢، ص ٣٦٤، ابن مفلح، المبدع، ج٣، ص ٢٦.

(٥) النووي، المجموع، ج٦، ص ٢١٨، النووي، روضة الطالبين، ج٢، ص ٢٢٢.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج٥، ص ١٤٨.

(٧) الشريبي، مغني المحتاج، ج٢، ص ١٥٦، الرافعي، العزيز، ج٣، ص ١٩٣.

(٨) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٢، ص ٣٤٨، الكاساني، بدائع الصنائع، ج٢، ص ٢٤٣.

(٩) العيني، البناية، ج٤، ص ٦٧.

(١٠) ابن عبادين، رد المحتار، ج٣، ص ٤٢٧، القرافي، الذخيرة، ج٢، ص ٣٢٨، البهوتي، كشف القناع،

ج٢، ص ٣٩١.

(١١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٢، ص ٢٤٣.

الصوم، لأن فيها قوة إحالة -إي هضم- للدواء<sup>(١)</sup>.  
واعترض عليهم بأن علم التشريح الحديث أوضح أنه لا علاقة مطلقاً بين مسالك  
البول والجهاز الهضمي الذي هو الجوف المعتبر عند الجمهور، وأن الجسم لا يمكن أن  
يتغذى مطلقاً بما يدخل إلى المسالك البولية<sup>(٢)</sup>.

**والراجع** ما ذهب إليه جمهور الفقهاء -رحمهم الله-؛ وعليه فإن إدخال المنظار  
والوسائل العلاجية المعاصرة، حتى وإن صاحبها مواد مسهلة لمرورها أو ماء أو أي مواد  
أخرى لا تفسد الصوم.

والقول بعدم فساد الصوم بما يدخل المجاري البولية سواء للذكر أو الأنثى هو قرار  
مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٣)</sup>، وهو ما أوصت به في ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات  
الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>، والدكتور محمد الألفي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٦)</sup> -رحمهم الله-.

---

(١) الرفاعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩٣، المحلى، جلال الدين محمد، (٨٦٤هـ)، كنز الراغبين شرح منهاج  
الطالبين، صححه وضبطه عبد اللطيف عبد الرحمن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج ١، ص  
٩١.

(٢) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٢، وباشا، التداوي  
والفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٦. انظر: شكل (٧) ص (١٩٤).

(٣) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة  
الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨٥.

(٦) وهم: الدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٨٦، والشيخ محمد مختار السلامي،  
المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٧، والشيخ محمد الجمال، ١٩٩٦م، مفطرات الصيام  
في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام العلوم الإسلامية، العراق، ص ٢٢٥،  
والدكتور خالد المشيخ، المفطرات المعاصرة، ص ١١، بحث لم ينشر، والشيخ عبد الله الحمادي، تبصير  
الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٢٤٩، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع  
الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٢، والدكتور حسن الفكي، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ص ٦٢٤،  
والدكتور حسان باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٦.

### ثالثاً: أثر المناظير الداخلة عن طريق الجلد على الصيام

ظهرت في العصر الحديث العديد من المناظير التي تدخل عن طريق الجلد، مثل منظار البطن للتصوير أو للجراحة كاستئصال المرارة، أو الزائدة الدودية، وكذلك لسحب البويضات في عملية التلقيح الصناعي، ولتشخيص بعض الأمراض أيضاً، وتوجد مناظير خاصة للعظام والمفاصل، وكذلك إدخال القسطرة في الشريان للتصوير أو للعلاج<sup>(١)</sup>.

وحكم هذا النوع من المناظير والعلاجات أنها لا تقصد الصوم لأمر عده:

١- أنها لا تدخل إلى الجوف المعبر الذي حدده الفقهاء -رحمهم الله- بالجهاز الهضمي<sup>(٢)</sup>.

٢- إنها لا تدخل الجسد عن طريق منفذ خلقي مفتوح<sup>(٣)</sup>.

٣- قياسها على الجراح ووضع الدواء في الجائفة التي لا تصل إلى الجوف<sup>(٤)</sup>.  
والقول بعدم فساد الصيام مبني على قول جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٥)</sup>،  
والمالكية<sup>(٦)</sup>، الحنابلة<sup>(٧)</sup>-رحمهم الله- لأنها لا تدخل إلى الجوف المعبر عندهم الذي هو الجهاز الهضمي من المريء والمعدة والأمعاء.

وكذلك لا تقصد الصوم على قول الصحابين -أبو يوسف ومحمد بن الحسن- لأن هذه

---

(١) حميد، الجراحة النظرية الصفراوية، ص ١١٣، وهو ما أفادني به الدكتور مبارك الكندري، والطبيب خالد العبيد.

(٢) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٤) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٢٤٦، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٨١، عبد الوهاب، الإشراف، ج ١، ص ٤٣٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٧، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٥، النووي، المجموع، ج ٦، ص ٢١٧، الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٧٩، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٥) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٢، ص ١٧١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٦) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٥، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١.

(٧) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٤٥٧.

المناظير لا تدخل من منفذ خلقي طبيعي<sup>(١)</sup>.  
وأيضاً لا تفسد الصوم عند الحنفية<sup>(٢)</sup>، لأنهم يشترطون استقرار الداخل في الجوف،  
وهذه المناظير يبقى طرفها خارج الجسد.  
والقول بعدم فساد الصوم بالداخل عبر الجلد هو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة<sup>(٣)</sup>،  
وما أوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>، والشيخ محمد  
مختار السلامي<sup>(٥)</sup>، والدكتور أحمد الخليل<sup>(٦)</sup>، وغيرهم<sup>(٧)</sup> -رحمهم الله-.

\*\*\*\*

- 
- (١) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٧٠، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.  
(٢) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٢٢٣، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٧.  
(٣) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.  
(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة  
الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.  
(٥) السلامي، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٥١.  
(٦) الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٧١.  
(٧) وهم: الشيخ عبد الله الحمادي، تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام، ص ٢٤٣، والدكتور ضياء الجماس،  
المرشد الفقهي في الطب، ص ٢٧٤، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع  
الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٣، والدكتور حسان باشا، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي،  
ج ٢، ص ٢٥٥.



## الفصل الرابع أحكام مستجدات الصيام الفقهية الخاصة بالمرأة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حكم المستحضرات الطبية والتجميل الخارجية على صيام المرأة

المبحث الثاني: حكم الفحص الداخلي للمرأة وعمليات الرحم للصائمة

المبحث الثالث: حكم تناول ما يمنع الحيض أو يجلبه في رمضان

## تمهيد

ظهرت بعض المستحضرات الطبية والتجميلية التي تستخدمها المرأة في حياتها اليومية. وأحياناً تدعو الحاجة بعض النساء إلى إجراء فحص طبي يتعلق ببعض القضايا النسائية الخاصة، وكذلك ظهرت بعض الأدوية التي تمنع الحيض أو تجلبه. كل هذه المستجدات أنتجت تساؤلات حول بعض أحكام العبادات، وفي هذا الفصل دراسة لآثار بعض هذه المستجدات على أحكام الصيام بالنسبة للمرأة.

## المبحث الأول: حكم المستحضرات الطبية والتجميلية الخارجية على صيام

### المرأة

لقد كثرت وتوعدت المستحضرات الطبية والتجميلية التي تستخدمها المرأة المعاصرة؛ فمنها ما يدهن ومنها السائل يستخدم للتعقيم، ومنها المراهم تستخدم للحروق والعلاجات الموضعية، كما أن منها ما يكون على شكل رذاذ يتطاير، أو هي مساحيق وأصباغ، أصبحت ركناً رئيساً في زينة المرأة اليوم<sup>(١)</sup>. فما أثر هذه المواد على صيام المرأة؟

إن حكم هذه الأنواع من المستحضرات الطبية والتجميلية هو أنها لا تقسد الصيام؛ لأنها تستخدم على الجلد ويمتصها الجسد عن طريق المسام. ولقد اتفق الفقهاء رحمهم الله- على أن ما يدخل الجسد عن طريق المسام لا يعتبر مفسداً للصوم<sup>(٢)</sup> لما يلي:

١- إن عائشة رضي الله عنها- قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم- «يدركه الفجر في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم»<sup>(٣)</sup>.

**وجه الاستدلال** أن الاغتسال يجوز للصائم لفعل النبي صلى الله عليه وسلم-، ولا شك أن من اغتسل يجد برودة الماء انتعاشاً في جسمه، وكذلك الدهن<sup>(٤)</sup>.

٢- إن الادهان لا ينافي الصيام لعدم وجود صورة المفطر أو معناه<sup>(٥)</sup>.

٣- لأن ما يصل عن طريق المسام أثر الدهن وليس عينه<sup>(١)</sup>.

---

(١) المدني، ازدهار بنت محمود، أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية، ط ١، دار الفضيلة للنشر، الرياض، ٢٠٠٢م، ص ١٩٩.

(٢) انظر: ص (٨٥).

(٣) سبق تخريجه: ص (٨٥).

(٤) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٤٤.

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٧٦.

٤- لأن ما يدخل عن طريق المسام لا يدخل من منفذ مفتوح حتى يعد مفطراً<sup>(٢)</sup>. وهذا القول هو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدّة<sup>(٣)</sup>، وهو ما أوصت به ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة<sup>(٤)</sup>، وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٥)</sup>، وهو ما أفتى به الشيخ عبد العزيز ابن باز<sup>(٦)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup> -رحمهم الله-.

ولكن هناك أنواع من مستحضرات التجميل أو المستحضرات الطبية يفسد بها الصوم وهي ما يوضع في العين مثل الكحل ولقد تقدم تفصيل القول فيها<sup>(٩)</sup>. وبهذا يعلم أن مستحضرات التجميل التي توضع على الوجه والأصابع والطيب السائل الذي تتطيب بها المرأة لا تؤثر على الصيام. إلا أنه ينبغي أن يُعلم أن المرأة ممنوعة من التزين والتطيب عند خروجها من البيت حتى لا يراها الرجال، بل يجب أن تخرج متسترة متجنباً للطيب والزينة؛ وقد ابتليت بعض نساء المسلمين بالتبرج والتزين عند الخروج، فكأنهن إنما يستعملن الزينة للخروج من البيت!، وهذا حرام عليهن.

\*\*\*\*

---

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧.

(٣) قرار رقم (١٠٩٩ / ١ / ١٠٠١) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.

(٥) الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج ١٠، ص ٢٧١.

(٦) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، ج ١٥، ص ٢٦٧.

(٧) جمعة، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ص ١٠٣.

(٨) وهم: الشيخ محمد العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لابن العثيمين، ص ٢٢٨، والشيخ عبد الله بن جبرين،

عبد المقصود، فتاوى رمضان، ج ٢، ص ٥٠٩، والدكتور صالح الفوزان، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٠٤.

(٩) انظر: ص (١١٨).

## المبحث الثاني: حكم الفحص الداخلي للمرأة وعمليات الرحم للصائمة

قد تدعو الحاجة بعض النساء إلى إجراء فحص طبي يتعلق ببعض القضايا النسائية الخاصة التي تواجهها المرأة، وهذا الفحص قد يستدعي، إدخال أدوات طبية إلى فرج المرأة<sup>(١)</sup>، وكذلك قد تحتاج الطبيبة إلى إدخال الإصبع، أو إدخال بعض السوائل للغسل، أو بعض الدهون الطبية. وقد تحتاج المريضة إلى استعمال بعض التحاميل المهبلية «اللبوس». فما أثر كل هذه الأمور على صيام المرأة؟

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم دخول شيء إلى فرج المرأة على قولين هما:

**القول الأول:** إن دخول المائع إلى فرج المرأة الصائمة مفطر لها. وهو قول الجمهور، من الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup>. وبهذا قال في هذا العصر -الشيخ حسنين مخلوف<sup>(٦)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(٧)</sup>، والدكتور محمد عقلة<sup>(٨)</sup>، والدكتور محمد الألفي<sup>(٩)</sup> -رحمهم الله-.

**القول الثاني:** عدم فساد الصوم بدخول المائع أو الجامد في فرج المرأة الصائمة؛ وهو قول بعض المالكية<sup>(١٠)</sup>، وبعض الحنابلة<sup>(١)</sup>، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٢)</sup>،

---

(١) البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ط ١١، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٩٩م، ص ٤٤، عبد الهادي، فسيولوجيا جسم الإنسان، ص ١٦٤.

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٨٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٢٢٥.

(٣) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥٢، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢.

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٦٧، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٨.

(٥) البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٨، المرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ١٠٩، ابن مفلح، الفروع، ج ١، ص ٩١.

(٦) وزارة الأوقاف جمهورية مصر العربية، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٠١.

(٧) جمعة، علي، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ص ١٠٧.

(٨) عقلة، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢١١.

(٩) الألفي، مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٨٨.

(١٠) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٦٢، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢.

الإسلامي<sup>(٢)</sup>، وما أوصت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية<sup>(٣)</sup>، وبه أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup> وهيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٥)</sup>، والدكتور فضل عباس<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> - رحمهم الله-.

واستدل الجمهور بما يلي:

١- إن فرج المرأة منفذ يصل إلى الجوف المعتبر فيفسد الصوم بدخول المائع إليه<sup>(٨)</sup>.

**ويعترض عليه بأن الطب الحديث أثبت عدم وجود منفذ بين الجهاز التناسلي للمرأة وبين جوفها<sup>(٩)</sup>.**

٢- قياس ما يدخل فرج المرأة على الحقنة الشرجية<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) البهوتي، شرح منتهى الإدارات، ج ٢، ص ٣٦٤.
- (٢) قرار رقم (١٠ / ١ / ٩٩) بشأن المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٤٥٣.
- (٣) توصيات الندوة الفقهية الطبية التاسعة «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة»، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ص ٦٣٨.
- (٤) الفوزان، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ص ١٢٠.
- (٥) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ط ٢، ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٦٢.
- (٦) عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ١١٤.
- (٧) وهم: والدكتور أحمد الخليل، مفطرات الصيام المعاصرة، ص ٧٥، والدكتور محمد البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٣.
- (٨) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٢٢٥.
- (٩) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٢، باشاء، التداوي المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٧، عبد الهادي، فسيولوجيا جسم الإنسان، ص ١٦٤. انظر: شكل (٨) ص (١٩٥).

(١٠) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٢٤٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥٢.

ويعترض عليه إن في الحقنة الشرجية معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف المعتبر الذي هو الأمعاء، فما يصل إلى الأمعاء يصل إلى المعدة، بخلاف فرج المرأة لعدم اتصاله بالجوف<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- إن الطب الحديث أثبت عدم وجود منفذ بين الجهاز التناسلي للمرأة وبين جوفها<sup>(٢)</sup>.

٢- إن كل ما جاء في النصوص المتعلقة بفرج المرأة وحكم ما يدخل فيه أثناء الصيام؛ هو الجماع والاستمناء فقط، ولا علاقة له لا شرعاً ولا لغة، ولا عرفاً بالمعالجات الطبية<sup>(٣)</sup>.

والراجح هو عدم فساد الصوم بما يدخل عن طريق فرج المرأة بغرض العلاج، سواء كان جامداً أو سائلاً؛ كإدخال أدوات طبية إلى فرج المرأة، وكذلك إذا احتاجت الطبية إلى إدخال أصبعها للفحص، أو إدخال بعض السوائل للغسول، أو بعض الدهون الطبية والتحاميل.

وهذا القول هو الموافق لأصول فقهاء المذاهب، من الحنفية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup>

---

(١) ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٥٧، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٢) البار، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٤٢، باشا، التداوي المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٥٧، عبد الهادي، فسيولوجيا جسم الإنسان، ص ١٦٤. انظر: شكل (٨) ص (١٩٥).

(٣) البهوتي، شرح منتهى الإدارات، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٤) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٢، ص ١٧٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٤٢٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٥) الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٣١، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ١٥١، الخرشي، حاشية الخرشي، ج ٣، ص ٣٢.

والحنابلة<sup>(١)</sup> -رحمهم الله-؛ لعدم وصول العين إلى الجوف المعتبر عندهم، ولأن الفرغ ليس جوفاً معتبراً ولا منفذاً للجوف.

\*\*\*\*

---

(١) الزركشي، شرح الزركشي، ج٢، ص٥٧٩، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٢، ص٣٦٠، البهوتي، كشف القناع، ج٢، ص٣٨٧.



### المبحث الثالث: حكم تناول ما يمنع الحيض أو يجلبه من أجل الصيام

من مفسدات الصيام المجمع عليها خروج دم الحيض أو النفاس في نهار الصيام<sup>(١)</sup>؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «..أليست إذا حاضت لم تصل ولم تصم...»<sup>(٢)</sup>؛ فمتى رأت المرأة دم الحيض أو النفاس فسد صومها سواءً كان خروجه في أول النهار أم في آخره، ولو كان قبل الغروب بلحظة، وإن أحست بانتقال الدم ولم يخرج إلا بعد الغروب فصومها صحيح<sup>(٣)</sup>.

وقد شاع في وقتنا الحاضر استعمال بعض الأدوية التي تكون سبباً في منع الحيض أو جلبه، وتختلف حاجة النساء لاستعمال هذه الأدوية؛ وتتعمد بعض النساء في هذه الأيام تناول الأدوية التي تمنع الحيض في أثناء شهر رمضان، وما ذلك إلا حرصاً منهنّ على عدم إضاعة هذه الأيام الفضيلة، ولأن الصيام مع جماعة المسلمين أسهل وأيسر على النفس، وبعض النساء يستعملنها لتنظيم الدورة الشهرية لديهن؛ فما حكم تناول المرأة هذه الأدوية والعقاقير لتأخير الحيض أو قطعه من أجل الصيام؟

إن حكم هذه المسألة لم ترد فيه نصوص صريحة، وعليه لزم إرجاعه إلى نصوص الشريعة العامة ومقاصدها، للنظر في مدى موافقة هذا التصرف لتلك القواعد والمقاصد أو مخالفتها.

فبالنظر إلى قواعد الشريعة العامة ومقاصدها السامية يمكن القول بأن استعمال ما يمنع الحيض أو يجلبه من أجل الصيام جائز بشرطين:

**الشرط الأول:** النية في استعمالها؛ لحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال:

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة

---

(١) العيني، البناية، ج ٤، ص ٣٣، الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٦٦، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤١، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٤٥٠، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٣٥، الرافعي، العزيز، ج ٣، ص ١٩١، البهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣٨٥، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٨٣.

(٢) سبق تخريجه: ص (٨٧).

(٣) العثيمين، مجالس شهر رمضان، ص ١٣٧.

يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة** إن النية معتبرة في استعمال هذه الأدوية؛ فلا يجوز أن تتحایل المرأة بأخذ ما يجلب الحيض من أجل إسقاط صيام واجب، ويجوز لها ذلك لغرض صحيح كإدراك صوم رمضان مع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

**الشرط الثاني:** ألا يُخشى الضرر عليها، فإن خشي عليها الضرر عاجلاً أو آجلاً من هذه الأدوية فلا يجوز لقوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)<sup>(٣)</sup>. ويرجع تقدير الضرر في مثل هذه الأدوية إلى الطبية المختصة؛ فلكل جسم طبيعته الخاصة<sup>(٤)</sup>.

ومع القول بجواز مثل هذه الأدوية بالشرطين السابقين، فالأولى عدم استعمالها إلا لحاجة؛ لأن الحيض الذي يصيب النساء شيء كتبه الله على بنات آدم فليصبر ولتحتسبن، ولهذا قال: النبي صلى الله عليه وسلم- حينما دخل على عائشة رضي الله عنها فوجدها تبكي «فقال: ما شأنك؟ قالت: شأنني أنني قد حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج ففعلت، ووقفت المواقف حتى إذا طهرت، طافت بالكعبة والصفاء والمرورة ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً...»<sup>(٥)</sup>. ولأن ترك الطبيعة على ما هي عليه بدون

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق، برقم ٢٣٩٢، ج ٢، ص ٨٩٤، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم- إنما الأعمال بالنية وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، برقم ١٩٠٧، ج ٣، ص ١٥١٥.

(٢) هلال، سعد الدين، و الحيار، نبيهة، المرشد الفقهي لأحكام أخص خصوصيات النساء، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ٢٠٠٤م، ص ٨٣، العثيمين، محمد بن صالح، الدماء الطبيعية للنساء، مطبوعات جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٢٧.

(٣) سورة البقرة، آية (١٩٥).

(٤) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لأبن العثيمين، ص ٢٦٩، المكي، محمد نور الدين، الحيض والنفاس، ط ٢، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٩٩٤م، ص ٣٩.

(٥) متفق عليه: أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه، برقم ١٢١٣، ج ٢،

تدخل بالأدوية أقرب إلى الاعتدال والصحة<sup>(١)</sup>.

**والقول بالجواز** بهذين الشرطين هو ما أفتت به هيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت<sup>(٢)</sup>، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup>، وهو ما أفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٤)</sup>، والدكتور يوسف القرضاوي<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد العثيمين<sup>(٦)</sup>، والشيخ علي جمعة<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup> - رحمهم الله - والله أعلم.

\*\*\*\*

---

ص ٨٨١، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم - هذا شيء كتبه الله على بنات آدم وقال بعضهم كان أول ما أرسل الحيض على بني إسرائيل وحديث النبي صلى الله عليه وسلم - أكثر، برقم ٢٩٠، ج ١، ص ١١٣.

(١) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لأبن العثيمين، ص ٢٦٩،

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ط ١، ٢٠٠٥م، ج ٥، ص ٧٨.

(٣) الفوزان، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ص ٩٧.

(٤) ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لأبن باز، ج ١٥، ص ٢٦٧.

(٥) القرضاوي، فقه الصيام، ص ٤٠.

(٦) العثيمين، فتاوى في أحكام الصيام لأبن العثيمين، ص ٢٦٩،

(٧) جمعة، علي، الكلم الطيب فتاوى عصرية، ص ١٠٤.

(٨) وهم: الدكتور فضل عباس، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ص ٨٥، والدكتور محمد عقلة

، الصيام محدثاته وحوادثه، ص ٢٠٨، والدكتور علي المحمدي، علي يوسف، بحوث فقهية في مسائل

طبية معاصرة، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٠١، والدكتور عبد الله الطيار، الأحكام

الشرعية للدماء الطبيعية، ط ١، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٨م، ص ٥٤.

## خاتمة البحث

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه.

وبعد،

في ختام هذا البحث الذي حاول الباحث فيه بيان «أحكام المستجدات الفقهية في الصيام» على ضوء التحليل الفقهي والواقع العلمي، نلخص ما تم عرضه في النتائج الآتية:

أولاً: إن في العبادات مستجدات كثيرة يجب على الباحثين التصدي لها وبحثها برسائلهم العلمية أو الندوات والمؤتمرات، لشدة حاجة الناس إلى معرفة أحكامها.

ثانياً: إن أهم ما ينبغي للباحث في فقه المستجدات أن يعتني به هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وقواعد الشريعة وأصولها العامة، ثم يرجع لقواعد الفقهاء وأصول مذاهبيهم.

ثالثاً: أهم النتائج العلمية في الفصل الأول هي:

- ١- جواز العمل بالحساب الفلكي في النفي دون الإثبات.
- ٢- جواز إثبات الهلال بالأجهزة الفلكية الحديثة.
- ٣- جواز العمل بالتقاويم الحسابية لموعد الإمساك والإفطار بشروط محددة.
- ٤- إن وقت إمساك وإفطار المسافر بالطائرة هو وقت المكان الذي هو فيه، سواء في الأرض أو الجو.

رابعاً: أهم النتائج العلمية في الفصل الثاني هي:

- ١- إن كل مرض يسبب مشقة وضرراً للسانم يجيز له الترخص بالفطر فيه.

٢- إن كل ما يسمى بالعرف سفرأ يجوز الترخص بالفطر فيه، دون التقيد بمسافة محددة له.

٣- إن مسافة السفر التي ذكرها جمهور الفقهاء، تقدر بالمقاييس المعاصر (٨٩،٥٨٠ كيلو متر).

**خامساً: الأمور الآتية لا تعتبر من المفطرات للصائم وهي:**

١- استخدام المواد التي لا تتجاوز الفم، مثل علاج الأسنان، ودواء الغرغرة والأقراص التي توضع تحت اللسان، والمراهم وغيرها، إذا اجتنب ابتلاع ما نفذ إلى حلقه.

٢- استنشاق الأكسجين الصناعي.

٣- استخدام العطور .

٤- الحقن العلاجية.

٥- كل ما يدخل الجسم امتصاصاً عن طريق المسام، مثل المراهم والمستحضرات التجميلية.

٦- المناظير بجميع أنواعها، باستثناء الداخلة عن طريق الفم والدبر.

٧- الفحص الداخلي للمرأة وما يدخل الفرج من مواد وتحاميل.

٨- غازات التخدير.

٩- القطرات في الأذن السليمة.

١٠- سحب الدم، وأخذ عينات للتحليل.

١١- كل ما يدخل الجهاز البولي للذكر أو الأنثى مثل الدواء أو الماء.

**سادساً: الأمور الآتية تعتبر من المفطرات للصائم وهي:**

١- استخدام المواد التي تتجاوز الفم، وتدخل الجوف.

٢- الحقن الغذائية.

٣- الحقن للقيء.

٤- ما يدخل الدبر من أدوية أو تحاميل أو غيرها.

٥- القطرات في العين، والأنف، وفي الأذن إذا كانت الطبلية مخروقة.

٦- الغسيل الكلوي، وإعطاء الدم للصائم.

٧- استنشاق بخاخ الربو والكام.

والحمد لله الذي هدانا لهذا من غير حولٍ منا ولا قوة.

## قائمة المراجع

- أبادي، محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (ت ٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط١٤، ٥م، (تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، (ت ٨٦١هـ)، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، ط١، (تخريج عبد الرزاق المهدي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ابن حبان، محمد بن حبان، (ت ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، ط٢، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن حجر، أحمد بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، (تحقيق السيد عبد الله اليماني)، دار المعرفة، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تلخيص الحبير، (تحقيق السيد عبد الله المدني)، ١٩٦٤م.

- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، ١٤م، دار الفيحاء، دمشق، ١٩٩٧م.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق، ط ١، م ٥، (تحقيق سعيد القزقي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، (ت ٤٥٦هـ)، المحلى شرح المجلى، ط ١، (تحقيق أحمد شاكر)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن حميد، عبد الله بن محمد، تبيان الأدلة في إثبات الأهلّة، دار البخاري.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، م ٤، (تحقيق محمد الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٠م.
- ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط ١، م ٢، (تحقيق محمد الأزهرى)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، (ت ٧٩٥هـ)، رسالة في رؤية الهلال، ط ١، (تحقيق عبد الله إبراهيم)، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩٢م.
- ابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد، (ت ٥٢٠هـ)، المقدمات الممهّدات، ط ١، (تحقيق محمد حجي)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط ١، م ٢، (تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن شيبّة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبّة الكوفي، (ت ١٥٩هـ)، مصنف ابن أبي شيبّة، ط ١، م ٧، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (ت ١٢٥٢هـ)، تنبيه الغافل والسنان على أحكام هلال رمضان، ط ١، (طبعت ضمن أربع رسائل تحت إشراف حسن إسبر)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (ت ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، (تحقيق عبد المجيد طعمه)، دار المعرفة، بيروت.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار، ط ١، م ٩، (تحقيق سالم عطا ومحمد عوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، (ت ٥٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط ١، م ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، (ت ٦٢٠هـ)، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله، (ت ٦٢٠هـ)، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط ١، (تحقيق محمد حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- ابن قدامة، شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن المقدسي، (ت ٦٨٢هـ)، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت ٧٧٤هـ)، تفسير ابن كثير، ٤م، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد الغزويني، (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجة، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.
- ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد، (ت ٨٨٤هـ)، المبدع شرح المقنع، ط ١، (تحقيق محمد حسن إسماعيل)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، (ت ٧٦٢هـ)، الفروع، ط ١، (تحقيق حازم القاضي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.



- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين، (ت ٥٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣، ١٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (ت ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط ١، (تخريج زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل، في دراسات في قضايا طبية معاصرة، ط ١، ٢م، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠١م.
- أبو رخية، ماجد، إثبات الأهلة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد ١٣، ١٩٨٩م.
- أبو زيد، بكر بن عبد الله، فقه النوازل، ط ١، ٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٢م.
- أبو سريع، محمد عبد الهادي، أحكام الصوم والاعتكاف، ط ٢، مكتبة الحرمين، الرياض، ١٤٠٥هـ.
- أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، ط ١، ١٣م، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٤م.
- أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الفكر.
- أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- إدريس، عبد الفتاح محمود، الرخص المتعلقة بالمرض في الفقه الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٥م.
- استانبولي، حسين حلمي، كتاب مواقيت الصلاة، مكتبة الحقيقة، تركيا، ١٩٨٧.
- الأشقر، أسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ط ١، ١م، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠٠م.

- الأشقر، عمر سليمان، الصوم في ضوء الكتاب والسنة، ط٢، دار السلفية، الكويت، ١٩٨٣م.
- الأشقر، محمد سليمان، الفتيا ومناهج الإفتاء، ط٣، ١م، دار النفائس، الأردن، ١٩٩٣م.
- آل عبيكان، عبد المحسن بن ناصر، غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير، ط٣، المكتب الإسلامي، عمان، ١٤٠٨هـ.
- الألباني، محمد ناصر الدين، (ت ١٩٩٩م)، صحيح سنن ابن ماجه، ط١، م٤، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٧م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الألفي، محمد جبر، مفرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.
- الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت ٩٢٦هـ)، الحدود الأنيقة، ط١، م١، (تحقيق مازن المبارك)، دار الفكر، بيروت.
- أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، م١، ج٢، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- إيمان، عبد الله إبراهيم، ١٤١٩هـ، فقه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في أحكام الزكاة والصيام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- أيوب، حسن، فقه العبادات بأدلتها في الإسلام، ط٢، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- بابلي، ضحى بنت محمود، الذبحة الصدرية، الموسوعة الصحية، ط١، مركز

- سعود البابطين للخيري للتراث والثقافة، الرياض، ٢٠٠٣م.
- الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، ط١، دار الكتاب العربي، بصر، ١٣٣١هـ.
  - البار، محمد علي، الفشل الكلوي وزرع الأعضاء الأسباب والأعراض وطرق التشخيص والعلاج، ط١، دار العلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، ١٩٩٢م.
  - البار، محمد علي، المفطرات في مجال التداوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.
  - البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ط١١، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٩٩م.
  - باز مول، محمد بن صالح، الترجيح في مسائل الصوم والزكاة، ط١، دار الهجرة، الرياض، ١٩٩٥م.
  - باشا، حسان شمسي، التداوي والمفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.
  - باشا، حسان شمسي، الدليل الطبي والفقه للمريض في شهر رمضان، مكتبة الوادي، جدة، ١٤١٥هـ.
  - باشا، حسان شمسي، كيف تقي نفسك من أمراض القلب، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ٢٠٠٢م.
  - البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، ط٣، م٦، (تحقيق مصطفى البغا)، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٧م.
  - البناء، محمد أبو العلا، تحقيقات فلكية شرعية في وقت الظهر واعتماد الحساب المضبوط لأوقات الصلوات، مطبعة السعادة، مصر.
  - البهوتي، منصور بن يونس، (١٠٥١هـ)، شرح منتهى الإرادات، ط١، م٧،

- (تحقيق عبدالله التركي)، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
- البهوتي، منصور بن يونس، (ت ١٠٥١هـ)، **كشف القناع عن متن الاقناع**، ط ١، (تحقيق محمد عدنان)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م.
  - بيرم، عبد الحسين، **الموسوعة الطبية العربية**، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٦٢.
  - بيلاني، حسن، **مواقيت الصلاة دراسة جيوديزية، الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك**، عمان، ص ٣.
  - البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، (تحقيق محمد عبد القادر)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.
  - الترمذي، سنن الترمذي، محمد بن عيسى السلمي، (ت ٢٧٩هـ)، (تحقيق أحمد شاكر)، دار إحياء التراث، بيروت.
  - التويجري، حمود بن عبد الله، **تحذير الأمة الإسلامية من المحدثات التي دعت إليها ندوة الأهلّة الكويتية**، ط ١، دار العصيمي، الرياض، ١٩٩٢م.
  - التويجري، علي سليمان، **التبرع بالدم أهميته ومحذورات ومشروعاته في الإسلام**، ط ١، الدار العلمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٩٩٠م.
  - الجازي، حسن محمد، ٢٠٠٤م، **المقادير الشرعية وأثرها في أحكام العبادات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
  - جامعة القدس، **منشورات جامعة القدس المفتوحة، علم الفلك**، ط ١، عمان، ١٩٩٦م.
  - الجبرين، عبد الله بن عبد الرحمن، **الصيام آداب وأحكام**، جمع علي أبو لوز، ط ٢، م ١، دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ.
  - الجماس، ضياء الدين، **المرشد الفقهي في الطب**، مركز نور الشام للكتاب، دمشق.
  - الجمال، محمد أيمن، ١٩٩٦م. **مفطرات الصيام في الفقه الإسلامي**. رسالة

- ماجستير غير منشورة، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العراق.
- جمعة، علي، **الكلم الطيب فتاوى عصرية**، ط١، دار السلام، ٢٠٠٥م، القاهرة.
  - **الجمعية الطبية البريطانية**، الدليل الطبي للأسرة (الربو)، ترجمة جولي صليبا، أكاديمياً انترناشيونال، بيروت.
  - **جمعية العلوم الطبية الإسلامية**، قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٥م.
  - جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، **الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية**، القاهرة، ١٩٨٠.
  - الحارثي، محمد بن مرعي، ١٤١٥هـ، **أحكام الرؤية البصرية في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
  - الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت٤٠٥هـ)، **المستدرک علی الصحیحین**، ط١، ٤م، (تحقيق مصطفى عبد القادر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
  - الحطاب، محمد بن محمد الرعيني، (٩٥٤هـ)، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، ط١، (تخريج زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
  - الحمادي، عبد الله بن محمد، **تبصير الأنام بأهم مسائل الصيام**، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣م.
  - حميد، هايل حميد، **الجراحة التنظيرية الصفراوية**.
  - خانجي، جلال الدين، **نحو وعي في علم الفك الشرعي**، طبعت إدارة مساجد محافظة الجهراء في الكويت، ٢٠٠٣م.
  - الخرشى، محمد بن عبد الله، (ت١٠١هـ)، **حاشية الخرشى على مختصر سيدي خليل**، ط١، (تخريج زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

- الخصاونة، تطبيقات علم الفلك في الشريعة الإسلامية.
- الخطيب، أحمد شفيق، وخير الله، يوسف سليمان، موسوعة جسم الإنسان الشاملة، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٠م.
- الخليل، أحمد بن محمد، مفطرات الصيام المعاصرة، ط ١، م ١، دار ابن الجوزي، السعودية، ٢٠٠٥م.
- داود، بعد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن، مفسدات الصيام وأحكام القضاء والكفارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، (ت ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط ١، (تخريج محمد شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- الدويش، أحمد بن عبد الرزاق، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، ط ١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٧م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ٩، (تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٥٢م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، (ت ٧٢١هـ)، مختار الصحاح، (تحقيق محمود خاطر)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.
- الرافي، عبد الكريم بن محمد، (ت ٦٢٣هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ط ١، (تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الرحماني، خالد سيف الله، نوازل فقهية معاصرة، ط ١، مكتبة الصحوة، الكويت، ١٩٩٩م.

- الرحيباني، مصطفى السيوطي، (ت ١٢٤٣هـ)، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
- الرخاوي، محمد توفيق، أطلس تشريح الرأس والعنق، ط ١، ٢٠٠٠م.
- رضا، محمد رشيد، إثبات شهر رمضان وبحث العمل فيه وفي غيره بالحساب، مجلة المنار، العدد ٢٨، الجزء ١.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ريان، أحمد علي طه، رخصة الفطر في سفر رمضان وما يترتب عليها من آثار، دار الاعتصام، ١٩٧٩م.
- زارع، عبد الهادي محمد، الصيام الواجب في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط للفيروز ابادي، ط ٤، ٤م، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٦م.
- الزحيلي، محمد، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، ط ٢، دار البيان ومكتبة المؤيد، دمشق، ١٩٩٤م.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.
- الزحيلي، وهبة، فتاوى معاصرة، ط ١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
- الزرقا، حول اعتماد الحساب الفلكي لتحديد بداية الشهور القمرية هل يجوز شرعاً أو لا يجوز، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، بجدة، الدورة الثانية، العدد الثاني.
- الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ط ٣، ٢م، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٤م.
- الزركشي، بدر الدين محمد الشافعي، (ت ٥٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه،

- تحرير عبد القادر العاني ط٣، ٦م، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت،  
١٩٩٢م.
- الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، (ت ٧٧٢هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ط١، (تحقيق عبد الله بن الجبرين)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م.
  - الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط١٣، ٨م، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨م.
  - الزهراني، ناصر بن مسفر، ابن عثيمين الإمام الزاهد.
  - زيدان، عبد الكريم، بحوث فقهية معاصرة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٤م.
  - الزيلعي، عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية، (تحقيق محمد البنوري، دار الحديث)، مصر.
  - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، (٧٤٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط١، (تحقيق أحمد عزو عناية)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
  - الساهي، شوي عبده، الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، ط١، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٩٠م.
  - السبكي، العلم المنشور في إثبات الشهور، ط١، (طبعت ضمن أربع رسائل تحت إشراف حسن إسبر)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
  - السبكي، تاج الدين بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، ط٢، (تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو)، دار هجر، ١٤١٣هـ.
  - السبكين محمود، محمد خطاب، (ت ٩٣٣م)، الدين الخالص، ط٣، (تحقيق أمين محمود خطاب)، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٥م.
  - السدحان، عبد العزيز بن محمد، مخالقات رمضان، ط٢، دار المسلم، الرياض،



١٤١٤هـ.

- السرخسي، محمد بن أحمد، (٤٩٠هـ)، أصول السرخسي، م٢، دار المعرفة، بيروت.
- سعيد، أحمد بن ناصر، دراسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة، ط١، مكتبة سالم، مكة المكرمة، ٢٠٠١م.
- السلامي، محمد المختار، المفطرات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جده، العدد ١٠، ج٢، ١٩٩٧م.
- السلمي، عز الدين عبد العزيز، (ت٦٦٠هـ)، فوائد الصوم، ط٢، (تحقيق عبد الله نذير)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م.
- سليمان، جمال حسن، ١٩٩٧م، قضاء العبادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- السليمان، فهد بن ناصر، فتاوى في أحكام الصيام لابن عثيمين، ط١، دار الثريا، الرياض، ٢٠٠٣م.
- السندي، نور الدين محمد بن عبد الهادي، (ت١١٣٨هـ)، حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي، ط٣، م٥، (تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م.
- سنل، ريتشارد، التشریح السريري لطلبة الطب، ط٢، (ترجمة محمد أحمد)، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت، ١٩٩٨م.
- سوزان، انجل اريلي، كيف يعمل جسمك، ط١، (ترجمة مركز التعريب والبرمجة)، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت٩١١هـ)، شرح السيوطي لسنن النسائي، ط٣، م٥، (تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي)، دار المعرفة، بيروت،

١٩٩٤م.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت ٧٩٠هـ)، الاعتصام، المكتبة التجارية، مصر.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت ٧٩٠هـ)، الموافقات، ط ١، (تحقيق مشهور حسن آل سليمان)، دار ابن عفان للنشر، السعودية، ١٩٩٧م.
- شاكراً، أحمد، أوائل الشهور العربية هل يجوز إثباتها بالحساب الفلكي، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٤٠٧هـ.
- شبير، محمد عثمان، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٩م.
- الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط ١، (تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- شرف القضاة، ثبوت الشهر القمري بين الحديث النبوي والعلم الحديث، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، العدد ٢، المجلد ٢٦، ١٩٩٩م.
- شلتوت، محمود، الفتاوى، ط ١٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م.
- الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ط ١، (تحقيق سامي العربي)، دار اليقين، ١٩٩٩م.
- الشنقيطي، محمد الأمين، نثر الورود على مراقبي السعود، ط ٢، (تحقيق محمد ولد سيدي)، دار المنار، ١٩٩٩م.
- الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، أحكام الجراحة الطبية والاثار المترتبة عليها، ط ٣، مكتبة الصحاب، الإمارات، ٢٠٠٤.
- الشويعر، محمد بن سعد، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز، ط ٢، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٢١هـ.

- الشيرازي، إبراهيم بن علي، (٤٧٦هـ)، طبقات الفقهاء، (تحقيق خليل الميس)، دار القلم، بيروت.
- صافي، محمد، نقل الدم وأحكامه الشرعية، ط ١، مؤسسة الزعبي، سورية، ١٩٧٣م.
- الصالح، عبد الله محمد الاحمد، ١٩٨٩م، تعارض النصوص وأثره في أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصيام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الصاوي، أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للدردير، ط ١، (تخريج محمد شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- الصديقي، طاهر يوسف، فقه المستجدات في باب العبادات، ط ١، ١م، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠٥م.
- صقر، محمد محمد، الصيام والأمراض المزمنة، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العدد ٢٤٤، السنة ٢١، ٢٠٠٣م.
- الصلاحيين، عبد المجيد محمود، فقه العبادات، ط ١، دار المستقبل، عمان، ٢٠٠٠م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ٧٧٣هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام، ط ٤، (تحقيق محمد الخولي)، دار إحياء التراث، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- الطائي، محمد باسل، علم الفلك والتقويم، ط ١، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣م.
- طنطاوي، رسالة الهلال.
- الطيار، عبد الله بن محمد، الأحكام الشرعية للدماغ الطبيعية، ط ١، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٨م.
- الطيار، عبد الله بن محمد، الصيام أحكام وآداب، ط ٣، دار الوطن، الرياض، ١٤١٥هـ.

- الطيار، عبد الله بن محمد، فيض الرحمن في أحكام ومواظب رمضان، ط٢، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٤م.
- الظايط، حسين حسن، الصيام والصحة، المجلة الطبية السعودية، الرياض، العدد ٤٧، السنة التاسعة، ١٤٠٥هـ.
- عابدين، محمد أبو اليسر، الصيام بين الشريعة والطب، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٣م.
- عباس الباز، الإغماء وفقدان الوعي وأثرهما في قضاء عبادتي الصلاة والصيام، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، العدد ٢، المجلد ٣١، ٢٠٠٤م.
- عباس، فضل حسن، التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف، ط١، دار الفرقان للنشر، الأردن، ١٩٨٨م.
- عبد الرحمن القاسم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (ت٧٢٨هـ)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف، ١٩٩٥م.
- عبد الرحيم، بدر، رصد السماء تمهيد لمعرفة الكواكب السماوية والتطلع إليها، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٢م.
- عبد الله بن سليمان بن منيع عضو لجنة تقوم أم القرى. انظر، التحديد الفلكي لأوائل الشهور القمرية، بحث له لم يطبع.
- عبد المطلب، رفعت فوزي، الصوم أحكامه وأثره في بناء المجتمع الإسلامي، ط٢، ١م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد المقصود، فتاوى رمضان، ط١، ٢م، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- عبد الملك، شفيق، مبادئ علم التشريح ووظائف الأعضاء، دار الفكر العربي.
- عبد الهادي، عائدة وصفي، فسيولوجيا جسم الإنسان، ط١، ١٩٨٤م.
- عبد الهادي، محمد أبو سريع، أحكام الصوم والاعتكاف، ط٢، مكتبة الحرمين،

الرياض، ١٤٠٥هـ.

- عبد الوهاب، القاضي أبو محمد بن علي البغدادي، (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ط١، (تحقيق الحبيب بن طاهر)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- عبدة، علي، مواقيت الصلاة، التقويم الأردني لمواقيت الصلاة والصيام والحج، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- العثماني، محمد رفيع، ضابط المفطرات في مجال التداوي، مكتبة دار العلوم، كراتشي باكستان، ١٤٢٠هـ.
- العثيمين، محمد الصالح، مجالس شهر رمضان، ط٢، دار الحديث، القاهرة.
- العثيمين، محمد بن صالح، (ت ١٤٢١هـ)، الشرح الممتع على زاد المستنقع، ط١، ٨م، (تحقيق سليمان أبا الخيل، وخالد المشيقح)، مؤسسة أسام، الرياض، ١٩٩٦م.
- العثيمين، محمد بن صالح، الدماء الطبيعية للنساء، مطبوعات جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ٢٠٠٠م.
- العجيري، صالح، التقويم الهجري، ط١، مكتبة العجيري، الكويت، ١٩٨٨م.
- العدوي، علي أحمد، (ت ١١١٢هـ)، حاشية العدوي على الخرشي، ط١، (تحقيق زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- عرجاوي، مصطفى محمد، أحكام نقل الدم في القانون المدني والفقہ الإسلامي، ط٢، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٣م.
- عز الدين، أحمد، الصيام وجهاز الهضم، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٦م.
- عطية، عزت علي، البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.
- عقلة، محمد، أحكام الصيام والإعتكاف، ط٢، دار الرسالة الحديثة، عمان، ١٩٨٥.

- عقلة، محمد، الصيام محدثاته وحوادثه، دار البشير، الأردن، ١٩٨٩م، ص ٢٣٣.
- العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام، ط ١، دار المنارة، جدة، ٢٠٠٢م.
- العمر، أيمن محمد، المستجدات في وسائل الإثبات.
- العمري، علي محمد، حكم الاكتمال والتقطير في العين أثناء الصيام، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد ٤، المجلد ٢١ أ، ١٩٩٤م.
- العيني، محمد بن أحمد بن موسى، (ت ٨٥٥هـ)، البناية شرح الهداية، ط ١، (تحقيق أيمن شعبان)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الغامدي، سعيد بن ناصر، حقيقة البدعة وأحكامها، ط ٢، م ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
- الغزالي، محمد بن محمد، (٥٠٥هـ)، الوسيط في المذهب، ط ١، (تحقيق أحمد محمود)، دار السلام، ١٩٩٧م.
- الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، (٥٠٥هـ)، المستصفى، ط ١، (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- الغماري، أحمد توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، ط ١، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩م.
- الفالح، مساعد بن قاسم، إقامة المسافر وسفر المقيم الضوابط والمعايير الشرعية، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٥هـ.
- الفكي، حسن بن أحمد، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، ط ١، م ١، دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- الفوزان، صالح، الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، ط ١، دار المؤيد، الرياض، ١٤٢٤هـ.

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، م ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠١م.
- القاسم، محمد بن عبد الرحمن، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ط ١، مطبعة الحكومة بمكة، ١٣٩٩هـ.
- القاضي محمد الحاجي، الجواب المحرر الشافي في ثبوت الهلال.
- القاضي، عبد الوهاب بن علي، (ت ٤٢٢هـ)، المعونة على مذهب عالم المدينة، ط ١، (تحقيق محمد حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي، (ت ٦٨٤هـ)، كتاب الفروق، ط ١، م ٤، (تحقيق محمد سراج وعلي محمد)، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠١م.
- القرافي، شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي، (ت ٦٨٤هـ)، الذخيرة في فروع المالكية، ط ١، (تحقيق أحمد عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء، (ت ٧٧٥هـ)، طبقات الحنفية، دار النشر منير محمد كتب خاتمه، كراتشي.
- القرضاوي، يوسف، فقه الصيام، ط ٢، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
- قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م.
- قلعه جي، محمد رواس، منهج معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد الخامس سنة ١٩٩٢م.

- قنديل، محمد عبد اللطيف، المشكاة في أحكام قصر وجمع الصلاة، دار المعرفة الأزهرية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن سعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، (تحقيق محمد عدنان دروش)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.
- الكحال، علي بن عبد الكريم، الأحكام النبوية في الصناعة الطبية، ط ١، (تحقيق أحمد عبد الغني)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣م.
- الكردي، محمد نجم الدين، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، مطبعة السعادة، ١٩٨٤م.
- كنعان، أحمد محمد، الموسوعة الطبية الفقهية، ط ١، م ١، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٠م.
- كودوزوفيتش، صفوت حسن، ٢٠٠٣م، أحاديث الجمع والقصر بين الصلاتين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الكوهجي، عبد الله بن الشيخ حسن، زاد المحتاج بشرح المنهاج، ط ٢، (تحقيق عبد الله الأنصاري)، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٧م.
- الكيلاني، إبراهيم زيد، تحديد وقات الصلاة، التقويم الأردني لمواقيت الصلاة والصيام والحج، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- مؤتمر توحيد أوائل الشهور القمرية في دولة الكويت المنبثق من مؤتمر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧٣م.
- الماوردي، علي بن محمد، (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، ط ١، (تحقيق علي معوض)، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- مجاهد، عماد، الموسوعة الفلكية الحديثة، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات،



بيروت، ٢٠٠٢م.

- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة العاشرة، العدد العاشر، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.
- المحلى، جلال الدين محمد، (٨٦٤هـ)، كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، ط١، (صححه وضبطه عبد اللطيف عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- المحمدي، علي يوسف، بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- مخلوف، حسنين محمد، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، ط٥، دار الإعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م.
- المدني، ازدهار بنت محمود، أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية، ط١، دار الفضيلة للنشر، الرياض، ٢٠٠٢م، ص١٩٩.
- المراكشي، الحاج محمد بن عبد الوهاب، العذب الزلال في مباحث رؤية الهلال. بحث غير منشور.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، ط١، م٥، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٦م.
- مشعل، علي أحمد، مرض السكري والصيام، بحث طبعه المستشفى الإسلامي، الأردن، ١٩٩٣م.
- المشيقح، خالد بن علي، المفطرات المعاصرة، بحث لم ينشر.
- المشيقح، خالد بن علي، معرفة أوقات العبادات، ط١، م٢، دار المسلم، الرياض، ١٩٩٧م.
- المطيري، فيحان بن شالي، الصوم والإفطار لأصحاب الأعذار، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ،

- المطيعي، محمد بخيت، إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله، تحقيق حسن أحمد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
- معمر، علي يحيى، أحكام السفر في الإسلام، دار الثقافة، بيروت.
- مكي، مجد أحمد، فتاوى مصطفى الزرقا، ط٢، دار القلم، دمشق، ٢٠٠١م.
- المكي، محمد نور الدين، الحيض والنفاس، ط٢، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٩٩٤م.
- المناع، إبراهيم بن محمد، ١٤٢٥هـ، الأحكام الفقهية المتعلقة بالفشل الكلوي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف، (ت ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، (تحقيق محمد رضوان)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.
- المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ندوة رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة، المنعقدة بالرباط، ١٩٩٧، ط١، الكويت، ١٩٩٩م.
- المنيع، عبد الله بن سليمان، مجموع فتاوى وبحوث، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٢٦٩.
- الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، (تحقيق زهير الجعيد)، دار الأرقم، بيروت.
- مولوي، فيصل، تيسير فقه العبادات، ط٦، المؤسسة الإسلامية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الميداني، عبد الرحمن حبنكة، الصيام ورمضان في السنة والقرآن، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
- النتشة، محمد بن عبد الجواد حجازي، المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، ط١، سلسلة إصدارات الحكمة، بريطانيا، ٢٠٠١م.

- النسيمي، محمود ناظم، **الطب النبوي والعلم الحديث**، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- النملة، عبد الكريم بن علي، **الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس**، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
- النملة، يوسف بن إبراهيم بن حمد، ١٤٢٣هـ. **أثر الطوارئ في مفطرات الصيام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- النونو، ماهر، ٢٠٠١م، **أحكام السفر في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- النووي، أبي زكريا محي الدين بن شرف، (٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المذهب**، ط١، (تحقيق محمد المطيعي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- النووي، محي الدين، (ت٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- النووي، يحيى بن شرف الدين، (٦٧٦هـ)، **روضة الطالبين**، (تحقيق عادل عبد الموجود، و علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- هاشم، أحمد، **من الأسرار الطبية للصيام**، ط١، دار الأندلس، السعودية، ١٩٩٣م.
- هلال، سعد الدين، و الجيار، نبيهة، **المرشد الفقهي لأحكام أخص خصوصيات النساء**، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ٢٠٠٤م.
- الهواري، محمد عبد الرحمن، **هداية الحيران بأحكام صوم رمضان**، دار النهار للطباعة، مصر.
- الهيثمي، أحمد بن حجر، (ت٩٩٥هـ)، **إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام**، ط١، (تحقيق مصطفى عبد القادر)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٠م.
- هيتو، محمد حسن، **فقه الصيام**، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م.

- والدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن، (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، (تحقيق السيد عبد الله المدني)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م.
- وزارة الأوقاف جمهورية مصر العربية، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط ٢، ٤٢م، ١٩٨٣م.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، ط ١، ١٩٩٨م.
- وهيب، عيسى الناصر، حقيقة الخلاف بين الرؤية البصرية والحساب الفلكي ومنهجية التقويم الإسلامي الموحد، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٩١٠١، ٢٩/١٠/٢٠٠٣م.
- ياسين، عبد اللطيف، أضرار التدخين على الجنسين وكيفية الإقلاع عنه، ط ١، دار الفرقد، دمشق.

### مقابلات شخصية

- الطبيب خالد العبيد، طبيب في قسم المختبرات، بمستشفى مبارك الكبير بالكويت.
- الطبيب عبد الرحمن الكندري، طبيب باطنية بمستشفى الفروانية بالكويت.

### مواقع الإنترنت:

موريشش، الدكتور حسم جريبو، الصوم في الإسلام النواحي الطبية، شبكة المعلومات العالمية،

، [www.islamset.com/arabic/ahip/fasting/index.html](http://www.islamset.com/arabic/ahip/fasting/index.html)

بتاريخ ٥ \ ٤ \ ٢٠٠٥م، موقع

[www.islamset.com/arabic](http://www.islamset.com/arabic)

باشا، حسان شمسي، رمضان بين الأطباء والشعراء، شبكة المعلومات العالمية،

بتاريخ <http://www.khayma.com/chamsipasha/RamadanAdab.htm>

٢٠٠٥\٤\٥

. [www.khayma.com/chamsipasha](http://www.khayma.com/chamsipasha)